مركز ثبت للبحوث والدراسات

تفسير الفاتحة

تأليف

الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي
(المتوفى سنة ٧٩٥) رحمه الله تعالى

تحقيق

سامي بن محمد بن جاد الله

الطبعة الثانية
طبعة مصححة ومزيدة تتضمن قطعة جديدة

آثار الحافظ ابن رجب (١) الإصدار ١

ⓗ سامي محمد بشير جاد الله، ١٤٣٩ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
جاد الله، سامي محمد بشير
تفسير الفاتحة / سامي محمد بشير جاد الله - الرياض، ١٤٣٩ هـ
١٧٥ ص؛ ٢٤سم
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٢-٦٧١٣-٢
١ - القرآن - سورة الفاتحة - تفسير أ. العنوان
ديوي ٢٢٧,٣ ١٤٣٩/٥٤٧٩
رقم الإيداع: ١٤٣٩/٥٤٧٩
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٢-٦٧١٣-٢

الطبعة الثانية

١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

توزيع

دار المحدث

المملكة العربية السعودية -الرياض

هاتف وفاكس: ٤٤٥٤٠٢٧

جوال: ٠٥٣٦٦٥٩٩٧٢

بريد إلكتروني: almohadth@hotmail.com

الدائري الشرقي، مخرج ١٥، طريق صلاح الدين الأيوبي

بين يدي الطبعة الثانية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وآله وصحبه.

أما بعد:

فقد مَنَّ الله عليَّ قبل عدة سنوات بطباعة قطعة من «تفسير الفاتحة» لابن رجب، وقلت حينها في مقدمة التحقيق» (ص٦): (فنسأل الله عز وجل أن يوفق للوقوف على تتمة هذه الرسالة كما وفق للوقوف على أولها، إنه ولي ذلك والقادر عليه).

وقد حصل شيء مما كنت رجوت حصوله -وأسأل الله أن يتم علينا النعمة بالوقوف على بقية هذا الكتاب النفيس، وغيره من نفائس هذا العالم الفذ-، فقد اتصل بي في أحد الأيام فضيلة الشيخ/ هاني الحارثي وبشَّرني بوقوفه على قطعة من تفسير الفاتحة لابن رجب، وتفضل مشكوراً بأن أحضر لي صورة منها، ويرجع الفضل في الاهتداء إلى هذه القطعة - بعد الله عز وجل - إلى الأستاذ الفاضل/ إبراهيم اليحيى (المفهرس بمكتبة الملك عبدالعزيز)، وقد ذكر ذلك في مقال نشره بجريدة الرياض (العدد: ١٥٥٦٥، بتاريخ: ١/ ٣/ ١٤٣٢)، ومما قال فيه: (نحن في قسم المخطوطات بمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض وأثناء الفهرسة عندما يقع بين أيدينا مخطوطة مجهولة المؤلف؛ نعرضها بين الفينة والأخرى على مرتادي القسم من طلبة العلم والمعرفة، كل بحسب اختصاصه[١]، وكان مع مرور الزمن عرضنا «تفسير سورة الفاتحة» على غير واحد من طلاب العلم، حتى جاءنا المكرم/ هاني الحارثي، ولما

---

(١) ونعم الصنيع هذا، ولكن -مع الأسف- قل من يفعله من القائمين على دور المخطوطات.

سألته عنها، طلب صورة منها ليبحث فيها، وبعد مدة من الزمن جاء إلى القسم وزف إلينا الخبر، أن المخطوطة هي «تفسير الفاتحة» لابن رجب الحنبلي الذي يعد مفقوداً حتى هذه اللحظة، وأشار إلى دليل ذلك وهو قول المؤلف: أخبرنا محمد بن إسماعيل الأنصاري. . .الخ وهذا هو المعروف بابن الخباز أحد شيوخ ابن رجب، ثم أشار إلى أن نَفَسَ ابن رجب في الرسالة واضحاً، وللتأكد من ذلك بالإمكان مقابلة مقدمة «تفسير الفاتحة» الذي حققها المكرم/ سامي بن محمد بن جاد الله. . .

وصف النسخة(١):

نسخة تامة بدون ديباجة، كأنها تمام عمل سابق، كتبت بمداد أسود، نسخة شامية، بخط حلبي، من منسوخات آخر القرن الثاني عشر الهجري، أو أول القرن الثالث عشر الهجري تقديراً، كما أفادني بذلك الدكتور عبد الله المنيف، تحتوي على تسع أوراق، في كل صفحة ٣٧ سطراً، وفي كل سطر ١٧ كلمة، خطها تدويني، مقاسها ١٦,٥×٢٢,٥ سم، يليها مسألة نجدية بعنوان: هل يستحب للإمام إذا سلم من صلاة المغرب والصبح أن يمكث على الحالة التي كان عليها قبل السلام مستقبلا القبلة حتى يفرغ من التهليلات العشر؟ جواب المسألة من الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب رحمهم الله تعالى، ثم يليها بنفس خط المسألة النجدية ورقة واحدة (خاتمة في الاعتصام بالسنة والتحذير من الابتداع) وكتب بآخرها بلغ مقابلة على أصلها ولله الحمد والمنة) ا.هـ كلام الأستاذ إبراهيم اليحيى.

فأسأل الله عز وجل أن يجزي الشيخ هانياً، والأستاذ إبراهيم، خير

---

(١) لا يزال الكلام للأستاذ/ إبراهيم.

الجزاء على هذه الخدمة التي قدماها لطلبة العلم.

وبعد الوقوف على هذه القطعة ونفاد الطبعة الأولى من المكتبات عقدت العزم على إعادة طباعة الكتاب طبعة ثانية مصححه ومزيدة تتضمن هذه القطعة الجديدة، وقد أعدت كتابة مقدمة التحقيق في ضوء ما استجد من أمر، والله تعالى ولي التوفيق.

وكتب

سامي بن محمد بن جادالله

Sami.jadallh@hotmail.com

الرياض في ١٧/ ٢/ ١٤٣٥[١]

(١) كانت كتابة مقدمة الطبعة الأولى في ٥/ ٦/ ١٤٢٥ هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، الذي أوتي سبعا من المثاني، والقرآن العظيم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذا أثر جديد من آثار الحافظ ابن رجب الحنبلي، وفق الله عز وجل للوقوف عليه، وهو يخرج لأول مرة إلى عالم المطبوعات - حسب علمي -، وأسأل الله عز وجل أن ينفع به، ويبارك فيه.

وصف النسختين الخطيتين:

لقد وقفنا -بحمد الله - على قطعتين لهذا الكتاب من نسختين مختلفتين:

النسخة الأولى (وتتضمن القطعة الأولى):

وهي من محفوظات جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد حصلت على مصورة منها من «مكتبة الملك فهد الوطنية» بالرياض، وعدد أوراقها: ٢٣ ورقة، وخطها: مقروء، ولم يكتب عليها اسم ناسخها، وهي ناقصة، فليس فيها سوى خمسة فصول جعلها المؤلف مقدمة لتفسير السورة، وأول الكلام على قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وكتب على ورقة العنوان منها:

«كتبت هذه النسخة من نسخة أخرجت من الحريق لما أحرق تيمور لنك دمشق، فاحترق بعضها فكتبنا ما وجدنا منها».

وجاء في آخرها:

«يتلوه بقية الكلام عليها فيما بعد إن شاء الله تعالى».

فالعبارة الأولى تفيد أن هناك أشياء لم توجد من هذه الرسالة، والعبارة الثانية تدل على أن هناك أشياء وجدت ولم تكتب في هذه النسخة !

وقد وجدت في النسخة بياضات كثيرة في أثنائها، ويبدو -والله أعلم- أن أماكن هذه البياضات مما احترق منها، فلعل مراد الناسخ بقوله في العبارة الأولى: «فكتبنا ما وجدنا منها» أي: مما لم يحترق من وسط الكتاب، وأما آخر الرسالة فلعل الناسخ أرجأ كتابته إلى وقت آخر كما تفيده عبارته الأخيرة.

النسخة الثانية (وتتضمن القطعة الثانية):

هذه النسخة وُقف عليها في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض، وقد زودني بصورة منها الأخ الشيخ/ هاني الحارثي جزاه الله خيرا، كما سبق في تصدير هذه الطبعة، وهو أول من اكتشف أنها للحافظ ابن رجب، واستند في ذلك إلى عدة قرائن، ستأتي الإشارة إلى بعضها، ولما علم أنه قد سبق للعبد الفقير إلى الله تحقيق جزء من تفسير الفاتحة لابن رجب في سنة (١٤٢٧) دفع إلي صورة منها للقيام بدراستها وتحقيقها، فجزاه الله خيرا، وجعل ذلك في ميزان حسناته.

وقد سبق وصف الأستاذ الفاضل إبراهيم اليحيى (مفهرس المخطوطات بمكتبة الملك عبدالعزيز) لهذه النسخة بما لا مزيد عليه في تصدير هذه الطبعة (ص: ٤)[١].

---

(١) ولكن أضيف هنا: أنه بعد تحقيق الكتاب وجدتها نسخة جيدة ومتقنة وقليلة الأخطاء.

وبعد دراسة النسخة ظهر لي ما يلي:

١ - أن مؤلفها سلفي المعتقد، فهو في باب الأسماء والصفات على طريقة أهل السنة والجماعة، وكذلك في باب توحيد الإلهية، كما هو ظاهر جدا لمن قرأ النسخة.

٢ - أنه حنبلي المذهب، فعند ذكر الحنابلة يقول: (وقال أصحابنا).

٣ - أنه من تلاميذ محمد بن إسماعيل الأنصاري، فقد روى من طريقه حديثا بإسناده، فقال: (أخبرنا محمد بن إسماعيل الأنصاري، أنا أبو الغنائم المسلم بن علان، نا حنبل بن عبدالله الرصافي، نا هبة الله بن محمد بن الحصين، أنا الحسن بن علي التميمي، أنا أبو بكر بن مالك، ثنا عبدالله بن أحمد، أنا أبي، نا المقرئ - هو أبو عبدالرحمن -، نا حيوة، قال: سمعت عقبة بن مسلم التجيبي، قال: حدثني أبو عبدالرحمن الحبلي، عن الصنابحي، عن معاذ بن جبل أنَّ النبي ﷺ أخذ يده يوما ثم قال: «**يا معاذ، إني لأحبك...**»).

ومحمد بن إسماعيل الأنصاري هو الدمشقي العُبادي، المعروف بـ (ابن الخباز)، وهو من شيوخ أبي الفرج ابن رجب الذين أكثر من ذكرهم والرواية عنهم في كتابه «ذيل طبقات الحنابلة» (انظر: **١/ ١٤٤؛ ٢/ ١٠١، ٣٢٧؛ ٣/ ٩٣، ١٠٣، ١٦٦، ١٨١، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٣٧، ٣٣٧، ٣٥٦، ٣٧٧، ٤٢٣، ٤٥٨، ٥٠٤؛ ٤/ ١٥٧، ٣٥١**).

وفي كتابه «شرح الترمذي» كما في القطعة الصغيرة التي وصلتنا منه.

وفي كتابه «الاستغناء بالقرآن في تحصيل العلم والإيمان»[1] كما تفيده

---

(١) وقد وقفت -بحمد الله- على مختصر له، وسوف يصدر قريباً - إن شاء الله - .

نقول يوسف بن عبدالهادي في كتابه «هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن» (مخطوط)، وفي غيرها.

وهو من شيوخ والده أيضاً، وقد ترجم له في «معجم شيوخه» - كما في المنتقى منه[١] (١٢٤-١٢٥) - فقال: (حضر الكثير بإفادة والده المحدث نجم الدين، وانفرد عن أقرانه بالحضور على ابن عبدالدائم أبي محمد، وابن أبي اليسر، والنشبي، وابن عبد، ويحيى بن عبدالرحمن بن نجم الحنبلي، وعبدالوهاب المقدسي، وابن مالك النحوي.

وسمع من المسلم بن علان[٢]، وأبي حامد الصابوني، وابن أبي عمر، وابن العسقلاني، وابن السديد الحنفي، والمقداد القيسي، وابن الصيرفي، وأحمد بن أبي الجبر، والقاسم الأربلي، ومدللة بنت الشيرجي، وخلق كثير من ابن[٣] طبرزد، وحنبل، والكندي.

وأجازه عمر الكرماني والنواوي وخلق لا يحصون.

وخرج له ابن البرزالي مشيخة، سمعها عليه ابن رجب، وسمع عليه الكثير، من ذلك: «مسند أحمد» بكماله، وقطعة كبيرة متفرقة من «صحيح مسلم»، و«الرحلة» للخطيب. . .قال[٤]: وأشياء لم تحضرني الآن، منها قطعة من الترمذي والبخاري، ومن أول «المنهاج» بإجازته من النووي وغير ذلك.

---

(١) المطبوع منسوباً لابنه أبي الفرج، والصحيح أنه ليس من انتقاء أبي الفرج، وبيان ذلك له موضع آخر إن شاء الله تعالى.

(٢) وهو شيخه في الإسناد السابق.

(٣) كذا، وفي «الدرر الكامنة»: (من أصحاب ابن).

(٤) القائل ابن رجب الأب، والله أعلم.

مولد الشيخ محمد بن الخباز في رجب سنة سبع وستين وستمائة كما وجد بخط المزي، وتوفي في رابع شهر رمضان سنة ست وخمسين وسبعمائة، وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بمقابر الباب الصغير رحمه الله) ا.هـ.

وترجم له الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٨٤) ومما قال في ترجمته: (وخرج له البرزالي مشيخة، وسمع عليه هو والمزي والذهبي والسبكي وابن رافع والعلائي وابن جماعة والحسيني والعراقي، وقال: كان مسند الآفاق في زمانه، وتفرد برواية مسلم بالسماع المتصل، وكان صدوقا مأموناً محباً للحديث وأهله، وحدث قديما مع أبيه وهو ابن عشرين سنة، واستمر يحدث نحوا من سبعين سنة، وتأخر إلى أن صار مسند دمشق في عصره، أكثر عنه شيخنا العراقي، وذكر لي أنه كان صبوراً على السماع. . .الخ).

وقال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص٢٢٣) أثناء ترجمته للحافظ العراقي وهو يعدد شيوخه: (وابن الخباز محمد بن إسماعيل قرأ عليه «صحيح مسلم» في ستة مجالس متوالية، قرأ في آخر مجلس منها أكثر من ثلث الكتاب، وذلك بحضور الحافظ زين الدين بن رجب وهو معارض بنسخته).

وترجم له أيضا: العراقي في «طرح التثريب» (١/ ٩٩-١٠٠) وإبراهيم ابن مفلح في «المقصد الأرشد» (٢/ ٣٨١)، وابن العماد في «الشذرات» (٦/ ١٨١)، وابن حميد في «السحب الوابلة» (٢/ ٨٨٧)، وغيرهم.

وبالنظر فيمن ذكر من تلاميذ محمد بن إسماعيل الأنصاري لا نجد أحدا يشبه أسلوبه في التأليف أسلوب صاحب هذه القطعة سوى الحافظ ابن رجب رحمه الله.

٤ - أنه عالم متفنن قد جمع بين العلم بالعقيدة والتفسير والحديث والفقه واللغة والرقائق، وهذا شأن الحافظ ابن رجب.

٥ - أنه تكلم على بعض المسائل بكلام يشبه كلام الحافظ ابن رجب في كتبه الأخرى، وقد أشرت إلى ذلك في الحواشي.

٦ - أن مصادره تشبه مصادر الحافظ ابن رجب في كتبه.

٧ - أن هذه القطعة ناقصة من الأول، ويدل لذلك أن المؤلف أحال في هذه القطعة على كلام سابق له ولم نجده فيها، وذلك في ثلاث مواضع:

الأول: قال المؤلف (ص: ٨٦): (كما قد بيَّنا ذلك في تفسير البسملة) وتفسير البسملة لم يسبق في هذه القطعة.

وابن رجب في القطعة الأولى قد تكلم عن البسملة، وإن كان كلامه عنها لم يصل إلينا، ولكن هناك بعض النقول حول البسملة نقلها عنه بعض أهل العلم، وسأذكرها في إثبات نسبة الكتاب للمؤلف.

الثاني: قوله (ص: ٩٣): (وقد روى أبو عبيد في مراسيل الحسن: أن النبي ﷺ قال: «**من قرأ فاتحة الكتاب فكأنما [قرأ] التوراة، والإنجيل، والزبور، والقرآن**».

وقد بينا فيما تقدم معنى ذلك، وهو أن الله سبحانه إنما خلق الخلق وأرسل الرسل وأنزل الكتب لعبادته وحده لا شريك له).

وهذا البيان الذي أشار إليه لم يسبق في هذه القطعة، وهو موجود في القطعة الأولى (ص: ٥٠).

الثالث: قوله (ص: ٩٩): (وقد تقدم عن ابن عباس أنه فسر العبادة بالتوحيد والخوف والرجاء).

ولم يتقدم قول ابن عباس هذا لا في هذه القطعة، ولا في القطعة الأولى، فلعله مما فقد من الكتاب.

فهذه القرائن مجتمعة تجعل النفس تطمئن إلى صحة نسبة هذا الجزء للحافظ ابن رجب، لا سيما وأنه لا يوجد ما يدفع ذلك.

توثيق نسبة الكتاب(١):

هناك أدلة متضافرة تدل على إثبات هذا الكتاب للحافظ ابن رجب، من ذلك ما يلي:

أولاً: العبارة التي جاءت على صفحة العنوان من النسخة الخطية، والتي فيها نسبة الكتاب إليه، وسأذكرها بحروفها في الكلام عن اسم الكتاب.

ثانياً: أن بعض من ترجم للحافظ ابن رجب ذكر هذه الرسالة ضمن مؤلفاته، قال يوسف ابن عبد الهادي في «الجوهر المنضد» (ص: ٥٠) – وهو يعدد مؤلفاته –:

(وكتاب «إعراب أم القرآن» مجلد، ولعله كتاب «الفاتحة») ا.هـ

ثالثاً: أن بعض العلماء نقلوا عن هذا الكتاب منسوبا للحافظ ابن رجب، ومنهم:

١ – المرداوي في «الإنصاف» نقل عنه في موضعين:

الأول: في كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، قال (٢/ ٤٨): «وعنه – أي: البسملة – ليست قرآنا مطلقا – بل هي ذكر، قال ابن رجب في «تفسير الفاتحة»: وفي ثبوت هذه الرواية عن أحمد نظر» ا.هـ.

---

(١) هذه الفقرة كنت كتبتها في مقدمة الطبعة الأولى قبل الوقوف على القطعة الثانية التي سبقت الإشارة إليها في وصف نسختي الكتاب، فكان الكلام فيها منصبا على إثبات أصل الكتاب والقطعة الأولى منه، وأما القطعة الثانية فقد سبق ذكر القرائن التي تؤكد صحة نسبتها لابن رجب، والله أعلم.

الثاني: في كتاب النكاح، باب عشرة النساء، قال (٨/ ٣٥٧): «واستحب بعض الأصحاب أن يحمد الله عقب الجماع. قاله ابن رجب في «تفسير الفاتحة»» ا.هـ.

٢- وفي كتابه «التحبير» في موضعين:

الأول (٣/ ١٣٧٤) قال: «قال أبو بكر الرازي الحنفي: هي - أي: البسملة - آية مفردة، أنزلت للفصل بين السور. قال ابن رجب في «تفسير الفاتحة»: وهو الصحيح عن أبي حنيفة. قلت: وهذا منصوص الإمام أحمد، وعليه أصحابه، قال ابن رجب: هذا قول أكثر العلماء منهم: عطاء والشعبي والزهري والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وداود ومحمد بن الحسن».

الثاني (٣/ ١٣٧٥) قال: «وذهب الإمام مالك وأصحابه والأوزاعي وابن جرير الطبري وغيرهم إلى أنها ليست بقرآن بالكلية، وقاله بعض الحنفية، وروي عن أحمد، لكن قال ابن رجب في «تفسير الفاتحة»: في ثبوت هذه الرواية عن أحمد نظر، بل هي ذكر كالاستعاذة» ا.هـ.

٣- .**ابن النجار** في «شرح الكوكب المنير» في موضعين **(٢/ ١٢٤، ١٢٦)** وكلاهما مما سبق في كلام المرداوي في «التحبير» فقد يكون نقلها بواسطته، والله أعلم.

وهذه النصوص وإن كانت غير موجودة في النسخة التي وقفنا عليها فإنها تثبت أن لابن رجب كتاب «تفسير الفاتحة»، وأما عدم وجود هذه النصوص في هذه النسخة فلعل مرجعه -والله أعلم- إلى أنها قطعة ناقصة من الكتاب -كما سبق-، فتكون تلك النصوص مما فقد من الكتاب.

رابعاً: أن نَفَسَ الحافظ ابن رجب وأسلوبَه واضحٌ في هذه الرسالة، فهو

يعتني بانتقاء الأحاديث، ويتكلم عليها على طريقة أئمة الحديث المتقدمين، ويعتني بأقوال السلف، وهو أيضاً ينقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وعن ابن القيم - شيخه -، ويعتني بتحرير مذهب الحنابلة في المسائل الفقهية.

اسم الكتاب:

لم يذكر الحافظ ابن رجب أنه سمى هذا الكتاب باسم معين، وإنما قال في صدر الكلام: «فصل في تفسير سورة الفاتحة»، ولكن جاء على صفحة الغلاف من النسخة الخطية العبارة التالية:

«تفسير الفاتحة للشيخ زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي قدّس الله روحه، ونوّر ضريحه».

وقد سمَّاها من نقل عنها بنفس الاسم، وأما صاحب «الجوهر المنضد» فسماها: «الفاتحة»، فيبدو أنه اختصر الاسم، والله أعلم.

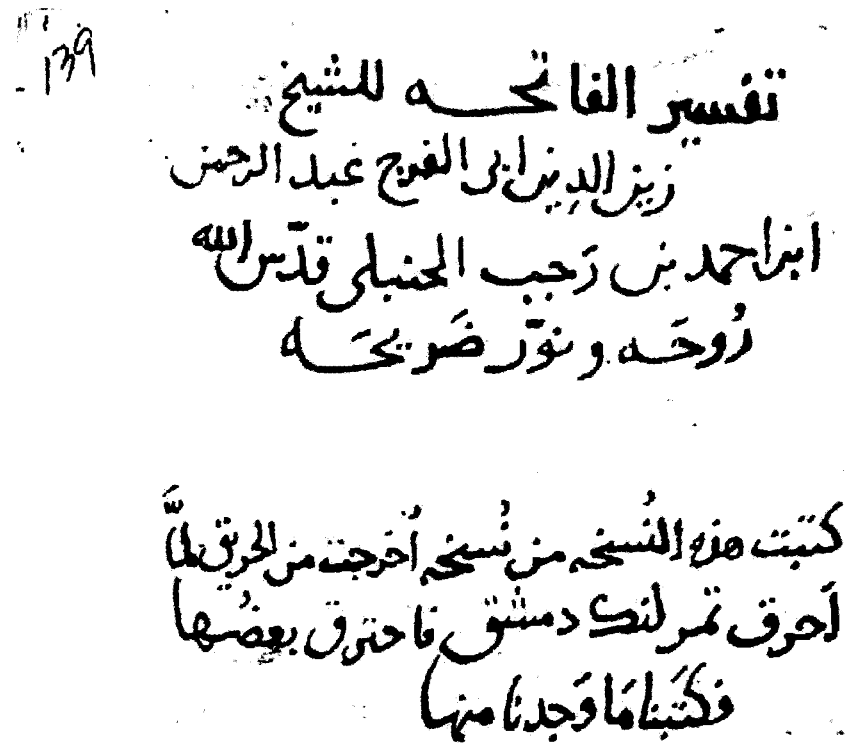
تنبيه: وقفت أخيرا على نقل عن ابن رجب للسفاريني في «كشف اللثام شرح عمدة الأحكام» (٢/ ٤٢٥) يتعلق بسورة الفاتحة، وعزاه إلى كتاب لابن رجب سماه: (الحجة الواضحة في وجوب الفاتحة)، ولم أقف على النص الذي نقله فيما وصلنا من «تفسير الفاتحة»، وإن كان مضمون هذا الكلام موجوداً فيه (انظر: ص: ٥٠ - ٥١)[1]، فيبدو -والله أعلم- أن هذا كتاب آخر للحافظ ابن رجب خاص بوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة، ولم أر أحداً من المترجمين لابن رجب ذكر هذا الكتاب ضمن مؤلفاته، فهو مما يستدرك عليهم.

---

(١) وقد نقلت الكلام المنقول بحروفه في الحاشية، ونقل عنه أيضاً كلاماً آخر يبدو أنه من نفس الكتاب المذكور، وقد ذكرت نص الكلام المنقول في الحاشية أيضاً (انظر: ص: ٦٥).

وأخيراً أسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يوفق للوقوف على بقيته، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

المحقق



تفسير الفاتحة للشيخ
زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن
ابن أحمد بن رجب الحنبلي قدس الله
روحه ونور ضريحه

كتبت هذه النسخة من نسخة أخرجت من الحريق لما
أحرق تمرلنك دمشق فاحترق بعضها
فكتبنا ما وجدنا منها

نموذج من نسخة القطعة الأولى : صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
فصل في الكلام على تفسير الفاتحة ونقدم
قبل تفسيرها مقدمة تشتمل على خمسة
فصول الفصل الاول في موضع نزولها
الثاني في عددها الثالث في اسمايها الرابع
في فضايلها وتتضمن الكلام على مسلة
تفاضل القران الخامس في احكامها
الفصل الاول في موضع نزولها وفيه
ثلاثة اقوال احدها انها نزلت بمكة نقل عن على
وابن عباس وابي هريرة والاكثرين حتى قال
ابو ميسرة هي اول سورة نزلت من القران
بمكة وانها ابتديت ببسم الله الرحمن الرحيم
خرجه البيهقي في الدلايل ٥ وقيل اول ما
نزل بسم الله الرحمن الرحيم منفردة قال
الفخر الخطيب وهو قول الاكثرين من

الذين

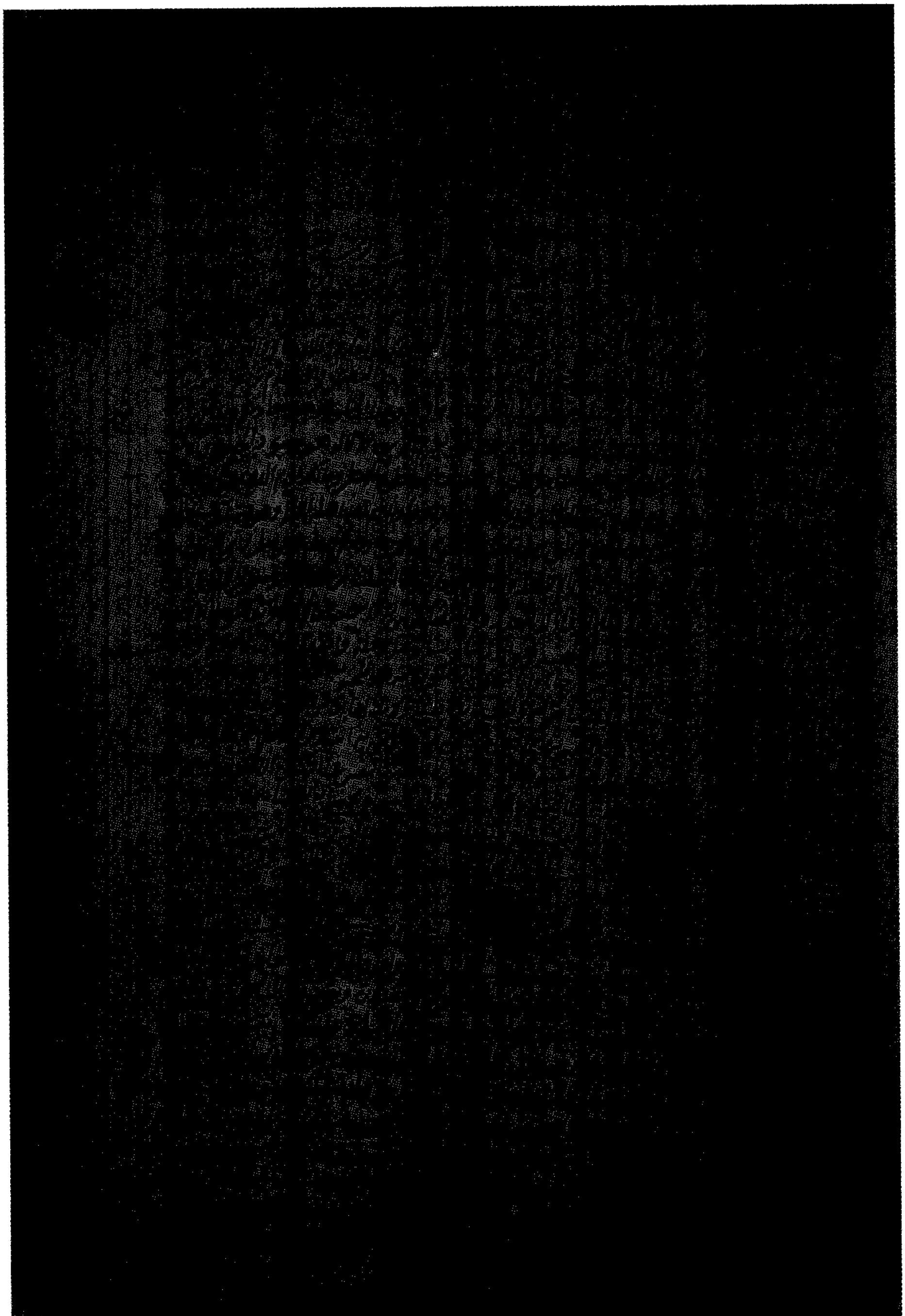
نموذج من نسخة القطعة الأولى : الصفحة الأولى

لفلان عليك نعمة فان قلتَ نعم فقد حمدتَه لكن حمدًا
ضعيفا وان قلتَ بل نِعمَةُ على كل الخلايق فقد
حمدتَهُ باكمل المحامد ٥ فـــايدةٌ الحمدُ لله ثمانيةُ
احرُف وابوابُ الجنةِ ثمانيةٌ فمَن قال
هذه الثمانية عن صَفاءِ قلبه استحق ثمانيةَ ابواب
الجنة ٥ فـــايدةٌ قدّم التسبيح على التحميد
اشارةً الى انه تامٌ والتحميد يدلّ على كونه تعالى
فوق التمام فلهذا السّبب كان الابتداءُ
بالتحميد اولى ٥ الوجـــهُ الثاني
في فضايل الحمد ٥

يتــــلوهُ بقية الكلام عليها فيما بعــــدُ
انْ شا الله تعالى ٥

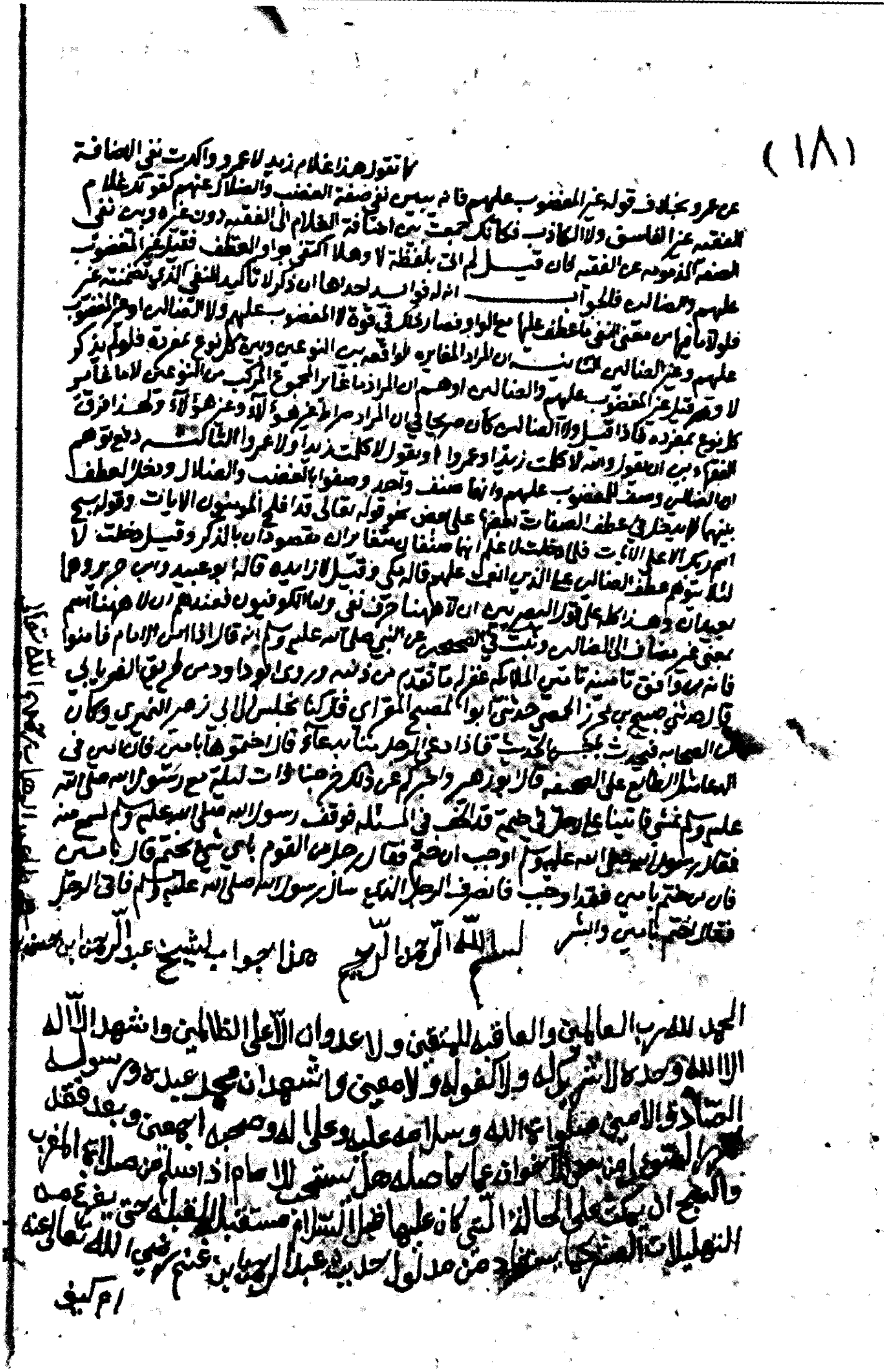
قوله سبحان الله والحمد لله لان التسبيح صح

نموذج نسخة القطعة الأولى: الصفحة الأخيرة



نموذج نسخة القطعة الثانية: الصفحة الأولى

(١٨١)



لا تقول هذا غلام زيد لا عمرو وأكدت نفي الإضافة
عن عمرو بخلاف قوله غير المغضوب عليهم فإنه يبين نفي صفة الغضب والضلال عنهم كقولك غلام
الفقيه غير الفاسق ولا الكاذب فكأنك جمعت بين إضافة الغلام إلى الفقيه دون غيره وبين نفي
الصفة المذمومة عن الفقيه فإن قيل لم أتى بلفظة لا وهلا اكتفى بواو العطف فقيل غير المغضوب
عليهم والضالين فالجواب أن له فوائد أحدها أن ذكر لا تأكيد للنفي الذي تضمنه غير
فلولا ما فيها من معنى النفي لما عطف عليها مع الواو فصار ذلك في قوة لا المغضوب عليهم ولا الضالين أو غير المغضوب
عليهم وغير الضالين الثانية أن المراد المغايرة الواقعة بين النوعين وبين كل نوع بمفرده فلو لم يذكر
لا وقيل غير المغضوب عليهم والضالين أوهم أن المراد ما غاير المجموع المركب من النوعين لا ما غاير
كل نوع بمفرده فإذا قيل ولا الضالين كان صريحا في أن المراد صراط غير هؤلاء وغير هؤلاء ولهذا فرق
[illegible] بين أن تقول والله لا كلمت زيدا وعمرا أو تقول لا كلمت زيدا ولا عمرا الثالثة دفع توهم
أن الضالين وصف للمغضوب عليهم وأنهما صنف واحد وصفوا بالغضب والضلال ودخل العطف
بينهما لا يدخل في عطف الصفات بعضها على بعض نحو قوله تعالى قد أفلح المؤمنون الآيات وقوله سبح
اسم ربك الأعلى الآيات فلما دخلت لا علم أنهما صنفان متغايران مقصودان بالذكر وقيل دخلت لا
لئلا يتوهم عطف الضالين على الذين أنعمت عليهم قاله مكي وقيل لا زائدة قاله أبو عبيدة وابن جرير وهما
بعيدان وهذا كله على قول البصريين إن لا ههنا حرف نفي وأما الكوفيون فعندهم أن لا ههنا اسم
بمعنى غير مضاف إلى الضالين وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أمن الإمام فأمنوا
فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وروى أبو داود من طريق الفريابي
قال حدثني صبيح بن محرز الحمصي حدثني أبو المصبح المقرائي قال كنا نجلس إلى أبي زهير النميري وكان
من الصحابة فيحدث أحسن الحديث فإذا دعا الرجل منا بدعاء قال اختموه بآمين فإن آمين في
[illegible] الطابع على الصحيفة قال أبو زهير وأخبركم عن ذلك خرجنا ذات ليلة مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأتينا على رجل قد ألح في المسألة فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع منه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب إن ختم فقال رجل من القوم بأي شيء يختم قال بآمين
فإن ختم بآمين فقد أوجب فانصرف الرجل الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى الرجل
فقال اختم يا فلان بآمين وأبشر

بسم الله الرحمن الرحيم هذا جواب الشيخ عبد الرحمن بن حسن

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين وأشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له ولا كفو له ولا معين وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
الصادق الأمين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد فقد
[illegible] عن الإمام إذا سلم من صلاة المغرب
والصبح أن يمكث على الحالة التي كان عليها قبل السلام مستقبل القبلة حتى يفرغ من
التهليلات العشر كما يستفاد من مدلول حديث عبد الرحمن بن غنم رضي الله تعالى عنه

ام كيف

نموذج نسخة القطعة الثانية : الصفحة الأخيرة

بداية النصّ المحقَّق

القطعة الأولى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيّدنا محمَّد، وآله، وصحبِه، وسلَّم.

فصلٌ
في الكلامِ على تفسيرِ الفاتحةِ

ونقدِّم قبل تفسيرِها مقدمةً تشتملُ على خمسةِ فصولٍ:

الفصلُ الأولُ: في موضعِ نزولِها.

الثاني: في عددِها.

الثالثُ: في أسمائِها.

الرابعُ: في فضائلِها، ويتضمّنُ الكلامَ على مسألةِ تفاضلِ القرآنِ.

الخامسُ: في أحكامِها.

❖ ❖ ❖

الفصل الأول

في موضع نزولها

وفيه ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدُها: أنَّها نزلت بمكَّة، نُقل عن عليٍّ وابنِ عبَّاسٍ وأبي هريرةَ والأكثرين، حتَّى قال أبو مَيسرةَ: هي أوَّلُ سورةٍ نزلت من القرآنِ بمكَّة، وأنَّها ابتدئت بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ . خرَّجه البيهقيُّ في «الدَّلائلِ»[(١)].

وقيل: أول ما نزل: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ منفردة، قال الفخر الخطيب[(٢)]: وهو قول الأكثرين من الذين قالوا: لم تنزل «المدثر» و«اقرأ» أولا[(٣)]. ونقله في موضع آخر عن ابن عبَّاسٍ[(٤)].

وقيل: أول ما نزل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدثر: ١]، كما جاء في حديث جابر الصحيح[(٥)].

وقيل: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وهذا هو الصحيح، فإنه لما أنزل عليه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ رجع فتدثر، فنزل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ .

والقول الثاني في موضع نزول الفاتحة: أنها أُنزلت بالمدينة. قاله جماعة،

---

(١) لم أقف عليه بهذا السياق عند البيهقي، وهو عند غيره، وانظر: «دلائل النبوة» له (٢/ ١٥٨).

(٢) هو الرازي، والمعروف تلقيبه بـ: (ابن الخطيب) أو (ابن خطيب الري).

(٣) انظر: «مفاتيح الغيب» (١/ ١٤٧).

(٤) انظر: «مفاتيح الغيب» (١/ ١٤٨).

(٥) «صحيح البخاري» (٤٩٢٢).

منهم مجاهد، روى منصور عن مجاهد قال: إن إبليس رنَّ أربعَ رنَّاتٍ: حين لُعِنَ، وحين أُهبط من الجنَّة، وحين بُعث النبيُّ ﷺ، وحين أُنزلت فاتحة الكتابِ، وأُنزلت بالمدينة(١).

وروى الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ»: حدَّثنا عُبيد بن غنَّام ثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ ثنا أبو الأَحْوَصِ عن منصورٍ عن مجاهدٍ عن أبي هريرةَ أنَّ إبليسَ رنَّ حين أُنزلت فاتحةُ الكتابِ، وأُنزلت بالمدينة.

وقال: لم يروه عن منصور إلا أبو الأحوص، تفرَّد به أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ(٢).

ورواهُ سفيانُ وغيرُه عن منصورٍ ووقفُوه على مجاهدٍ(٣).

والقول الثالث: أنَّها أُنزلت مرَّةً بمكَّة، ومرَّةً بالمدينة، فهي مكِّيَّةٌ مدنيَّةٌ.

وحَكَى أبو الليث أنَّ نصفَهَا نزل بالمدينة، ونصفَهَا بمكَّة(٤).

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحيلة» (٣/ ٢٩٩) من طريق جرير بن عبدالحميد، وابن الأنباري في «كتاب الرد» -كما في «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١/ ٧٨)- من طريق شيبان، كلاهما عن منصور بهذا السياق.

وأما ذكر نزولها بالمدينة فهو مشهور عن مجاهد أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢٢٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٠/ ٥٢٣) وغيرهما.

(٢) «المعجم الأوسط» (٤٧٨٨).

(٣) قال الدارقطني في «العلل» (رقم: ١٥٤٢): (يرويه منصور بن المعتمر واختلف عنه، فرواه أبو الأحوص عن منصور عن مجاهد عن أبي هريرة، وغيره يرويه عن منصور عن مجاهد من قوله، وهو الصواب).

(٤) «بحر العلوم» (١/ ٣٩).

وقيل: نزلت بين مكَّة والمدينة.

والصحيح أنَّها أُنزلت بمكَّة، فإنَّ «سورة الحِجْر» مكِّيَّةٌ بالاتفاق، وقد أنزل الله فيها: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، وقد فسَّرها النبيُّ ﷺ بالفاتحة، فعُلم أنَّ نزولَها متقدمٌ على نزول «الحِجْر»، وأيضاً فإنَّ الصَّلاةَ فُرضت بمكَّة، ولم يُنقل أنَّ النبيَّ ﷺ وأصحابَه صلَّوا صلاةً بغير فاتحةِ الكتابِ أصلاً، فدلَّ على أنَّ نزولَها كانَ بمكَّةَ.

وأمَّا الرِّواية بأنَّها أوَّلُ سورةٍ أُنزلت من القرآن فالأحاديث الصَّحيحة تردُّه.

❖❖❖

الفصل الثاني

في عددها

وهي سبعُ آياتٍ كما دلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر: ٨٧]، وفسَّرها النبيُّ ﷺ بالفاتحة، ونقل غيرُ واحدٍ الاتفاق على أنَّها سبعٌ، منهم ابنُ جرير[١] وغيرُه، لكن مَنْ عَدَّ البسملة آيةً منها جعلَ الآية السابعة: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، ومَنْ لم يَجْعلْ البسملةَ آيةً منها جَعَلَ الآية السابعة: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٢] آمين.

وفيها قولان شاذّان:

أحدُهما: أنَّها ستُّ آياتٍ، حُكي عن حُسينِ الجُعْفِيِّ.

والثاني: أنَّها ثمانُ آياتٍ، وأنَّ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ آيةٌ، نُقل عن عمرِو بنِ عُبيدٍ، ولا يُعبأُ به.

وأمَّا كلماتُها: فهي خمسٌ وعشرون كلمةً.

وأمَّا حروفُها: فمائةٌ وثلاثة عشر حرفًا.

❖ ❖ ❖

---

(١) «جامع البيان» (١/ ٤٨).

(٢) كذا بالأصل، وقال الرازي في «تفسيره» (١/ ١٦٦): (...الذين قالوا: إن «بسم الله الرحمن الرحيم» آية من الفاتحة قالوا: إن قوله: «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين» آية تامة، وأما أبو حنيفة فإنه لما أسقط التسمية من السورة لا جرم قال: قوله: «صراط الذين أنعمت عليهم» آية، وقوله: «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» آية أخرى).

الفصل الثالث

في أسمائها

ولها أسماءٌ متعددةٌ:

أحدُها: فاتحةُ الكتابِ، ففي «الصَّحيحين» عن عُبادة بنِ الصَّامِت أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا صلاةَ لمن لم يَقْرَأ بفاتحةِ الكتابِ**»[(١)].

وإنَّما سُمِّيت «فاتحة الكتاب» لافتتاح سُور القرآن بها كتابةً، وقراءةً في الصَّلاةِ، وهذا ممَّا استدلَّ به من قال: إن ترتيبَ سُورِ القرآنِ منصوصٌ عليه كترتيبِ الآياتِ إجماعًا. ذكرهُ أبو العبَّاس[(٢)].

وسألَ حربٌ أحمدَ عمَّن يقرأُ أو يكتبُ من آخرِ السورةِ إلى أوَّلِها، فكرِهَهُ شديدًا[(٣)].

وفي «تعليقِ القاضي» في أنَّ البسملةَ ليست من الفاتحةِ: مواضعُ الآي كالآي أنفُسِها، ألا ترى أنَّ مَنْ رَامَ إزالةَ ترتيبِها كمَنْ رَامَ إسقاطَها، وإثباتُ الآي لا يجوزُ إلا بالتواترِ كذلك مواضعها[(٤)]

وذكر أبو البركاتِ أنَّ تَنْكِيسَ الآياتِ يُكْرَهُ إجماعًا، لأنَّه مظنَّة تغيُّر المعنَى بخلاف السُّورتين[(٥)].

---

(١) «صحيح البخاري» (٧٥٦)، و«صحيح مسلم» (٣٩٤).

(٢) أي: ذكر الإجماع على أن ترتيب الآيات توقيفي كما في «الفروع» لابن مفلح (٢/ ١٨٢)

(٣) نقله ابن مفلح في «الفروع» (٢/ ١٨٢).

(٤) نقله في المرجع السابق.

(٥) نقله ابن مفلح في «الفروع» (٢/ ١٨٢-١٨٣).

هذا لفظُه، وينبغي أن يُقالَ: فيحرمُ للمظنَّةِ، وتنكيسُ الكلماتِ محرّمٌ، مبطلٌ للصَّلاةِ اتفاقًا.

وقال جمهورُ العلماءِ - منهم المالكيَّة والشافعيَّة -: ترتيبُ السورِ بالاجتهادِ من الصَّحابَةِ.

قال الإمامُ أبو العبَّاسِ: فعلى هذا يجوزُ قراءةُ هذه قَبْلَ هذه، وكذا في الكتابةِ، ولهذا تنوَّعت مَصَاحِفُ الصَّحابَةِ رضي الله عنهم في كتابتِها، لكن لَمَّا اتفقوا على المُصْحَفِ زَمَنَ عثمان ﷺ صارَ هذا ممَّا سنّهُ الخلفاءُ الراشدون رضي الله عنهم، وقد دلّ الحديثُ على أنَّ لهم سنَّةً يجبُ اتباعُها[١].

وقيل: سُمِّيت فاتحةً لأنَّ الحمدَ فاتحةُ كلِّ كلامٍ.

وقيل: سُمِّيت فاتحةً لأنَّها أوَّلُ سورةٍ نَزَلَتْ من السَّمَاءِ.

وقال الثَّعْلَبِيُّ: هي مُفْتَتَحَةٌ بالآية التي تُفْتَتَحُ بها الأمورُ تيمُّنًا وتبرُّكًا، وهي التَّسْمِيةُ[٢].

الاسمُ الثاني: أم الكتاب، ففي «المسندِ» و«سننِ ابنِ ماجَه» عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: **«مَنْ صَلَّى صلاةً لم يَقْرَأْ فيها بأمِّ الكتابِ فهي خِدَاجٌ»**[٣].

---

(١) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ١٨٢)، وانظر: «الفتاوى» (١٣/ ٣٩٦، ٤٠٩-٤١٠).
وقال المؤلف في «فتح الباري» (٧/ ٦٩-كتاب الأذان - باب رقم ١٠٦): (وترتيب سور المصحف على هذا الترتيب ليس توقيفاً على الصحيح، بل هو أمر اجتهد فيه عثمان مع الصحابة) ا.هـ.

(٢) «الكشف والبيان» (١/ ١٢٦).

(٣) «المسند» (٦/ ١٤٣)، و«سنن ابن ماجه» (٨٤٠).

وفي «سننِ أبي داودَ» من حديثِ أبي هريرةَ: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **أمُّ القرآن، وأمُّ الكتاب، والسَّبعُ المثاني**»[1].

وقد سمَّاها ابنُ عبَّاسٍ وغيرُه: أمَّ الكتابِ.

وأنكرَ الحسنُ تسميتَها بذلك، وقال: أمُّ الكتابِ الحلالُ والحرامُ[2].

يشيرُ إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

وربَّما وجِّه بأنَّ أمَّ الكتاب هو اللوحُ المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الزخرف: ٤].

وهذا لا يدلُّ على مَنْعِ تسمية الفاتحة بذلك.

وقد اختلف في معنى تسميتها بأمِّ الكتاب:

فقيل: لأنَّها تتقدّم على بقيَّة سُورِ الكتابِ في الخطِّ، فهي تؤمُّ السُّور بتقدّمِها عليها.

[ ][3] فالكتاب كلّه راجعٌ إلى معانِيها، فهي كالأصلِ له، كما سُمِّيت مكَّة أمّ القرى، لأنَّ البلدان دُحِيت من تحتها.

وقيل: أصالتُها من حيث أنَّها محكمةٌ لم يتطرَّق إليها نسخٌ، من قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) «سنن أبي داود» (١٤٥٢).

(٢) أخرجه الطبري (١٦/ ٤٩٠).

(٣) بياض في الأصل، ويبدو أن هذا الموضع مما احترق من الكتاب، والله أعلم.

وقيل غير ذلك، والله أعلم.

الاسمُ الثالث: أمُّ القرآن، وقد وردَ تسميتُها بذلك في أحاديثَ كثيرةٍ:

منها حديث أبي هريرةَ عن النَّبيِّ ﷺ: «**كلُّ صلاةٍ لا يُقرأُ فيها بأمِّ القُرآنِ فهي خِدَاجٌ**» خرَّجه مُسْلِمٌ[(١)].

وخرَّج من حديثِ عُبادةَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**لا صلاةَ لمن لم يَقرأ بأمِّ القُرآنِ**»[(٢)].

وقد أَطْلَقَ عليها هذا الاسم كثيرٌ من العلماءِ، ومنهم الحسنُ الذي كَرِه تسميتَها بأمِّ الكتابِ[(٣)]، وكَرِه ابنُ سِيرين تَسميتَها بأمِّ القُرآنِ[(٤)]، وهو محجوجٌ بما ذكرنا.

الاسمُ الرابع: السبعُ المثاني، وقد فسَّرها النبيُّ ﷺ بالفاتحة كما سيأتي ذكره، وذكر وكيع في «كتابه» عن سفيان عن عمرو بن ميمون عن أبي مسعود الأنصاريِّ عن النبيِّ ﷺ قال: «﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] قال: فاتحة الكتاب».

وممن قال (الفاتحة هي السبع المثاني): ابنُ عبَّاسٍ[(٥)]، وابنُ عُمَرَ[(٦)]،

---

(١) «صحيح مسلم» (٣٩٥).

(٢) «صحيح مسلم» (٣٩٤).

(٣) أخرجه الطبري(١٦/ ٤٩٠).

(٤) أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٤٦).

(٥) أخرجه الطبري (١٤/ ١١٤-١١٥)، وقال ابن الجوزي في «زاد المسير» (٤/ ٤١٣): (في رواية الأكثرين عنه).

(٦) لم أقف على هذا القول عن ابن عمر، والذي نقله الطبري (١٤/ ١٠٧) عنه أنه فسرها =

والحَسَنُ[(١)]، ومُجَاهِدٌ[(٢)]، وعِكْرَمةُ، وخلقٌ كثيرٌ[(٣)].

واختُلف في تسميتِها بالمثاني، قيل: لأنَّها استُثنيت لهذه الأمَّة، لم يُعْطَهَا أحدٌ قَبْلَهم، كما سيأتي، ورُوي عن ابنِ عبَّاسٍ[(٤)].

وقيل: لأنَّها تُثنَّى في كلِّ ركعةٍ، وهو المشهورُ.

وقيل: لأنَّها في كلِّ صلاةٍ.

وقيل: لأنَّ فيها ثناءً على الله عزَّ وجلَّ.

وقيل: لأنَّها قُسمت نصفَين، نصفٌ لله، ونصفٌ لعبدِه، كما في حديثِ أبي هريرةَ.

وقيل: لأنَّ أهلَ السمواتِ يصلُّون بها كما يُصلِّي بها أهلُ الأرضِ، وقد جاءَ عن عمرَ أنَّها صلاةُ الملائكةِ[(٥)].

وقيل: لأنَّه ثُنِّي نزولُها فنزلت مرَّتين، مرَّةً بمكَّة، ومرَّةً بالمدينة.

وقيل: لأنَّها مستثناةٌ من سائرِ الكتبِ المنزَّلة، كما سيأتي[(٦)].

وقيل: لأنَّ الكلمات التي فيها مثنَّاةٌ، كـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾، وكقوله: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦

= بالسبع الطوال، فلعل ذلك في رواية أخرى عنه، والله أعلم.

(١) أخرجه سعيد بن منصور (رقم ١٢١١)، والطبري (١٤/ ١١٤، ١١٨).

(٢) أخرجه الطبري (١٤/ ١١٨).

(٣) انظر: «جامع البيان» للطبري (١٤/ ١١٢-١١٩).

(٤) أخرجه الطبري (١٤/ ١١٩).

(٥) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (رقم ١٥٧).

(٦) انظر: (ص: ٤٩).

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾، وقوله: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾(١)، وقوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿عَلَيْهِمْ﴾، وفي قراءة عمر: (غير المغضوبِ عليهم وغير الضَّالين)، فهذه الكلمات كلُّها مثنى مثنى، فسُمِّيت مثاني لذلك.

واعلم أنَّ المثاني تُطلَقُ باعتبار معنيين:

أحدهما: باعتبار ما ثُنِّي لفظُه وكرِّر.

والثاني: باعتبار ما ثُنِّيَتْ أنواعُه وأقسامُه، وكرِّرَتْ، فإنَّ التثنية يُرَادُ بها مطلقُ العدد مِنْ غير تخصيصٍ بعدد الاثنين، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: مرَّةً بعد مرَّةٍ.

والقرآن نوعان:

أحدُهما: ما كُرِّر لفظُه لفائدةٍ مجدَّدةٍ، فهذا هو المتشابه.

والثاني: ما نُوِّع وقُسِم ولم يُكرّر لفظُه، فهذا المثاني.

وقد جَمَعَ اللهُ بين هذين الوصفين في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣] فوصف الكتاب كلَّه بأنَّه متشابهٌ ومثاني، فإمَّا أن يكون تنويعًا إلى هذين النوعين، وهما: النظائر المتماثلة، والمثاني في الأنواع؛ وإمَّا أن يكون المراد أنَّ آياته المتماثلة ثُنِّيَتْ فيه في مواضع لحِكَمٍ وفوائد متجدّدةٍ.

وسورةُ الفاتحة [ ](٢) على المثاني بهذين التفسيرين، لأنَّها تضمنت الأنواع والأقسام المعدّدة [ ](٣)وذكر العبادة والاستعانة، وذكر المغضوب

---

(١) في الأصل: (غير المغضوب عليهم والضالين).

(٢) بياض بالأصل بمقدار كلمة أو كلمتين، ولعلها: (مشتملة) أو نحوها.

(٣) بياض في الأصل بمقدار سطر.

عليهم والضالين، وتضمنت ذكر النظائر المتماثلة، وثُنِّيت فيها كتكرير ﴿إِيَّاكَ﴾ ، و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ ، و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ ، وتكرير: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ على قول من يقول إنَّ البسملة منها.

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧] يدلُّ على أنَّها من جُملةِ المثاني لا كلِّها، وفي الحديثِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال في الفاتحةِ: «**هي السَّبعُ المثاني**».

فالجوابُ: أنَّ القرآنَ كلَّه أربعةُ أقسامٍ: السبعُ الطُّوَل، والمئون، والمثاني، والمفصّل، كما في «المسندِ» وغيرِه عن واثلةَ بنِ الأسقعِ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**أُعطيتُ مكان التوراةِ السَّبعَ الطُوَلَ، وأُعطيتُ مكان الزَّبورِ المئين، وأُعطيتُ مكان الإنجيلِ المثانيَ، وفُضِّلتُ بالمفصّلِ**»[(١)].

وقد رُوي نحو ذلك عن ابنِ عبَّاسٍ وغيرِه.

والسَّبعُ الطُوَلُ هي: البقرة، وآل عمران، والنِّساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، ويونس، كذا قال ابنُ عبَّاسٍ[(٢)] وسعيدُ بنُ جبيرٍ[(٣)].

وقيل: إنَّ السابعة: الأنفال وبراءة.

والمئون: ما كان بعد ذلك من السُّور يبلغُ عددُه مائةً، مائةً، أو يزيدُ عليها قليلاً أو ينقصُ قليلاً.

والمثاني: ما سوى ذلك، وسوى المفصل، وسُمِّي مثاني قيل: لأنَّه يتلوُ المئين، فكأنَّ المئين أوائلِ وهذه ثواني؛ وقيل: لأنَّه تُثنَّى فيه القَصَصُ

---

(١) «المسند» (٤/ ١٠٧).

(٢) أخرجه الطبري (١٤/ ١٠٨-١٠٩).

(٣) أخرجه الطبري (١٤/ ١٠٩).

والأمثالُ والفرائضُ والحدودُ، ونُقل عن ابنِ عبَّاسٍ[(١)] وسعيدِ بنِ جبيرٍ[(٢)].

فالفاتحة من قِسْمِ المثاني، لأنَّها ليست من السَّبْعِ الطِّوالِ، وليست من المئين، ولا من المفصَّل، فتعيَّن أنَّها من المثاني، وإنَّما سمَّاها النبيُّ ﷺ السبع المثاني لاختصاصها من بين بقيَّة سُور المثاني بمعاني أخر تقتضي أنَّها أحَقّ بهذا الاسم من غيرِها من السُّور كتثنيتِها في الصلاة وغير ذلك، فصارت نوعًا مستقلاً بنفسِه فلذلك سُمِّيت: «السبع المثاني»، مع أنَّ في لفظ التِّرمذيِّ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إنَّها سبعٌ من المثاني والقرآن العظيم الذي أعطيتُه**»[(٣)].

الاسم الخامس: القرآنُ العظيم، وسيأتي[(٤)] قولُ النبيِّ ﷺ في الفاتحة: «**هي السَّبعُ المثاني والقرآن العظيم الذي أُوتيتُه**»، ففسَّر السَّبعَ المثاني والقرآن العظيم بالفاتحة، فيكونُ هذا العطفُ حينئذٍ من بابِ: عطفِ الصِّفاتِ على الصِّفاتِ، لا من: عطفِ الموصوفاتِ على الموصوفاتِ.

ونظيرُه قولُه سبحانه وتعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١-٤]، وكذلك قراءةُ عائشةَ وغيرِها من الصَّحابةِ: (حافظوا على الصَّلواتِ والصَّلاةِ الوُسطى وصلاةِ العصرِ).

ومن المفسِّرين من قال: إنَّ القرآن العظيم المرادُ به بقيةُ القرآن، فجعله من باب ذكر الخاص قبل العام [ ][(٥)]، وهو قليلٌ، والمعروف عكسُه، وهو

---

(١) أخرجه الطبري (١٤/ ١١٢).

(٢) أخرجه الطبري (١٤/ ١٠٩، ١١٠، ١١٢).

(٣) «الجامع» (٢٨٧٥).

(٤) (ص: ٤٥).

(٥) بياض في الأصل بمقدار كلمة.

ذكر الخاصِّ بعد العامِّ.

الاسم السادس: الصَّلاة، فقد ثبتَ في حديثِ أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**قالَ اللهُ تعالَى: قَسمت الصَّلاةَ بيني وبين عبدي نصفين، فنصفُها لي، ونصفُها لعبدي، ولعبدي ما سأل**» خرَّجه مسلمٌ(١).

وإنَّما سُمِّيت «صلاةً» لأنَّ الصلاةَ لا تخلوُ عنها، ولا تصحُّ إلَّا بها، فسُمِّيت «صلاةً»، كما تسمَّى الصلاةُ «قرآناً»، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨].

وقد سمَّاها بهذا الاسم جماعةٌ من الأئمةِ.

وقال أبو شَامَة في أثناء كلامٍ له: هذا إذا سلَّمنا توجُّه التنصيف إلى آيات الفاتحة، وذلك ممنوعٌ من أصلِه، وإنَّما التنصيف متوجِّهٌ إلى الصلاة بنصِّ الحديث، فإن قيل: المرادُ قراءة الصلاةِ، قلنا: بل المراد قسمةُ ذِكْرَ الصلاةِ، أي: الذِّكْرُ المشروعِ فيها وهو ثناءٌ ودعاءٌ، فالثناءُ: منصرفٌ إلى الله تعالى، سواء ما وقع منه في القراءةِ، وما وقع منه في الركوعِ والسجودِ، وغيرهِما، والدعاءُ منصرفٌ إلى العبدِ، سواء ما وقع منه في القراءة والسجود وغيرِهما.

وأقرّه عليه النوويُّ مع تسميته الفاتحة بـ«الصلاة»(٢).

الاسمُ السابع: رقيةُ الحقِّ، وقد ثبتَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ للذي رَقى بالفاتحة: «**وما يدريك أنَّها رقيةٌ**»(٣)، وثبت أنَّه قال: «**لقد أكلتَ برقيةِ**

---

(١) «صحيح مسلم» (٣٩٥).

(٢) «المجموع»، وقد نقل كلام أبي شامة (٣/ ٣٣٩)، وانظر تسميته الفاتحة بـ«الصلاة» فيه (٣/ ٣٣١)، وفي «شرح مسلم» (٤/ ١٠٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٧٦) ومسلم (٢٢٠١).

حقٌّ»(١).

الاسم الثامن: سورة الحمد، وقد اشتهر تسميتُها بذلك، وحَمَلَ كثيرٌ من النَّاس حديثَ: (كان يفتتحُ الصَّلاة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾) على أنَّه أُريد ذكر اسم السُّورة.

فإن قيل: ففي القرآن سُورٌ كثيرةٌ أوَّلُها: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، فما وجهُ تسمية الفاتحة بـ «سورة الحمد» دون غيرها؟

فالجواب: أنَّ الثناءَ على الله سبحانَه في هذه السُّورةِ هو المقصودُ الأعظم من سائرِ معانِيها، وقد استوعبَ نحو شطرها، فهو الغالبُ عليها، فسمِّيت بما غَلَبَ عليها، بخلافِ غيرِها.

الاسمُ التاسع: الشِّفاءُ، ذكره غيرُ واحدٍ، وذَكَرُوا من حديثِ ابنِ سيرين عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**فاتحةُ الكتابِ شفاءٌ من كلِّ داءٍ**»، وفي رواية: «**من كل سُمٍّ إلا السَّامَ**»(٢)، وهو الموت.

وقيل: إن الدارمي خرَّجه(٣)، وروي مرسلا عن عبد الملك بن عمير أن النبي ﷺ قال: «**في فاتحة الكتاب: شفاء من كل داء**»(٤).

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٨٣٥، ٢١٨٣٦)، وأبو داود (٣٤٢٢، ٣٨٩٨، ٣٩٠٣)، والنسائي في الكبرى (٧٤٩٢، ١٠٨٠٤)، وصححه ابن حبان (٦١١١) والحاكم (١/ ٥٥٩).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (التفسير-رقم١٧٨) ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤٥٠)، وفي إسناده سلام بن سليمان الطويل هو متروك بالاتفاق كما قال أبو نعيم الأصبهاني.

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١/ ٨٠).

(٤) «سنن الدارمي» (٢/ ٤٤٥).

وتُسمَّى «الشافية» أيضًا.

قال الرَّازيُّ: وأقول: الأمراضُ منها ما هو روحانيَّة، ومنها ما هو جسمانيَّة، بدليل تسميتِه تعالى الكفرَ مرضًا، في قولِه تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠].

وهذه السورة مشتملةٌ على معرفةِ الأُصولِ والفُروعِ والمكاشفاتِ، فهي في الحقيقة شفاءٌ، بل الشفاءُ[١] في هذه المقامات الثلاثة[٢].

الاسم الحادي عشر: الوافية، بالفاء، حُكِي عن سفيان بنِ عُيينَةَ[٣]، لأنَّها لا تقبلُ الحذف، فلا بدَّ من الإتيان بها وافيةً تامَّةً.

وقال الزَّمخشريُّ: إنَّما سُمِّيت وافيةً لاشتمالِها على المعاني التي في القرآنِ من الثناءِ على الله عزَّ وجلَّ بما هو أهلُه، ومن التعبُّدِ بالأمرِ والنَّهي، ومن الوعدِ والوعيدِ[٤].

الاسمُ الثاني عشر: الأساس، رُوي عن الشَّعبيِّ أنَّه سمَّاها «الأساس»، وأنَّه قال: سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ يقول: أساسُ الكُتُبِ القرآن، وأساسُ القرآن الفاتحة، وأساسُ الفاتحة بسم الله الرحمن الرحيم.

ولم نقف على إسناده[٥].

---

(١) في «مفاتيح الغيب»: (فهي في الحقيقة سبب لحصول الشفاء)

(٢) «مفاتيح الغيب» (١/ ١٤٧).

(٣) أخرجه الثعلبي في «الكشف والبيان» (١/ ١٢٧).

(٤) «الكشاف» (١/ ٤٥).

(٥) أخرجه الثعلبي في «الكشف والبيان» (١/ ١٢٨).

قال الرَّازيُّ: وسُمِّيت أساسًا لوجهين:

أحدُهما: أنَّها أوّلُ سورةٍ من القرآنِ، فهي كالأساسِ.

والثاني: [أنَّ أشرفَ العباداتِ بعد الإيمانِ هو الصلاةُ][(١)]، وهذه السورةُ مشتملةٌ على[(٢)] ما لا بدَّ منه في الإيمانِ، والصَّلاةُ لا تتمُ إلا بها[(٣)].

ولها أسماءُ أُخَر كـ «سورة الشكرِ»، و«سورة الدُّعاءِ»، و«سورة تعلمِ المسألةِ»، و«سورة الكنزِ» - لأنَّها من كنزٍ تحتَ العرشِ -، و«أمُّ المحامد»، والله تعالى أعلم.

❖ ❖ ❖

(١) ما بين المعكوفتين بياض بالأصل، واستدرك من «مفاتيح الغيب»، وقد ذكر الرازي وجها ثالثاً أيضاً، ولكنه ذكره بعد الوجه الأول، فقال: (الثاني: أنها مشتملة على أشرف المطالب) ثم ذكر هذا الوجه، والله أعلم.

وجاء في هامش الأصل: (الثالث عشر: الكافية، سمّاها به لأنها تكفي عن غيرها، فإن أم القرآن عوض من غيرها، وليس غيرها منها عوضا) ا.هـ ولا أدري هل هذا الهامش من إلحاقات المصنف، أم أنه من الناسخ؟

ثم وقفت على نقل للسفاريني في «كشف اللثام شرح عمدة الأحكام» (٢/ ٤٢٦) عن ابن رجب من كتاب له سماه: «الحجة الواضحة في وجوب الفاتحة» قال فيه: (سميت الكافية؛ لأنها تكفي عن غيرها، ولا يكفي غيرها عنها)، فهذا يرجح أن الهامش السابق من كلام ابن رجب، والله أعلم.

(٢) في «مفاتيح الغيب»: (على كل).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١/ ١٤٧).

الفصل الرابع

في فضائلها وخصائصها

وهذه السُّورة العظيمة لها فضائلُ وخصائصُ عديدةٌ، ولم يثبت في فضائلِ شيءٍ من السُّور أكثر مما ثبت في فضلِها، وفضلِ «سورة الإخلاص»، ونذكرُ ما يحضرنا من فضائلِها:

الفضيلةُ الأولى: أنَّها أعظمُ سورةٍ في القرآن وأفضل، ففي «صحيح البخاريِّ» عن أبي سعيدِ بن المـُعلَّى قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «**ألا أعلِّمك سورةً هي أعظم سورةٍ في القرآن قبل أن تخرجَ من المسجدِ؟**». قال: فأخذ بيدي، فلمَّا أراد أن يخرجَ من المسجدِ قلتُ: يا رسولَ الله، إنَّك قلتَ: لأُعلمنَّك أعظمَ سورةٍ في القرآنِ. قال: «**نعم، الحمدُ لله ربِّ العالمين، هي السبعُ المثاني والقرآن العظيم الذي أُوتيتُه**»(١).

وروى الإمامُ أحمدُ من حديثِ عبدِ الله بنِ محمدِ بنِ عقيلٍ عن عبدِ الله بنِ جابرٍ قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «**ألا أخبرك يا عبد الله بن جابر عن [ ](٢) سورة في القرآن**». قلت: بلى، يا رسول الله. قال: «اقرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ **حتَّى تختمها**»(٣).

وعبدُ الله بنُ جابرٍ هذا هو: البياضيُّ الأنصاريُّ، وقيل: هو العبديُّ.

وروى النَّسائيُّ في «عمل اليوم والليلة»: حدَّثنا عبيدُ الله بنُ عبدِ الكريم ثنا

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٤٧٤).

(٢) بياض بالأصل، وفي «المسند»: (بخير).

(٣) «المسند» (٤/ ١٧٧).

عليُّ بنُ عبدِ الحميدِ ثنا سليمانُ بنُ المغيرةِ عن ثابتٍ عن أنسٍ قال: كان رسولُ الله ﷺ في منزِلةٍ، فنزلَ ونزلَ رجلٌ إلى جانبِه، فالتفتُّ إليه، فقال: «**ألا أخبرُكَ بأفضلِ القرآنِ؟**» قال: فتلى عليه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1].

وروى أبو عليٍّ الصَّوَّاف في «فوائدِه»: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ هاشمٍ ثنا سعيدُ[2] بنُ زنبور ثنا سليمُ أبو[3] مسلمٍ عن الحسنِ بنِ دينارٍ عن يزيدَ الرِّشْك قال: سمعتُ أبا زيدٍ - وكانت له صحبةٌ - قال: كنتُ مع النَّبيِّ ﷺ في بعضِ فِجَاجِ المدينة ليلاً، فسمعَ رجلاً يتهجَّدُ بأمِّ القرآن، فقام النبيُّ ﷺ فاستمعَ له حتَّى ختمَها، ثم قال: «**ما في القرآنِ مثلُها**».

وخرَّجه الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» عن إبراهيمَ بنِ هاشمٍ، وقال: لا يُروى هذا الحديثُ عن أبي زيدٍ عمرو بنِ أخطب إلا بهذا الإسنادِ، تفرَّد به سليم بن مسلم[4].

وهذه الأحاديث صريحةٌ في أنَّ الفاتحةَ أفضلُ سورِ القرآن.

وقد اختلفَ في تفضيلِ بعضِ القرآن على بعضٍ، فأنكر قومٌ ذلك، قالوا: لأنَّه كلَّه كلامُ الله، وصفةٌ من صفاتِه، فلا يوصف بعضُه بالفضلِ على بعضٍ، وحُكي عن مالكٍ نحو هذا[5]، وهو قولُ الأشعريِّ وابنُ الباقلانيِّ وجماعةٌ.

---

(١) «عمل اليوم والليلة» (٧٢٣).

(٢) كذا بالأصل، وفي «المعجم الأوسط»: (سعد)، وهو الصواب، وانظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٨٤).

(٣) كذا بالأصل، وفي «المعجم الأوسط»: (ابن)، وهو (أبو مسلم) و(ابن مسلم).

(٤) «المعجم الأوسط» (٢٨٦٦).

(٥) انظر: «جامع أحكام القرآن» للقرطبي (١/ ٧٨)، و«فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٧/ ٧٦-٧٧).

وقيل: التفضيل يعودُ إلى ثوابِه وأجرِه، لا إلى ذاتِه، وهو قولُ طائفةٍ منهم ابنُ حِبّان[١].

وقيل: بل التفضيلُ يعود إلى [ ][٢] اعتبارين:

أحدهما: اعتبار تكلُّم الله به.

والثاني: اعتبار ما تضمَّنه من المعاني، فما تضمَّن التوحيد والتنزيه أعظم مما تضمَّن الإخبار عن الأُمم أو ذكر أبي لهب ونحو ذلك.

وهذا قولُ إسحاقَ وكثيرٍ من العلماء والمتكلِّمين، وهو الصَّحيحُ الذي تدلُّ عليه النُّصوصُ الصَّحيحة.

الفضيلةُ الثانية: أنَّه لم ينزل في القرآن، ولا في التَّوراةِ ولا في الإنجيلِ، مثلُها، فروى عبدُ الحميدِ بنُ جعفرٍ عن العلاءِ بنِ عبدِ الرحمن عن أبِيه عن أبي هريرةَ عن أُبيِّ بنِ كعبٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ما أنزلَ اللهُ تباركَ وتعالَى في التَّوراةِ ولا في الإنجيلِ مثل أمّ القرآن، وهي السَّبعُ المثاني**». أخرجه عبدُالله بنُ الإمامِ أحمدَ والنسائيُّ[٣].

وأخرجهُ التِّرمذيُّ من حديثِ عبدِ العزيز بنِ محمدٍ عن العلاءِ عن أبيِه عن أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأُبيِّ بنِ كعبٍ: «**أتحبّ أن أعلِّمك سورةً لم يُنزل في التَّوراةِ، ولا في الإنجيلِ، ولا في الزَّبورِ، ولا في الفرقانِ مثلُها ؟**» قلت: نعم. قال: «**كيف تقرأ في الصَّلاة؟**» فقرأتُ أمَّ القرآن، فقال رسول الله ﷺ: «**والذي نفسي بيدِه ما أُنزل في التَّوراةِ، ولا في الإنجيلِ، ولا في الزَّبورِ، ولا**

(١) انظر: «الإحسان» لابن بلبان (٣/ ٥٣).

(٢) بياض بالأصل.

(٣) «زوائد المسند» (٥/ ١١٤)، و«سنن النسائي» (٢/ ١٣٩-رقم: ٩١٤).

في الفرقانِ مثلُها، وإنَّها سبعٌ من المثاني والقرآنِ العظيم الذي أعطيتُه». وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ[(١)].

وأخرجه الإمامُ أحمدُ بنحوِه مختصراً عن سليمانَ بنِ داودَ عن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ عن العلاءِ به[(٢)].

وروى سعيدُ بنُ جبيرٍ عن ابنِ عبَّاسٍ في قولِه تعالَى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ۝٨٧﴾ [الحجر: ٨٧] قال: هي فاتحةُ الكتابِ[(٣)]، استثناها الله تعالى لأمَّة محمدٍ ﷺ، فذخرها لهم ولم يُعْطها أحدٌ قبل أمَّة محمدٍ ﷺ. رواهُ أبو عُبَيْدٍ[(٤)].

الفضيلةُ الثالثة: أنَّها من كنزٍ من تحتِ العَرشِ، رَوينا من طريق صالحٍ المُرِّيِّ عن ثابتٍ البُنانيِّ عن أنسٍ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**إنَّ الله عزَّ وجلَّ أعطانِي فيما مَنَّ بهِ عليَّ: إنِّي أَعطيتُك فاتحةَ الكتابِ، هي مِنْ كنوزِ عَرشِي، قسمْتُها بَيني وبَينكَ نصْفين**»[(٥)].

وعن عليٍّ رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: فاتحةُ الكتابِ، وآيةُ الكرسي، و﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ هذه الآيات مُعلَّقات بالعرشِ ليسَ بينهنَّ وبين الله حِجَابٌ.

---

(١) «جامع الترمذي»: (٢٨٧٥).

(٢) «المسند» (٢/ ٣٥٧).

(٣) في «فضائل القرآن»: (هي أم القرآن).

(٤) «فضائل القرآن» (١١٨).

(٥) أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٤١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤٤٨).

أخرجه أبو عَمرو الدَّانيّ بإسنادِه في «كتاب البيان»[(١)] له.

الفضيلةُ الرَّابعة: أنَّ هذه السُّورة مختصَّةٌ بمُناجاةِ الرَّبِّ تعالى، ولهذا اختصَّت الصَّلاةُ بها، فإنَّ المصلِّي يُناجي رَبَّه، وإنَّما يُناجي العبدُ رَبَّه بأفضلِ الكلامِ وأشرفِه، وهي مقسومةٌ بينَ العبدِ والرَّبِ نصفين، فنصفُها الأوَّل ثناءٌ للرَّبِّ عزَّ وجلَّ، والرَّبُّ تعالى يَسمَعُ مُنَاجَاة العَبدِ له، ويردُّ على المناجِي جوابَه ويسمعُ دعاءَ العبدِ بعدَ الثناءِ ويُجيبُه إلى سؤالِه، وهذه الخصوصيّةُ ليسَتْ لغيرِها من السُّوَرِ، ولم يثبت مثلُ ذلك في شيءٍ من القرآن إلا في خاتمة «سُورة البقرة»، فإنَّها أيضاً من الكنزِ الذي تحتَ العَرشِ، ويُجابُ الدُّعاءُ بها كدُّعاءِ الفاتحةِ، غيرَ أنَّ الفاتحةَ تمتازُ عليها مِن وجهين:

أحدُهما: الثناءُ أوَّلها وتلك لا ثناءَ فيها، وإنَّما فيها أخبارٌ عن الإيمانِ والفاتحة تتضمَّنُه.

والثاني: أنَّ دُعاءَ الفاتحة أفضل، وهو: هدايةُ الصراطِ المستقيمِ الذي لا نجاةَ بدُونِهِ، وتلك فيها الدُّعاءُ بما هُوَ مِن لواحِقِ ذلك وتتماتِه، ولا يُمكن حُصُولُهُ بدُونِ هِدَايةِ الصِّراطِ المستقيم.

الفضيلةُ الخامسةُ: أنَّها متضمِّنةٌ لمقاصِدِ الكتبِ المنزَّلةِ مِن السَّماءِ كلِّها،

---

(١) «البيان في عد آي القرآن» (٢٨).

وقال البقاعي في «مصاعد النظر» (١/ ٤٦٣): (ولإسحاق بن راهوية عن علي رضي الله عنه، أنه سئل عن فاتحة الكتاب، فقال: حدثنا نبي الله ﷺ أنها نزلت من كنز تحت العرش. وعَزَاه ابن رجب في كتاب «الاستغناء بالقرآن» إلى «مسند يعقوب بن شيبة» بسندٍ منقطعٍ).

فذكرَ ابنُ أبي حاتمٍ بإسناده عن الحَسنِ قال: أنزل الله سُبحانه أربعمائة[1] كتابٍ وأربعةِ كتبٍ، جَمَعَهَا في أربعةِ كتبٍ: التَّوراة، والإنجيل، والزَّبور، والقرآن، وجَمَعَ الأربعةَ في القرآنِ، وجَمَعَ القرآنَ في المفصَّلِ، وجَمَعَ المفصَّلَ في الفاتِحَةِ وجَمَعَ عِلمَ الفاتحةِ في: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾.

وروى أبو عُبيدٍ في «كتابِه» بإسنادِه: عن الحسنِ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ قرأ فاتحةَ الكتابِ فكأنَّما قرأَ التَّوراةَ، والإنجيلَ، والزَّبورَ، والفرقان**»[2].

ويَشهَدُ لهذا تسميتُها: أمَّ الكتاب، وأمُّ الشيء: أصْلُهُ ومجتمعُه.

وبيان اشتمال هذه السُّورة على جميع مقاصِدِ الكتب المنزَّلة على وَجه الاختصار:

أنَّ الله سبحانه وتعالى إنَّما أرسَل الرُّسَلَ وأنزلَ الكتبَ لدُعائِه الخلق إلى مَعرفتِه وتوحيدِه، وعبادتِه ومَحبتِه والقُربِ منهُ والإنابةِ إليه؛ هذا هو مقصُودُ الرِّسالةِ ولبُّها وقُطبُ رحاها الذي تدور عليه، وما وراءَ ذلك فإنَّها مُكمِّلاتٌ ومُتمِّماتٌ ولواحقٌ؛ فكلُّ أحدٍ مفْتقِرٌ إلى معرفةِ ذلك عِلْمًا، والإتيانِ بهِ عَمَلاً، فلا سَعَادةَ للعَبدِ ولا فلاحَ ولا نجاةَ بدون هذين المقصَدَينِ.

وسورةُ الفاتِحَةِ مُشتملةٌ على مَقاصِدِ ذلك، لأنَّها تضمَّنت التَّعريفَ بالرَّبِّ سبحانَه بثلاثةِ أسماءٍ ترجعُ سائرُ الأسماءِ إليها، وهي: (اللهُ) وَ(الرَّبُّ) و(الرَّحمنُ)، وبُنيَتِ السُّورةُ على الإلهيَّة والرُّبوبيَّة والرَّحمة؛ فـ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ مَبْنيٌّ على الإلهيَّة، و﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ مَبْنيٌّ على الرُّبوبيَّة، وطلبُ الهداية إلى صراطِه المستقيمِ مَبْنيٌّ على الرَّحمةِ، والحمدُ يتضمَّنُ الأمُورَ الثلاثة، فهو

---

(١) كذا، وسيأتي هذا الأثر في القطعة الثانية (ص: ٩٣)، وفيه: (مائة).

(٢) «فضائل القرآن» (١١٧).

تعالى محمودٌ على إلهيَّتِه، ورُبوبيَّتِه، ورَحمتِه.

والثَّناءُ والمجدُ كمالان لحمده، وتضمَّنت السُّورةُ: توحيدَ الإلهيَّةِ، والرُّبوبيَّةِ، بقولهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ولما كانَ كلُّ أحدٍ مُحتاجًا إلى طلبِ الهِدايةِ إلى الصراطِ المستقيمِ وسُلوكِه عِلْمًا ومعرفةً، ثم عَملاً وتلبُّسًا = احتاجَ العبدُ إلى سُؤالِ ذلك وطَلبِه ممن هو بيدِه، وكان هذا الدُّعاءُ أعظمَ ما يَفتقِرُ إليهِ العبدُ ويَضطرُّ إليه في كلِّ طرفةِ عَيْنٍ، فإنَّ النَّاسَ ثلاثةُ أقسامٍ:

قسمٌ عَرَفُوا الحقَّ وحادُوا عنه، وهم: المغضوبُ عليهم.

وقسمٌ جَهِلُوهُ، وهم: الضَّالون.

وقسمٌ عَرَفُوهُ وعَمِلُوا به، وهم: المنعَم عليهم.

وكان[1] العَبدُ لا يملكُ لنفسِه نفعاً ولا ضرّاً احتاجَ إلى سؤالِ الهِدايةِ إلى صراطِ المنعَمِ عليهم، والتخلُّصِ من طريق أهلِ الغَضَبِ والضَّلالِ ممن يَمْلِكُ ذلك ويقدرُ عليه.

وتضمَّنت السُّورةُ أيضاً: إثباتَ النُّبُوَةِ والمعادِ:

أمَّا المعادُ: فمن ذِكْرِ يومِ الدِّين، وهو يومُ الجزَاءِ بالأعمال.

وأمَّا النبُّوَّةُ: فمِن ذِكْرِ تقسيم الخلق إلى ثلاثةِ أقسامٍ، وإنَّما انقسمُوا هذه القِسْمَة بحسبِ النُّبوَّاتِ، ومَعرفتِهم بها، ومُتابعتهم لها.

فهذا قولٌ مختصرٌ يُبيِّنُ تضمَّن سُورةَ الفاتحةِ لجميعِ أصُولِ مقاصدِ الرِّسالةِ، والكتبِ المنزَّلة مِنَ السَّماءِ[2].

---

(١) كذا، ولعلها: (ولما كان).

(٢) قال السفاريني في «كشف اللثام شرح عمدة الأحكام» (٢/ ٤٢٥) - بعد ذكر حديث أبي: والذي نفسي بيده ما أنزل الله في التوراة، ولا في الإنجيل، ولا في الزبور، ولا =

الفضيلةُ السَّادِسة: أنَّ سُورةَ الفاتحةِ شفاءٌ من كلِّ داءٍ، فهي شفاءٌ مِن الأمراضِ القلبيَّةِ، وشِفاءٌ من الأسقامِ البدَنيَّة؛ وقد تقدَّمَ(١) عن أبي سعيدٍ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**فاتحةُ الكتابِ شفاءٌ من كلِّ داءٍ إلا السَّام**». والسِّرُّ في ذلك: أنَّ القُرآنَ كلَّه شفاءٌ عامٌ، فهو شِفاءٌ لأدْوَاءِ القلوبِ من الجهلِ والشَّكِّ والرَّيبِ وغيرِ ذلك، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧].

وهو أيضاً شفاءٌ لأدْوَاءِ الأجسامِ، وقد وَصَفَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ بأنَّه شفاءٌ مُطلقٌ في غير موضعٍ، فقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، و(مِنْ) هُنا لبيانِ الجنسِ، لا للتبعيضِ.

وفي «سُنن ابنِ ماجه» من حديث عليٍّ رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ قال: «خَيرُ

= في القرآن مثلها... الحديث-: (قال الحافظ ابن رجب في كتابه «الحجة الواضحة في وجوب الفاتحة»: وسبب ذلك أن هذه السورة اشتملت على أصول قواعد الإسلام، وأهم مقاصد الدين؛ بما تضمنته من ذكر الحمد لله، والثناء عليه، وتمجيده، وذكر أصول الأسماء الحسنى ترجع إليها، وعلى ذكر توحيد الإلهية بالعبادة التي لأجلها خلق الخلق، وأرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وتوحيد الربوبية، بالتوكل، والاستعانة، والتفويض، وعلى الدعاء الذي لا غنى لأحد عنه طرفة عين، ولا سعادة لأحد في الدارين إلا بحصول مطلوبه منه، وهو هداية الصراط المستقيم، وعلى ذكر الجزاء، وإدانة العباد بأعمالهم، وافتراق الخلق، وانقسامهم إلى منعم عليهم، ومغضوب عليهم، وضالين) ا.هـ.

(١) (ص: ٤٢).

الدَّواءِ القرآن»[١].

فالقرآنُ كلُّه شفاءٌ، والفاتحةُ أعظمُ سُورةٍ فيه، فلها من خصوصيَّة الشِّفاءِ ما ليس لغيرِها، ولم يَزْل العارفون يتداوَون بها من أسقامِهم، ويجدون تأثيرَها في البُرْءِ والشِّفَاءِ عاجلاً.

ولكن ها هُنا نُكتةٌ ينبغي التفطُّنُ لها، وهي: أنَّ الرُّقا والتَّعاويذ بمنزلةِ السِّلاح، والسِّلاحُ يَحتاجُ تأثيرُهُ إلى قوّةِ الضَّاربِ به، وكون المحلِّ قابلاً للتأثير، فالسِّلَاحُ بضارِبِه لا بحدِّهِ، فمتى كان السِّلاحُ سِلاحًا تامًا في نفسِه لا آفةَ فيه، والسَّاعِدُ الضَّارِبُ به قويٌّ، والمضرُوبُ به قابلٌ للقطعِ = أثَّر القطع لا مَحالة، ومتى تخلَّفَ شيءٌ من هذه الثّلاثةِ = تخلّف تأثيرُه.

وكذلكَ الرُّقا والتَعاويذُ تَستدعي قوةَ وهمَّةَ الفاعلِ وتأثيرَه وقبولَ المحلِّ للتأثير، فمتى تخلَّف الشِّفاءُ بهذه الرُّقا الشَّرعيَّةِ كان بخَلَلٍ[٢] في واحدٍ من هذين أو فيهما، ومتى وُجِدَا على وَجهِهما حَصَلَ التأثيرُ، فإذا أخذ القلبُ الرُّقا بقبولٍ تامٍ وكان للرَّاقي همَّةٌ مُؤَثِّرةٌ، ونفسٌ فعّالةٌ، وقُوةٌ صَادقةٌ، وعَزيمةٌ تامَّةٌ، وإيمانٌ كاملٌ، وقلبٌ حاضرٌ، وبَصيرةٌ نافذةٌ = أثَّر في إزالةِ الدَّاءِ.

ويتعلَّقُ بهذا مَسألةُ الرُّقَا بالقرآنِ، وهو جائزٌ، والأحاديث [ ][٣]، وأمَّا حديث: «**الرُّقا والتمائم شِركٌ**» ففيه جَوابَانِ:

أحدُهما: نسخُه، وإنَّما كان ذلك في أوَّل الأمر، لأنَّ الرُّقا مَظنَّة الشِّرك، فعُلِّق الحُكم بالمظنَّة، ثم عُلِّق بالحقيقة، لا سيَّما وكان في أوَّلِ الأمر القصدُ

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٣٥٠١).

(٢) في الأصل محتملة لأن تكون: (لخلل)، ولكن ما أثبت أقرب لرسمها، والله أعلم.

(٣) بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

حَسم مَادة الشِّرك بالكليَّة، كما نُهي عن الشُّربِ في الظُّروفِ لأنَّها مَظنَّةُ السُّكْرِ، ثم رُخِّص فيها.

والثاني: أن يُحْمَل ذلك على ما هو شِركٌ في نفسِه، وهو أظهر، وقد كَرِهَ أحمدُ تعليقَ التَّمائِم قبلَ نزولِ البَلَاءِ دون ما بعدَه[1]، والله أعلم.

الفضيلةُ السابعة: أنَّها حِرزٌ من شيَاطينِ الجِنِّ والإنسِ، وأنَّها تَعْدِلُ ثُلثَ القُرآنِ.

خرَّج أبو الشَّيخِ بإسنادِهِ عن أنسٍ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إذا وَضَعَ العبدُ جَنْبَهُ على فِراشِهِ، فقال: بسم الله، وقرأَ فاتحةَ الكتابِ = أمِنَ مِنْ شرِّ الجِنِّ والإنسِ، ومِنْ كُلِّ شيءٍ، وهي تعدِلُ ثُلُثَ القُرآنِ**».

وفي «معجم الطَّبرانيِّ الأوسَطِ» بسَندِه عن ابنِ عبَّاسٍ يَرفعُه إلى النَّبيِّ ﷺ: «**مَن قرأَ أمَّ القرآنِ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، فكأنَّما قَرَأَ ثُلُثَ القُرآنِ**»[2].

تفرَّدَ به الواسِطِيُّ.

ورَوى عبدُ بنُ حُميدٍ في «مسندِه» بسَندِه عن ابنِ عبَّاسٍ مَرفوعاً قال: «**فاتحةُ الكتابِ تعدلُ بثلثِي القرآنِ**»[3].

---

(١) هذا إذا كانت من القرآن كما يؤخذ من سياق كلام ابن رجب، وقال العلامة ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٢/ ٤٤٠): (تكره التمائم ونحوها. كذا قيل: تكره، والصواب ما يأتي من تحريمه لمن لم يرق عليه قرآن أو ذكر أو دعاء وإلا احتمل وجهين، ويأتي أن الجواز قول القاضي، وأن المنع ظاهر الخبر والأثر، وهو معنى قول مالك رحمه الله) ا.هـ. وانظر: «الآداب الشرعية» (٢/ ٤٤٣-٤٤٤)، و«تيسير العزيز الحميد» (١٣٧-١٣٨).

(٢) «المعجم الأوسط» (٥/ ٣٢-رقم: ٤٥٩٤).

(٣) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (١/ ٢٢٧-رقم: ٦٧٨).

الفضيلةُ الثامنةُ: أنَّ قراءةَ الفاتحةِ يَحصُلُ بها كمالُ الصَّلاةِ وقبولُها، وبدونِها تكون الصَّلاةُ خِدَاجًا ناقصةً غيرَ تمامٍ، بل لا تكونُ الصَّلاةُ مُجزيةً مَقبولةً بدُونِ تِلاوَتِها، فإذا تُليت في الصَّلاةِ صارت الصَّلاةُ تامةً مُجزيةً، وقد ورَد أنَّ الملائكةَ يُصَلُّونَ بها كما يُصَلِّي بها أهلُ الأرض[1].

ويتصلُ الكلامُ في هذا بـ

❖ ❖ ❖

---

(١) انظر: ما تقدم (ص: ٣٧).

الفصل الخامس

وهو: أحكامُ الفاتحة

فمِن أحكامِها: أنَّ قراءتَهَا في الصَّلاةِ رُكنٌ من أركانِ الصَّلاةِ، لا تَصِحُّ بدُونِها في الجُملة.

وهذا القول أحدُ قولي العلماءِ، وحكاه التِّرمذيُّ عن أكثرِ الصَّحابَةِ، منهم: عمر، وجابر، وعمران بن حُصَين[١]، وهو قولُ أكثرِ السَّلفِ، وفقهاءِ أهلِ الحجازِ، وأهلِ الحديثِ، كابنِ عَونٍ[٢]، وابنِ المباركِ[٣]، والأوزاعيِّ[٤]، والشافعيِّ[٥]، وإسحاقَ[٦]، وأبي ثورٍ[٧]، وداودَ[٨]، وغيرِهم، وهو الصَّحيحُ عن مالكٍ[٩]، وهو مَذهَبُ الإمامِ أحمدَ الذي نقلَه

---

(١) «جامع الترمذي» (٢٤٧)، وأسنده عنهم ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٤٤، ٣٦٤١، ٣٦٤٢)

(٢) نقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ١٠٨، ١١٠)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٠/ ١٩٨)، و«الاستذكار» (١/ ٧٢٧).

(٣) نقله عنه الترمذي في «الجامع» (٢٤٧، ٣١٢).

(٤) نقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ١٠٨، ١١٠)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٠/ ١٩٨)، و«الاستذكار» (١/ ٧٢٧).

(٥) «الأم» (٢/ ٣١).

(٦) «مسائل الكوسج» (رقم: ١٩٤)، و«جامع الترمذي» (٢٤٧).

(٧) نقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ١٠٨، ١١٠)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٠/ ١٩٨)، و«الاستذكار» (١/ ٧٢٧).

(٨) نقله عنه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٧٢٧).

(٩) «المدونة» (١/ ٦٥).

معظمُ أصحابِه الرُّواة عنه[١]، وعليه أهلُ مَذهبِه قاطبةً.

والقولُ الثاني: أنَّها ليست من فرُوضِ الصَّلاةِ، بل تجزئُ قراءةُ غيرِها في الجُملة، وهذا قولُ طائفةٍ من فقهاءِ العراق، ثم اختلفوا في القدرِ المجزئِ مِن القراءةِ:

فقيل: تجزئُ قراءةُ ثلاثِ آياتٍ، وهو محكيٌّ عن سعيدِ بنِ جبيرٍ.

وقيل: بل ثلاثُ آياتٍ قِصَارٍ، أو آيةٌ طويلةٌ تعدِلُهُنَّ، وهو قولُ أبي يوسفَ ومحمدٍ[٢].

وقيل: بل تجزئُ قراءةُ آيةٍ واحدةٍ مُطلقاً، وهو المحكيُّ عن أبي حَنيفةَ[٣]، وذكرهُ طائفةٌ من أصحابِنا روايةً عن أحمد، وأنَّ حَربًا نَقلَها عنه.

فذكر القاضي في «الجامِع الكبيرِ» أنَّه وجد بخطِ بعضِ أصحابنا: [ ][٤] وكتابِ أبي إسحاقَ بنِ شاقْلَا[٥]: أخبَرنا أبو بكرٍ عبدُ العزيز حدَّثني الخلَّالُ ثنا حربٌ الكرمانيُّ قال: قلتُ لأبي عبدِ الله: رجلٌ قرأ بآيةٍ من القرآنِ ولم يقرأ فاتحةَ الكتابِ؟ قال: الصَّلاةُ جائزةٌ. قلت: قال النبيُّ ﷺ: «**لا صلاة إلا بفاتحةِ الكتابِ**». قال: على طريقِ الفضلِ لا على طريقِ الإيجابِ[٦].

---

(١) «المغني» لابن قدامة (١/ ٥٥٥).

(٢) «اختلاف العلماء» للطحاوي (مختصره ١/ ٢٠٧).

(٣) المرجع السابق.

(٤) بياض في الأصل بمقدار كلمة.

(٥) قال في «المطلع» (٤٣٠): (شاقلاً: بالشين المعجمة، القاف الساكنة بعد الألف، وآخره ألف ساكنة، هكذا قيدناه عن بعض شيوخنا، وكذا سمعته من غير واحد منهم، والله أعلم) ا.هـ.

(٦) نقل هذه الرواية: القاضي في «الروايتين والوجهين»(المسائل الفقهية ١/ ١١٧)، =

قال القاضِي: وهذا صَريحٌ في أنَّ الصَّلاةَ تصحُّ بغير الفاتحة، وأنَّها لا تتعيّن لها[(١)].

وهذه الرِّواية مَذكورةٌ في «جَامِع الخلَّال» على غير هذِه الصِّفة، وقد نقلتُ من خطِّ القاضِي مما انتقاهُ من «الجامِع»، قال: نقل حربٌ عنه: إذا نَسِي أن يَقرأ فاتحةَ الكتابِ فَقرأ قرآناً، فقال: وما بأس بذلك، أليس قد قرأ قُرآنًا ؟!

قال الخلَّال: الذي رَواهُ حَربٌ قد رَجَع أحمدُ عنه.

وهذه الرِّواية بهذه الصِّيغة قد لا تدلُّ على نفي وُجوبِ الفاتحة في الجُملة، بل على سُقوطِها بالنِّسْيَانِ، فتصيرُ من جُمْلَةِ وَاجبَاتِ الصَّلاةِ التي تجبُ معَ الذِّكْر، وتسقطُ بالسَّهْوِ[(٢)]، كالتسبيحِ في الركوع والسُجود عنده،

= والسامري في «المستوعب» (٢/ ١٤١)، وأبي الخطاب في «الانتصار» (٢/ ١٩٣)، ولم أرها فيما طبع من مسائل حرب، بل فيها ما يخالفها، قال حرب (ص ٤٠٩ ط: السريع): (باب من نسي أن يقرأ في الأولى، فقرأ في الثانية، قيل لأحمد بن حنبل: حديث ضمضم بن جوس أن عمر رضي الله عنه نسي أن يقرأ في الأولى، فقرأ في الثانية الحمد مرتين؟ قال: أنا لا آخذ بهذا. قيل: تذهب إلى حديث عبادة عن النبي ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»؟ قال: حديث جابر: «إلا بفاتحة الكتاب في كل ركعة».

ومذهب أحمد: إذا نسي القراءة في ركعة أعاد تلك الركعة.

وسمعت أحمد -مرة أخرى- يقول في كل ركعة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب: فإنها ليست بجائزة، وعلى صاحبها أن يعيدها. يعني إذا كان الرجل وحده) ا.هـ.

(١) انظر: «النكت والفوائد السنية» لابن مفلح (١/ ٦٩).

(٢) ما نقل عن «الجامع» للخلال مختصر، والرواية التامة لا إشكال فيها، لا سيما وأن الخلال نص على رجوع الإمام أحمد عنها، وتمامها كما في «مسائل حرب» (ص٤٠٧-ط: السريع): (باب من نسي قراءة فاتحة الكتاب في الركعتين الأخريين، =

وهذا أحَدُ قولي الشَّافعيِّ[١] وهو قولُ الحَسنِ والشَّعبيِّ: أنَّ مَنْ نَسِيَ الفاتحةَ سَجدَ للسَّهْوِ؛ وقد رُوي عن عمرَ ﷺ صحةُ الصَّلاةِ إذا نَسِيَ الفاتحةَ[٢]، ولكن ضَعَّفَ الرِّوايةَ عنه: الإمامُ أحمدُ[٣] والبخاريُّ[٤] وغيرُهما، ورُوي عن عمرَ خلافُ ذلك، وأنَّه أعاد الصَّلاة[٥].

وإذا قلنا: لا تتعيَّن الفاتحةُ، بل تجزئُ آيةٌ، فظاهرُ ذلك: ولو كانت قصيرةً، ولو كلمةً، وقد يُقال: بل تُحمل هذه الرِّواية على آيةٍ متوسِّطةٍ، لا قصيرة، ولا طويلة.

وقد قال أبو البقاءِ العكبريُّ من أصحابنا -في «شرح الهداية» له- نحوَ هذا، فإنَّه قال: لم أجد لأصحابِنا في بعضِ الآيةِ التي يجوز للجُنبِ قِراءتُها حَدًّا، وظاهرُ قولِهم: أنَّه يجوزُ ذلك وإن كثرَ البعضُ، وأن[٦] بمنزلة آياتٍ متوسِّطة.

= قال أحمد في رجل يصلي، فلما قام في الركعتين نسي أن يقرأ فاتحة الكتاب، وقرأ قرآنا، قال: وما بأس بذلك؟ أليس قد قرأ القرآن) ا.هـ.

وبهذا يتضح أن كلام الإمام أحمد هنا في مسألة من نسي قراءة الفاتحة في الركعتين الأخريين، وليس فيمن نسيها من أصلها، والله أعلم.

(١) «المجموع» للنووي (٣/ ٣٣٢).

(٢) أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (٢٧٤٨-٢٧٤٩).

(٣) انظر: «مسائل صالح» (رقم٣٣١)، و«مسائل حرب» (ص٤٠٩، ط: السريع).

(٤) «القراءة خلف الإمام» (رقم ١٥٠) قال: (منقطع لا يثبت).

(٥) أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (٢٧٥١-٢٧٥٢).

(٦) كذا.

قال: والأمرُ مَحمُولٌ عندي على غير ذلك، وهو أن يُحمَلَ البعضُ على مقدارٍ دون آيةٍ متوسِّطةٍ إذا كان كلامًا تامًّا غيرَ متعلقٍ بما قبلَه وبعدَه.

وقال ابنُ عَقيلٍ: إذا قُلنا: لا تتعيّن الفاتحةُ، بل يُعتبرُ أن يأتي بسبعِ آياتٍ فيها عَدَدُ حُروفِها، أوْ بسَبعِ آياتٍ وإن لم تبلغ حرُوفَها، على وجهين.

قال أبو البَركات بنُ تيميَّة: وهذا مخالفٌ لمنصوصِ أحمدَ كما سَبق، وهو سهوٌ، لأنَّ اعتبارَ السَّبعِ من فُروع وجُوبِ الفاتحةِ، لا من القول بعَدم وجُوبِها.

وَقد عادَ ابنُ عَقيلٍ نقضَ[1] كلامه في مَوضعٍ آخرَ، وقال: تَكفيهِ الآية كما نصَّ عليه أحمدُ.

قلتُ: لكن حَكى الحُلوانيُّ روايةً: أنّه يَجبُ سَبعُ آياتٍ إذا قلْنا: لا تتعَيّن الفاتحةُ[2]؛ والظَّاهرُ - إن صحّت هذه الرواية عن أحمد - فالمراد بها: إمَّا أن تجبَ الفاتحةُ أو سَبْعُ آياتٍ سِوَاها.

وحُكي عن أحمدَ: أنَّه يجب قراءةُ ما تَيسَّرَ[3]، لكن لم أرَ مَن ذكر ما المرادُ بقراءة مَا تَيسَّرَ: هل المراد بهِ في كلِّ رَكعةٍ تجبُ قراءةُ ما تيسَّرَ، أو تجبُ قراءةُ ما تَيسَّرَ في رَكعةٍ مِن الصَّلاةِ، كما ذَهبَ إليه الحَسَنُ البصريُّ وبعضُ أصحاب داود[4]؟

وإذا قلنا: تتعيَّن الفاتحةُ للصَّلاةِ، فهل تتعيَّن في كلِّ رَكعةٍ، أمْ لا؟

فمذهَبُنا ومَذهَبُ أكثرِ العلماءِ: أنَّها تتعيَّن في كلِّ رَكعةٍ، وحُكي عن

---

(١) كذا.

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ١٧٢).

(٣) المرجع السباق.

(٤) «المجموع» للنووي (٣/ ٣٦١).

أحمدَ: أنَّ القراءةَ تجبُ في رَكعتين من الرُباعيَّة [ ][(١)].

وقولُ صاحب «المغني» يَدُلُّ على تعيين الأُولَيَين[(٢)]، وَحكاهُ النوويُّ في «شرح المهذَّب» عن أبي حنيفة[(٣)]، وعن مالكٍ: إن تَرَكَ القراءةَ في رَكعةٍ من الصُّبحِ لم يُجزئْهُ، وإن تركَهَا في رَكعةٍ مِن غيرِها أجزَأهُ؛ وعن الثَّوريِّ وإسحاقَ بنِ راهُويه نحوُه[(٤)]، وحُكي عن الحسنِ بنِ صالحٍ والأصمِّ: أنَّ القراءةَ لا تجبُ في الصَّلاةِ[(٥)].

والصَّحيحُ قولُ جُمهورِ العلماءِ، وهو: تعيين الفاتحة للصَّلاةِ دُونَ غيرِها، والدَّليلُ عليه: ما ثبتَ عن عُبادةَ بنِ الصَّامتِ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**لا صَلاة لمن لم يقرأ بفاتحةِ الكتابِ**»[(٦)]، وفي لفظٍ: «**بأمِّ القُرآنِ**»[(٧)].

وتوجيهُ الدّلالة من هذا النصِّ يحتاجُ إلى تقريرِ مُقدِّمة، وهي: أنَّ الحقائقَ المنفيَّة نوعان:

أحدُهما: أن تكون لغويَّةً، ولا غرضَ لنا الآن في ذِكر هذا النوع وحُكمِه.

---

(١) بياض في الأصل بمقدار خمسة أسطر.

(٢) «المغني» (٢/ ١٥٦-١٥٧).

(٣) «المجموع» (٣/ ٣٦١)، ونص كلامه: (وقال أبو حنيفة: تجب القراءة في الركعتين الأولبين، وأما الأخريان فلا تجب فيهما قراءة، بل إن شاء قرأ، وإن شاء سبح، وإن شاء سكت) ا.هـ

(٤) المرجع السباق.

(٥) المرجع السباق (٣/ ٣٣٠).

(٦) سبق (ص: ٣٣).

(٧) سبق (ص: ٣٦).

والثاني: أن تكون شرعيَّةً، كالصَّلاةِ وَالصِّيَامِ، ونحوِهما، وهو المقصودُ هاهنا بالذِّكر، فهذا إذا دخلَ عليه النَّفيُ لم يَكن مجمَلاً عندَ جمهورِ الفُقهاءِ؛ وذهبَ طائفةٌ مِن المتكلِّمين: إلى أنَّه مجملٌ، فلا يُستدلُّ به على نفي الصِّحَّة ولا وجودِها، والأقوال في هذه المسأَلة تبلغ سَبْعَ أقاويل، لأنَّ القائلين بإجمالِه لهم مَذهَبان:

أحدُهما: أنَّ النفيَ ظاهرٌ في نفيِ الذَّاتِ حِسّاً وهي موجودة، فلا بُدَّ من إضمارِ حُكم، إمَّا الصِّحَّة وإمَّا الكمال، وليسَ أحدُهما أولى من الآخرِ، ولا يُضمرَانِ جَميعاً، لأنَّ الاقتضاءَ لا عُمومَ له.

والمذهب الثاني: أنَّه ظاهرٌ في الشَّرعيِّ، لكنَّه متردِّدٌ بين نفي الكمال ونفي الصِّحَّة، كما تقدَّم، وَهذا الذي حكاهُ الماورديُّ عن المحقِّقين.

وأمَّا جمهورُ الفقهاءِ والمتكلمين فلا إجمالَ عندَهم في ذلك، لكنهم اختلفوا فيه على خمسة أقوال:

أحدها: أنَّه محمولٌ على نفي الكمال خاصَّةً، وهو ظاهر كلام أحمد في رواية حربِ السَّابقة[1].

وتقريرُ هذا: أنَّ اللفظ قد استُعمل في نفي الصِّحَّة تارَةً، وفي نفي الكمال أُخرى، كقولِه: «**لا صَلاة لجار المسجد إلَّا في المسجد**»، وقوله: «**لا صلاة لملتفتٍ**»، ونحو ذلك، فإن جُعِل حقيقةً فيهما أو في أحدِهما: لزم المجاز أو الاشتراك، فيُجعَلُ حقيقةً في القدر المشترك بينهما، وهو نفي الكمال مع قطع النَّظر عن الصِّحَّة نفياً وإثباتاً، وهذا ضعيفٌ.

---

(١) (ص: ٥٨).

والقول الثاني: أنَّه عامٌّ يتناوَلُ نفي الذَّات ونفي الحُكم والصِّفة، فإذا خصّ نفي الذَّات بالعقل = بقي ما عَداهُ، وهذا الذي حكاهُ أبو المعالي الجُوَيني عن جمهور الفقهاءِ[1]، وهو مَبنيٌّ على: أنَّ النفي لا يتوجه إلى المسمَّى الشَّرعي، بل إلى اللغويِّ، وفي نسبته إلى أكثر الفقهاءِ نظرٌ، لأنَّ أكثرَهم يُثبتُ الشَّرعيَّة.

والقولُ الثَّالثُ: أنَّه يَنصرفُ إلى الشَّرعيِّ، لكنَّه عامٌّ في نفي الذَّاتِ والصِّحَّة والكمال.

والقولُ الرابعُ: أنَّه ظاهرٌ في نفي الصِّحَّة، ولا ينصرفُ إلى نفي الكمال إلَّا بدَليلٍ، وهذا قولُ أكثر المحقِّقين من أصحابِنا وأصحابِ الشَّافعيِّ، وهو الذي يَدُلُّ عليه كلامُ أحمدَ في أكثر الرِّواياتِ عنه.

والقولُ الخامسُ: أنَّ نفي المسميَّات الشَّرعيَّة لأمرٍ متعلِّقٍ بها يَدُلُّ على وجوب ذلك الأمر الذي انتفت لأجله، فإنَّ الشيءَ إنَّما يجوزُ نفيُه لانتفاءِ وَاجبٍ من واجباتِه، ولا يجوز نفيُه لانتفاءِ سُنَّةٍ من مَسنُونَاتِه، إذ لو جاز ذلك لجاز نفيُ صلاة أكثر المسلمين وصيامهم وحجهم، فإنَّ اجتماعَ جميع سُنن العبادة فيها مِن أَندَرِ الأمُورِ، ومعلومٌ أنَّه لا يجوزُ أن يقال: لا صلاة لمن لم يُسبِّح في رُكوعِه وسجُودِه ثلاثًا، ولا صَلاة لمن لم يَقرأ في الصُّبحِ بطِوَالِ المفصَّل، ولا صَلاة لمن لم يَتوضّأ ثلاثًا، ونحو ذلك، وحقيقة هذا القول يَرجعُ إلى أنَّ المراد بهذا النفي = نفي الكمال، لكن نفي كمال الواجباتِ، لا كمال المستحبات، وهذا اختيارُ أبي العباس ابن تيميَّة[2]، وهو الأرجح؛ والله

---

(١) «البرهان في أصول الفقه» (١/ ٢١٣).

(٢) «الفتاوى» (٢٢/ ٥٣٠-٥٣١).

أعلمُ(١).

❖ ❖ ❖

(١) لم يُذكر هنا إلا حكم واحد من أحكام الفاتحة، فالذي يبدو - والله أعلم - أنه قد وقع هنا خرم، وقد سبق في مقدمة التحقيق (ص: ١٣ - ١٤) ذكر بعض النقول عن هذا الكتاب، ومنها ما يتعلق بأحكام الفاتحة.

تنبيه: سبق في مقدمة التحقيق أيضاً (ص: ١٥) أن السفاريني نقل عن ابن رجب من كتاب سماه: «الحجة الواضحة في وجوب الفاتحة»، وذلك في موضعين: سبق أحدهما (انظر: ص: ٥١)، وقال في الآخر (٢/ ٤٢٦): (قال الحافظ ابن رجب: سميت كافية لأنها تكفي عن غيرها، ولا يكفي غيرها عنها. قال: والصلاة أفضل الأعمال، وهي مؤلفة من أقوال وأفعال، وأفضل أقوالها وأوجبه: قراءة القرآن، وأفضل أفعالها وأوجبه: السجود، وقد جمع الله بين هذين الأمرين، في أول سورة أنزلها من القرآن وهي: «اقرأ» فافتتحها بالأمر بالقراءة، وختمها بالأمر بالسجود، فوضعت الصلاة على ذلك، أولها قراءة، وآخرها سجود، فكما أن السجود لا يقوم مقامه غيره من أنواع الخضوع والذل، فكذلك قراءة سورة الفاتحة لا يقوم غيرها من سور القرآن مقامها، فإن فضل هذه السورة على غيرها من السور أعظم من فضل الركوع والسجود على سائر أفعال الخضوع، فإذا لم يقم مقام الركوع والسجود غيره من أفعال الخضوع والتذلل، فلأن لا يقوم مقام الفاتحة غيرها من الأقوال أولى...الخ)ا.هـ لم يشر السفاريني إلى نهاية كلام ابن رجب، ولكن يبدو لي أن هذا آخره، والله أعلم.

فصلٌ

في الكلامِ على قولِه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

وينحصرُ في أربعةِ فصُولٍ:

الفصلُ الأول: في الحمدِ.

والثَّاني: في اسمِ الله الأعظم.

الثَّالثُ: في الربِّ.

الرَّابعُ: في العالمين.

❖ ❖ ❖

الفصل الأول

في الحمد

والكلامُ عليه من ثلاثةِ أوجه:

الأوَّل: في تفسيرِه: اختلف في معنى الحمدِ:

فقيل: هو الثَّناءُ بمحاسنِ المحمُود، وهو المشهورُ، وذكر ابن جرير بإسناده عن كعبٍ قال: مَن قال: الحمدُ لله، فذلك ثناء على الله[1].

ولكن بين الحمد والثناءِ فرقٌ، ولهذا يقولُ الله عزَّ وجلَّ: (حمدني عَبدي) ثم يقول: (أَثنَى عليَّ عَبدي) فالثناءُ تكريرُ الحمد وتثنيتُه.

وقيل: هو المدْحُ، وهو مقلوبٌ عنه، وهو يُلاقيه في الاشتقاقِ الأوسطِ - وهو الاجتماعُ في عَين الحُروف دُون نظمها -، وفي الحديث: «**لا أحدَ أحبُّ إليه المدحُ مِن الله**».

وفُرِّق بين المدح والحمد بوجوه:

أحدها: أنَّ الحمدَ لا يكون إلا للحيِّ، والمدحُ يكون للحيِّ والميِّت.

والثاني: أنَّ الحمدَ لا يكونُ إلا بعدَ تقدُّم الإحسان، والمدح يكون قبله، وهذا ضعيفٌ، فإنَّ الله يحمد نفسَه.

والثَّالث: أنَّ المدحَ لا يَكونُ إلَّا باللسان، والحمدُ يكونُ بالقلبِ بناءً على أنَّه الرِّضَا كما سيأتي، ذَكرَهُ العمانيُّ، وفيه نظرٌ.

---

(١) «جامع البيان» (١/ ٥٩).

والرَّابع: أنَّ قولَك: مدحتُ زيدًا، لا يصدق بدُون سابقة مَدحٍ، بخلافِ قولِك: الحمدُ لله، فإنَّ هذا خبرٌ يَحصُلُ به إنشاءُ الحمدِ، ففيه معنى الخبر ومعنى الإنشاءِ.

والخامسُ: أنَّ الحمدَ: الإخبارُ بمحاسن المحمُودِ معَ المحبَّةِ لها والرِّضا بها، والمدحُ: الإخبارُ بمحاسنِه فقط. قاله أبو عَبد الله ابن القيِّم.

وقيل: الحمدُ: هو الشكر على النِّعم، قالَه ابنُ جريرٍ والمبرّدُ[(١)]، وغيرُهما وأسنده ابنُ جريرٍ مرفوعًا إلى النبيِّ ﷺ، وموقوفًا على ابنِ عبَّاسٍ[(٢)].

ولكن بين الحمدِ والشُكرِ فرقٌ من وَجهين:

أحدُهما: أن الحمدَ يكون على النِّعم وغيرِها، بخلاف الشُكر فإنَّه لا يكونُ إلَّا على النِّعم.

وقد نازع في ذلك مَنْ نازع: أن[(٣)] جميعَ أفعالِ الله عزَّ وجَلَّ نِعَمٌ.

والثاني: أنَّ الحمدَ يكون باللسان والقلب، والشُّكر يكون باللسان والقلب والعمل.

وقيل: الحمد هو [ ][(٤)] الرضا [ ][(٥)] فإن أُريدَ به: أنَّ الحمدَ باللسان ليسَ بحمدٍ فباطلٌ، وإن أُريدَ: أنَّ الرِّضا شطرُه فصَحيحٌ، وإن أُريدَ: أنَّ الرِّضا بالقلب يكونُ حَمدًا كما قال العمانيُّ، ففيه نظرٌ.

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١/ ٩٤).

(٢) «جامع البيان» (١/ ٥٩).

(٣) كذا.

(٤) كلمة (هو) مكررة في الأصل، فحذفتها.

(٥) بياض في الأصل بمقدار خمس كلمات.

وهل يختصُّ الحمدُ بلفظ الحمد، أو يكونُ بأعمّ منه ؟ فيه خلاف، الصحيحُ عمُومُه.

والتحقيقُ: أنَّ الحمدَ: هو ارتضاء صفاتِ المحمُودِ الحسنة، والإخبارُ عنها باللسان، فهو إذًا: الإخبارُ بمحاسن المحمود مع المحبَّة لها والرِّضا بها.

والحمدُ يكون على النِّعَم بالاتفاق، ويكونُ على غير النِّعَم أيضًا - على المشهور - من الأفعال الحسَنةً وإن لم تكن نعمًا على الحامد، بخلاف الشُّكر فإنَّه لا يكونُ إلَّا على النِّعم، هذا هو المشهورُ.

ولكن التحقيق أنَّ جميعَ ما يفعلُه اللهُ سبحانه فهو نعمة، أو فيه مِن النِّعمة ما يَستحق به الحمدَ والشُّكرَ، فإنَّ المصائبَ والأمراضَ كفاراتٌ وطَهُورٌ، فهي نعمةٌ، وإهلاكُ المكذِّبين وعُقوبةُ الكافِرين نِعمةٌ على المؤمنين، يحصلُ لهم بها الاعتبارُ، ولهذا قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]، والآلاءُ: النِّعَمُ، قاله بعدَ ذِكر جهنمَ وغيرها.

وهل يُحمد على الذَّات والصِّفات اللازمة لها ؟ فيه خلافٌ:

فمن النَّاس من قال: يُمدَحُ عليها ولا يُحمد، ذكره الرَّازيُّ في «تفسيره»، والصَّحيح أنَّه يُحمد عليها أيضًا، لأنّه مرجعُ الحمد وَفيها يجتمع، ولأنَّ تنعُّم العباد بما يتعلَّق بالذَّاتِ أعظمُ من تنعُّمِهم بالمخلوقات في الدُّنيا بالمعرفة والذِّكر والمحبَّة، وفي الآخرة بالرُّؤية والنَّظر، وقد قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ١١١]، فهذا أمرٌ بالحمد له على صفات كمالِه من وَحدَانيّتِهِ وصَمديّتِهِ.

وقولُه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، الألفُ واللامُ فيه:

قيل: للعَهدِ، أي: الحمدُ المعهودُ.

وقيل: لتعريف الجنس، أي: مُطلقُ الحمد، وهو ضعيفٌ.

وقيل: للاستغراق، قاله أبو جَعفر الباقِرُ وغيره، وهو أصحُّ، وفي الأثر: «اللهمّ لك الحمدُ كلُّه»، وفي دُعاءِ القنوت: «**ونثني عليك الخيرَ كلَّه**»، وقوله: «**لا أُحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيتَ على نفسك**».

فإن قيل: فإذا كان الحمدُ كلُّهُ لله، فكيفَ يُحمد غيرُه من خلقه، والنبيُّ ﷺ: (محمَّد)، وهو مُفعّل مِنَ الحمد؟

قيل: عنه ثلاثة أجوبة:

أحدُها: أنَّ الحمدَ كلَّه لله، بمعنى: أنَّه هُوَ المستحِقُ للحمد، وهو الحامد لما يَشاءُ مِن خَلْقِه، فلا يُحمد إلا من حَمِدَهُ هو، فحمدُ بعضِ مخلوقاتِه إنما هو بحمدِه له، فلا يخرجُ ذلك كون الحمد كلّه له، لكن تارةً باعتبار أنَّه يُحمد، وتارةً باعتبار أنه يَحمد.

والثَّاني: أنَّ كون الحمد كلّه له لا يُنافي أن يحمد غيرُه من خَلْقِه ببعضِ أنواع الحمد.

والثَّالث: أنَّ حمد غيرِه بالنِّسبة إلى حمدِه كلا حمد، فلذلك حُصِرَ الحمدُ في حقِّه سُبحانه، فصَارَ الحمدُ كلُّهُ له.

فائدة: لم يقل: أحمدُ الله، ولكن قال: الحمدُ للهِ، وهذه العِبارة الثَّانية أولى لوجوهٍ:

منها: أنَّه لو قال: (أحمدُ الله) [ ][(١)] ذلك على حمده، أمَّا إذا قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أفادَ ذلك أنَّه كان مَحمُودًا قبل حمد الحامدين.

---

(١) بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات، وهذا الوجه ذكره الرازي في «تفسيره» (١/ ١٣٢)، ونصه: (أنه لو قال: «أحمد الله» أفاد ذلك كون ذلك القائل قادراً على حمده، أما لما قال: «الْحَمْدُ للهِ» فقد أفاد ذلك أنه كان محموداً قبل حمد الحامدين، =

ومنها: أنَّ الحمد لله يقتضي أنَّ الحمدَ والثناءَ حقٌّ الله وملكُه، فاللفظ الدَّالُ على كونِه مستحقًا للحمد أولى من اللفظ الدَّال على أنَّ شخصًا وَاحدًا حمدَهُ.

ومنها: أنَّه لو قال: أحمدُ الله، لكان قد حمدَ، لكن لا حمد[1] يَليق به، أمَّا إذا قال: الحمدُ لله، فكأنَّه قال: مَنْ أنا حتى أحمدَه؟ لكنَّه مَحمُودٌ بجميع حمد الحامدين، مثالُه: لو سُئلت: هل لفلان عليك نعمة؟ فإن قلتَ: نعَم، فقد حمدتَه، لكن حَمدًا ضعيفًا، وإن قلتَ: بل نِعَمُهُ على كلِّ الخلائق، فقد حمدتَهُ بأكملِ المحامد[2].

فائدة: الحمدُ لله ثمانيةُ أحرُف، وأبوابُ الجنَّةِ ثمانية، فمَن قال هذه الثمانية عن صَفاءِ قلبه = استحقَ ثمانيةَ أبواب الجنَّة[3].

فائدة: قدّم التَّسبيح على التَّحميد في قولك: سبحانَ اللهِ والحمدُ لله، لأنَّ التَّسبيحَ إشارةٌ إلى أنَّه تامٌّ، والتحميد يدلُّ على كونِه تعالى فوق التَّمام، فلهذا السَّبب كان الابتداءُ بالتحميدِ أوْلى[4].

الوجه الثَّاني: في فضائل الحمد.

يَتلوهُ بقية الكلام عليها فيما بَعْد
إنْ شاء اللهُ تعالى

= وقبل شكر الشاكرين).

(١) كذا بالأصل، ولعلها: (لا حمداً).

(٢) هذه الفائدة مختصرة من «تفسير الرازي» (١/ ١٣٢).

(٣) هذه الفائدة ذكرها الرازي في «تفسيره» (١/ ١٣٢)، وهذا من ملح العلم لا من متينه.

(٤) هذه الفائدة ذكرها الرازي أيضاً (١/ ١٣٥).

القطعة الثانية[1]

(١) سبق في مقدمة التحقيق (ص: ٨ - ١٢) أن هذه القطعة لم تنسب لابن رجب، ولكن هناك جملة من القرائن تؤكد صحة نسبتها إليه.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾

افتتحَ سبحانَه وتعالَى سورةَ الفاتحةِ بهذه الأسماءِ الخمسةِ، وهي كالأُصولِ للأسماءِ الحُسنَى، وإليها مرجعُ بقيةِ الأسماءِ.

فإنَّ الأسماءَ المتضمّنة للكبرياءِ والعظمةِ والعزِّ ونحو ذلكَ ترجعُ إلى اسمه: «ربِّ العالمين».

والأسماءَ المتضمنة للإنعامِ والإفضالِ والإحسانِ والكرمِ والعفوِ والمغفرةِ ترجعُ إلى اسمِه: «الرحمنِ الرحيمِ».

والأسماءَ المتضمنة للقهرِ والبطشِ والانتقامِ ترجعُ إلى اسمِه: «مالكِ يومِ الدينِ».

وهذه الأسماءُ الخمسة يتعلقُ بها أولُ الخلقِ وآخرُهم، وبدأُ الخلقِ ومعادُهم، وبدايتُهم ونهايتُهم، إذ هي متضمّنة لاسمِ: «الإلٰه»، و«الربِّ»، و«الرحمنِ»، و«الرحيمِ»، و«مالكِ يومِ الدينِ».

فـ«الإلٰه» هو معبودُ الخلقِ، و«الربّ» هو مُوجِدُهم ومُربِّيهم، و«الرحمن الرحيم» هو الشاملُ لهم بالإحسانِ العاجلِ والآجلِ، و«مالك يوم الدين» هو المجازي لهم بأعمالِهم في الآخرةِ.

فهذه جميعُ أحوالِ الخلقِ في الدُّنيا والآخرةِ.

فإنَّ اسمَ «الله» أصلُه «الإلٰه»، وهو مشتقٌ على الصَّحيحِ المشهورِ، والإلهية تقتضي الغايةَ المطلوبةَ التي لأجلِها خُلِقَ الخلقُ في الدُّنيا، ولأجلِها بُعثت الرُّسلُ، وأُنزلت عليهم الكُتب، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ

إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة: ٥]، وقال تعالى لموسى: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾ [طه: ١٤].

وتوحيدُ الإلهية هو الذي جاءت الرُّسل لأجلِه، واتفقُوا على الدُّعاءِ إليه.

وحقيقةُ أن لا إله إلا الله أنَّه لا يُؤله سواهُ محبةً وخشيةً ورجاءً وإنابةً، فيجبُ أن يكون الله هو المحبوب المطلوب بالأصالِة، فإنَّ كلَّ إنسانٍ خُلِقَ فَقيراً محتاجاً إلى جلبِ ما ينفعُه ودفعِ ما يضرُّه، ونفسُه مريدةٌ دائماً، ولا بُدَّ لها من مُرادٍ يكون غاية مطلوبِها ونهايتِه، فتسكن إليه، وتطمئن به، فإنَّ النفسَ محتاجةٌ إلى ما تسكن إليه، وتطمئن به = أشدّ من حاجتِها إلى تناولِ الأغذيةِ المحسوسَةِ من الطعامِ والشرابِ، وذلك هو معبودُها وإلهها.

ولا تطمئنُ النفسُ ولا تسكنُ إلا بعبادةِ الله وحده، وتألهه، فلا تطمئنُ القلوبُ إلا به، ولا تسكنُ إلا إليه، وكلُّ مألوه سواه يحصلُ به الفساد، ولا تصلُح به القلوبُ، بل تفسد، قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولا تصلحُ القلوبُ إلا بعبادتِه وحده لا شريكَ له، فإذا لم تكن مخلصةً له الدِّين عَبدتَ غيره، فأشركت به، فحَصَلَ لها من الفسادِ بحسبِ ما فيها من الشِّركِ.

والشركُ تارةً يكونُ مخرجاً عن الملَّةِ، وتارةً يكونُ غيرَ مخرجٍ، فإنَّه شركٌ خفيّ وجليّ، والخفيّ أخفى في هذه الأمة من دَبيبِ النَّملِ، فلا يَحصلُ الصَّلاحُ إلا بكمالِ التَّوحيدِ وتجريدِه، وحقيقتُه أنَّه لا يؤلّه سوى الله عزَّ وجل محبةً وخشيةً ورجاءً.

فلا يحبُّ لذاتِه سواه، وما عداه إنما يُحب تبعاً لمحبةِ الله له، كما يحبّ

الأنبياءَ والأولياءَ والملائكةَ.

ولا يخافُ إلا الله، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤].

وبعضُ النَّاسِ يقولُ: اللهم إنا نخافُك، ونخافُ من لا يخافُك! وهو شركٌ، فإنَّ من لا يخاف الله عزَّ وجلَّ إنَّما يَتسلَّطُ على النَّاسِ بتسليط الله له، إذ قلبُه وناصيتُه بيدِ الله تعالى، فلا معنَى للخوفِ منه.

وفي الحديثِ الإلهِي: «**أنا الله، ملكُ الملوكِ، قلوبُ الملوكِ بيدِي، من أطاعنِي جعلتُ الملوكَ عليه رحمةً، ومن عصانِي جعلتُ الملوكَ عليه نقمةً، فلا تشغلوا أنفسكم بسببِ الملوكِ، ولكن توبوا إليَّ أعطفهم عليكم**»(١).

وقال الإمامُ أحمدُ رضي الله عنه لرجلٍ: لو صححت لم تخف أحداً(٢).

ومن تمامِ توحيدِ الإلهيةِ: أن لا يحلفَ إلا باللهِ عزَّ وجلَّ، وفي «المسندِ»(٣)

---

(١) هذا من الإسرائيليات، أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٣٥٩، ٣٥٤٠١) من طريق عبدالله بن نمير عن مالك بن مغول قال: كان في زبور داود مكتوبا... وذكره.
وأخرجه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٣٠) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٧٢) من طريق صالح المري عن مالك بن دينار قال: قرأت في الحكمة أن الله تبارك وتعالى يقول:... وذكره.
وروي مرفوعا ولا يصح.

(٢) ذكره شيخ الإسلام -كما في «الفتاوى» (١٠/ ١٠٠، ٢٨/ ٣٦، ٤٤٩)، وابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٢/ ٣٢).
وقال شيخ الإسلام في بيان معناها: (أي: خوفك من المخلوق هو من مرض فيك كمرض الشرك والذنوب).

(٣) (٥٣٧٥، ٦٠٧٣) من حديث ابن عمر.

«مَنْ حَلَفَ بغيرِ اللهِ فقد أشركَ»، ولا ينذر إلا لهُ، ولا يذبحُ النسكَ إلا له، كما أنَّه لا يُصلَّي ولا يُصام إلا له، ولا يُحج إلا له.

وقد قالَ رجلٌ للنَّبيِّ ﷺ ما شاءَ الله وشئتَ، فقال: «أجعلتني لله ندّاً؟! بل ما شاءَ اللهُ وحدَه» خرَّجه أحمدُ[(١)] من حديثِ ابنِ عبَّاسٍ، ولفظُه: «أجعلتني والله عدلاً».

وفي «المسندِ»[(٢)] من حديثِ طُفيل بن سَخْبَرة أخي عائشةَ لأمِّها، وفيه: النهي عن قولِ ما شاءَ الله وشاءَ محمَّدٌ.

ونظيرُ هذا أن يقولَ الرجلُ: أنا بالله وبك، وما لي إلا الله وأنت، فإن عطفَ بثُمَّ جازَ. قالَه النَّخعيُّ[(٣)] وغيرُه.

وأمَّا اسمُ: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فإنَّه يقتضِي توحيدَ الربوبيَّةِ، وأنَّه لا خالقَ، ولا رازقَ، ولا مدبرَ للعالمين سواه، وهذا التَّوحيدُ أقرَّ به أكثرُ أهلِ المللِ، بل أكثرُ المشركين، وكان عبَّادُ الأصنامِ يقرونَ به، وإنَّما خالفَ فيه المجوسُ القائلون بأنَّ الخلقَ صدر عن أصلِ نورٍ وظلمةٍ، ووافقَهم القدريَّة من هذه الأمة، فقالُوا: إنَّ حركاتِ العبادِ وأفعالِهم ليست مخلوقة لله، تعالى الله عن قولِهم، ولهذا جاءَ في «سننِ أبي داودَ»[(٤)]: «القدريَّة مجوسُ هذه الأُمَّة».

و«الرَّبُّ» يفسر بالمالك، كقولهم: ربُّ الدَّارِ، وبالسِّيدِ المُطاعِ، كقولِه: ﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]، ويقالُ: هو المربِّي، كما يُسمى العلماء

---

(١) (٢٥٦١، ٣٢٤٧).

(٢) (٢٠٦٩٤).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١١/ ٢٧).

(٤) (٤٦٩٣).

ربَّانِيُّون، كما قالَ مجاهدٌ: يُربُّونَ النَّاسَ بصِغَارِ العِلمِ قبلَ كِبارِه[١]. إذ العلماءُ هم خلفاءُ الرُّسلِ، والرُّسلُ لأُممِهم كالآباءِ يربُّونَهم، كما كان النَّبيُّ ﷺ يقول: «**إنَّما أنا لكم بمنزلةِ الوالدِ**»[٢].

وهل هو اسمُ فاعلٍ كما يُقالُ: ربَّ يربُّ فهو ربٌّ. كما[٣] يُقال: نَمَّ يَنُمُّ فهم نَمٌّ، وطَبَّ يَطُبُّ فهو طَبٌّ، أم مصدر وصف به كما يُوصف بعَدْلٍ وصَومٍ ونحوهما؟ فيه قولان.

ولا يُطلقُ الرَّبُّ مُعرفاً غيرَ مضافٍ إلا في اسمِ الله عزَّ وجلَّ، وأمَّا المخلوقُون فإذا سُمِّي أحدُهم بهذا الاسمِ جازَ إذا كانَ مُضافاً إلى غيرِ مكلّفٍ، كما قال عليه الصلاة والسلام لرجل: «**أربُّ إبلٍ أنتَ أم ربُّ شاءٍ؟**»[٤]، وأمَّا إلى المكلَّفين فلا يجوزُ، كقول العبد لسيده: ربِّي، أو يُقال: هذا ربُّ هذا العبدِ، فلا يجوزُ ذلكَ في ملَّتِنا، وإن كان قد وَرَدَ في غيرِ ملَّتِنا، كما قال يوسفُ عليه السَّلام: ﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]، وقوله: ﴿فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٤١]، فإنَّ هذه الملَّة جاءتَ بتجريدِ التوحيدِ، والحِراسةِ من الشركِ، بكلِّ طريقٍ ممكنٍ.

وفي ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قولان:

أحدُهما: أنَّه جمعُ عَالِمٍ، فيكونُ عَالَمٌ مشتقاً من العِلْمِ، فيختصُّ بمن له عِلْمٌ من الآدميين والملائكةِ والجنِّ، وهو قولُ أكثرِ النُّحاةِ، واحتجُّوا بأنَّه

---

(١) حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «الفتاوى» (١/ ٦٢)، ولم أقف عليه مسندا.

(٢) أخرجه أبو داود (٨).

(٣) كذا، ولعلها: (وكما).

(٤) أخرجه أحمد (١٧٢٢٨).

يعربُ في جمعِه بالواوِ والنُّونِ، وهذا الإعرابُ من حقِّه اختصاصُه بالعقلاءِ دونَ غيرِهم.

وقال الزَّمخشريُّ: هو مختصٌّ بمن يعقل، ويطلق على كلِّ المخلوقاتِ من بابِ التغليبِ، كما يُقال: العُمران والقَمران والأبوان.

والثاني: أنَّه اسمُ جمعٍ لعالَمٍ، وأنَّ العالَمَ اسمٌ لما به يُعْلَم، كالطَّابَع والخاتَم من أسماءِ الآلاتِ، فيَصدقُ حينئذٍ على الموجوداتِ كلِّها، وإنَّما سُمِّيت «عَالَماً» لأنَّها علامةٌ دالةٌ على موجدِها سبحانه وتعالى، ولذلك جُمعت بالواوِ والنُّونِ، حيث كانت كالنَّاطقةِ بالوحدانيَّةِ، فهي مشاركةٌ للعقلاءِ في ذلك، كما قالَ تعالى في الكواكبِ والشَّمسِ والقمرِ: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، حيث شاركت العقلاءَ فيما يختصُّ بهم من السُّجودِ، وقوله: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [يوسف: ١١].

وهذا القولُ يروى عن ابنِ عبَّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال: الذي له الخلقُ كلُّه: السَّمواتُ، والأرضُ، وما فيهن، وما بينهن، مما نعلمُه، ومما لا نعلمُه[1].

ويشهدُ لذلك قولُه تعالى لموسى وهارون: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾﴾ إلى قوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [الشعراء: ١٦ - ٢٤].

فالكائناتُ كلُّها لمَّا كانت شاهدةً بوجودِ صانعِها، وكانت كالناطقةِ بذلك كانت علامةً على وجودِه، ودلالةً ظاهرةً عليه، كما قيلَ: سل الأرضَ مَنْ فَجَّرَ أنهارَكِ، وغَرَسَ أشجارَكِ، وجَنَى ثمارَكِ؟ فإن لم تجبكَ إخباراً، أجابتَك اعتباراً!

---

(١) أخرجه الطبري (١ / ١٤٣-١٤٤).

وقال الشاعر[(١)]:

تأمل سُطورَ الكائناتِ فإنَّها ... من الملأ الأعلَى إليكَ رسائلُ
وقد خُطَّ فيها لو تأمَّلتَ خطَّها ... ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ

وقال آخر[(٢)]:

فوا عجبًا كيف يعصي الإله ... أم كيف يجحدُه الجاحدُ
ولله في كلِّ تحريكةٍ ... وتسكينةٍ أبداً شاهدُ
وفي كلِّ شيءٍ له آيةٌ ... تدلُّ على أنَّه واحدُ

وقيل لأعرابي: ما الدَّليلُ على وجودِ الصَّانعِ؟ فقال: سبحانَ الله! البعرةُ تدلُّ على البعيرِ، وأثرُ القدمِ يدلُّ على المسيرِ، عالمٌ علويٌّ مع هذه اللطافةِ، ومركزٌ سفليٌّ مع الكثافةِ، ألا يدلُّ ذلكَ على اللطيفِ الخبيرِ؟!

ومع هذا فإنَّ للجماداتِ نطقاً وتسبيحاً وسجوداً يعلمه الله عز وجل، ومَنْ أطلعَه عليه من خلقِه.

والمقصودُ أنَّ التفكرَ في آياتِ الله ومصنوعاتِه المشهودةِ = يصبغ القلبَ بمعرفةِ الله ومحبتِه، ويدلُّ على وحدانيَّتِه وعظمتِه وقدرتِه، ومن هنا كان السَّلفُ الصَّالحُ يفضِّلون الفكرةَ على غيرِها من الأعمالِ، وقد نَصَّ عليه الإمامُ أحمدُ[(٣)].

قال بشرٌ: لو تفكَّر النَّاسُ في عظمةِ الله ما عصوا الله[(٤)]!

---

(١) هو ركن الدين ابن القوبع المالكي، انظر: «أعيان العصر» (٥/ ١٦٣)، و«الدرر الكامنة» (٤/ ١٨٣).

(٢) هو أبو العتاهية، وهي في «ديوانه» (ص٤٥).

(٣) انظر: «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٧٦ - حديث: ٢٦) وما يأتي قريباً.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٣٧).

وسُئلت أمُّ الدَّرداءِ: ما كان أفضلُ عَمَلِ أبي الدَّرداءِ؟ قالت: التَّفكُّر والاعتبار[١].

وعن بُديل العُقيليِّ أنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ قالَ: تفكُّر ساعةٍ أحبُّ إليَّ من قيامِ ليلةٍ.

وعن أبي الدَّرداءِ قال: تفكُّر ساعةٍ خيرٌ من قيامِ ليلةٍ[٢].

وروى الخلَّالُ من طريقِ سعيدِ بن مَيسرة عن أنسٍ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**تفكُّر ساعةٍ في اختلاف الليل والنهار خيرٌ من عبادةِ ثمانين سنة**».

ولا يثبتُ.

وقال الحَسَنُ: أفضلُ العبادةِ التفكُّرُ والورعُ[٣].

وعن عبيدِ الله بنِ محمَّدٍ التَّيميِّ قال: كان يُقال: أفضلُ النَّوافلِ طُولُ الفِكْرِ.

وعن عمرَ بنِ عبدِالعزيزِ قالَ: الكلامُ بذكرِ الله حسنٌ، والفكرةُ في نِعَمِ الله أفضلُ العبادةِ.

ونصَّ [ ][٤] على أنَّ التفكرَ أفضلُ من العباداتِ البدنيَّةِ كالصَّلاةِ والصِّيامِ[٥].

---

(١) أخرجه أحمد في «الزهد» (٧١٩).

(٢) أخرجه أحمد في «الزهد» (٧٤٥).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» (٣٧)، وانظر: «الزهد» لابن المبارك (٢٨٥).

(٤) هذا الجزء من الورقة مقطوع في المخطوط، ولعلها: (الإمام أحمد)، والله أعلم.

(٥) انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ٤١٣)، و«تقرير القواعد» (١/ ١٣٤-١٣٥)، و«استنشاق نسيم الأنس» كلاهما لابن رجب(٤٩).

وروى ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «المطرِ»[١] بإسنادِه عن الحسنِ قال: كانوا يقولون - يعني أصحابَ النَّبيِّ ﷺ - : الحمدُ لله الرَّفيق، الذي لو جعل هذا الخلق خلقاً دائما لا يتصرف لقال الشاك في الله: لو كان لهذا الخَلْقِ ربٌّ لحادثه، وإنَّ الله تعالى قد حادثَ بما ترون من الآياتِ، إنَّه جاء بضوءٍ طَبَقَ ما بين الخافقينِ، وجعلَ فيها معاشاً، و سِرَاجاً وهَّاجاً، ثم إذا شاءَ ذهبَ بذلك الخَلْقِ، وجاءَ بظلمةٍ طَبَقَت ما بين الخافقين، وجعلَ فيها سكناً ونجوماً، وقمراً منيراً، وإذا شاء بنى بناء[٢]، جعلَ منه المطرَ، والبرقَ، والرعدَ، والصواعقَ، وإذا شاء صرفَ ذلك الخَلْق، وإذا شاء جاء ببَرَدٍ يُقرقِفُ النَّاسَ[٣]، وإذا شاءَ ذهبَ بذلك، وجاء بحرٍ يأخذُ بأنفاسِ النَّاسِ؛ ليعلمَ النَّاسُ أنَّ لهذا الخلقِ ربّاً، وهو يحادِثُه بما ترونَ من الآياتِ، كذلك إذا شاءَ ذَهَبَ بالدُّنيا وجاءَ بالآخرةِ.

وروى الجَوْزَجَانِيُّ وأبو نُعيم[٤] بإسنادهما عن خَليفة العَبديِّ - وكان يُقال: إنَّه ممن ينظرُ بنورِ الله، وينطقُ بحكمتِه - أنَّه قال: لو أنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يُعبد إلا عن رؤيةٍ ما عبدَه أحدٌ، ولكن المؤمنون تفكَّروا في مجيءِ هذا الليلِ، إذا جاء فملأ كلَّ شيءٍ، وغطَّى كلَّ شيءٍ، وفي مجيءِ النَّهارِ، إذا جاء فمحا سُلطانَ الليلِ، وفي السَّحابِ المسخَّرِ بين السماءِ والأرضِ، وفي النُّجومِ، وفي الشِّتاءِ والصَّيفِ، فوالله ما زالَ المؤمنون يتفكَّرون فيما خَلَقَ ربُّهم حتَّى

---

(١) (٤١).

(٢) في كتاب «المطر»: (نباتا).

(٣) يقرقف: أي يرعد من البرد. «النهاية» (٤/ ٧٥).

(٤) في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٠٣).

أيقنت قلوبُهم بربِّهم، وحتَّى كأنَّما عبدوا الله عن رؤيةٍ.

وأمَّا اسمُه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ففي الفرقِ بينهما اختلافٌ، والمشهورُ أنَّ (الرحمن) ذو الرحمةِ العامةِ في الدُّنيا والآخرةِ، و(الرحيم) ذو الرحمةِ الخاصةِ بالمؤمنين في الآخرةِ، ولهذا يُقال: رحمان الدُّنيا ورحيم الآخرةِ، مع أنَّه قد جاءَ في حديثٍ: «**رحمان الدنيا والآخرة ورحيمهما**»(١).

والتحقيقُ في ذلك أنَّ (الرحمن) يطلقُ في مواطنِ التعظيمِ والإجلالِ والعبادةِ، وجلبِ الحسناتِ من الإيمانِ وجزائِه، والرَّحيمُ إنَّما يطلقُ في مواطنِ دفعِ المكروهاتِ من مصائبِ الدُّنيا، أو من الذُّنوبِ، أو من عقوباتِها الأخرويَّة، كما قد بيَّنا ذلك في تفسيرِ البسملةِ.

وقيل: الرحمن من قامت به الرَّحمة، والرَّحيم من عدَّى الرحمةَ إلى غيرِه.

وأمَّا ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ ففيه قراءتان ثابتتان: ملك ومالك(٢)، وقد اختلف النَّاسُ في الفرقِ بين الملك والمالك، والتحقيقُ في الفرقِ بينهما أنَّ المالِك من يتصرفُ فيما يملِكُه بفعلِه، كمالِكِ العقارِ والمتاعِ والحيوانِ،

---

(١) أخرجه البزار (١/ ١٣١، ١٨٥-١٨٦)، والحاكم (١/ ٥١٥-٥١٦) وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها، وفي إسناده الحكم بن عبدالله الأيلي، قال الحاكم عقبه: (هذا حديث صحيح، غير أنهما لم يحتجا بالحكم بن عبدالله الأيلي)، وتعقبه الذهبي بقوله: (الحكم ليس بثقة)، وقال البزار عقبه: (لا نعلم له طريقا عن أبي بكر إلا هذا الطريق، والحكم بن عبدالله ضعيف جدا...وقد حدث به - على ما فيه - أهل العلم واحتملوه) ا.هـ.

(٢) قرأ عاصم والكسائي بألف، وقرأ الباقون بغير ألف، انظر: «السبعة» لابن مجاهد (١٠٤)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة (١/ ٧٧)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١/ ٩٨).

والمَلِكِ من يتصرفُ في ملكِه بأمرِه، كمن يملِك الرقيق، أو يكونُ مطاعاً في قومِه، كولايةٍ وسلطانٍ ونحوِهما.

وهذا التفريقُ إنَّما هو في حقِّ المخلوقين، فأمَّا في حقِّ الله سبحانه فهو مالِكُ كلِّ شيءٍ ومَلِكُه، فإذا وُصف بكونه مالِكاً كان ذلك مستلزماً لوصفه مَلِكاً، إذ كلُّ شيءٍ ملكُه، وأمرُه فيه نافذٌ، وهو سامعٌ له مطيعٌ لأمرِه.

وكذلك وصفُه بكونه مَلِكاً يَلزمُ منه أن يكونَ مالكاً لما يتصرفُ فيه بأمرِه وقهرِه، إذ الأشياءُ كلُّها مملوكةٌ له، وقد عُلِمَ عُمُومُ مُلِكِه من قولِه: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وهذا الأمرُ يختصُّ به دون غيرِه من الخلقِ، فإنَّ من الخلقِ من يكونُ مَلِكاً لا مُلْكَ له، كمُلوكِ الأرضِ، كما كان عمرُ بنُ عبدِالعزيزِ رضي الله عنه مَلِكُ جميعِ مملكةِ الإسلام من المشرقِ إلى المغربِ، وهو فقيرٌ لا مالَ له، ولهذا قالَ بعضُ العلماءِ: إنَّ السُّلطان أفقرُ الخَلْقِ.

ومن الخَلْقِ من يكونُ مالكاً لا مَلِك، كمن يَمْلِكُ أعياناً كثيرةً من الأثاثِ والمتاعِ والحيوانِ والعقارِ وغيرِ ذلك، ولا يُطاع أَمرُه.

وإنَّما خصَّ يومَ الدِّين بالمُلْكِ؛ لأنَّه اليوم الأعظم الذي يجتمعُ فيه أوَّلُ الخلقِ وآخرُهم، ولا يتصرفُ فيه سوى الله سبحانَه وتعالى، بخلافِ ما كان في الدُّنيا.

و﴿ٱلدِّينِ﴾ قيل: هو الجزاءُ، وقيل: الحسابُ، والتحقيقُ أنَّ الدِّين يتضمن: القهر والجزاء والحساب، والانقياد من العباد والاستسلام.

قال ابنُ عبَّاسٍ: يومَ يدينُ الله العبادَ بأعمالِهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر(١).

---

(١) أخرجه الطبري (١/ ١٥٨)، وابن أبي حاتم (١/ ٢٥)، وعندهما: (إن خيرا فخيرا، وإن شرا فشرا).

ويُقال: دَانَهُ يدينه إذا قهرَه وأذلَّه.

ومنه الدِّيْن وهو: العادةُ، والخُلُقُ الذي استمر وصار عادةً.

وذلك مستلزمٌ لذُلِّ العبدِ للهِ وطواعيتِه له، وفي «الصَّحيحين»[(١)] عن أبي هريرةَ عن النَّبيِّ ﷺ قال: **«يقبضُ اللهُ الأرضَ يومَ القيامةِ، ويطوي السماءَ بيمينِه، ثُمَّ يقولُ: أنَا الملِك، أين ملوكُ الأرضِ؟!»**.

والتسميةُ بالمَلِكِ لا تجوزُ للخلقِ إذا أُضيفت إلى الأملاكِ، والخَلْقِ، أو الملوكِ، وفي «الصحيحين»[(٢)] مرفوعاً: **«إنَّ أخنعَ اسمٍ عندَ الله رجلٌ تسمَّى بملكِ الأملاكِ»**، زادَ مالكٌ[(٣)] **«لا مَلِكٌ إلَّا الله»**.

وقِصَّةُ الماورديِّ معروفةٌ[(٤)].

---

(١) «صحيح البخاري» (٧٣٨٢)، و«صحيح مسلم» (٢٧٨٧).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٢٠٦)، و«صحيح مسلم» (٢١٤٣).

(٣) لم أقف عليه من رواية مالك، ولعل الصواب: (مسلم) فهذه الزيادة عنده دون البخاري.

(٤) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/ ٥٤) تحت حوادث سنة (٤٢٩): (وفي رمضان منها لقب جلال الدولة شاهنشاه الأعظم ملك الملوك، بأمر الخليفة، وخطب له بذلك على المنابر، فنفرت العامة من ذلك، ورموا الخطباء بالآجر، ووقعت فتنة شديدة بسبب ذلك، واستفتوا القضاة والفقهاء في ذلك، فأفتى أبو عبد الله الصيمري أن هذه الأسماء يعتبر فيها القصد والنية... وكتب القاضي أبو الطيب الطبري: أن إطلاق ملك الملوك جائز، ويكون معناه ملك ملوك الأرض... وكتب التميمي الحنبلي نحو ذلك، وأما الماوردي صاحب «الحاوي الكبير» فقد نقل عنه أنه أجاز ذلك أيضاً، والمشهور عنه ما نقله ابن الجوزي [المنتظم ٧/ ٩٧-٩٨]، والشيخ أبو منصور [كذا] بن الصلاح في «أدب المفتي» [ص١٠٧] أنه منع من ذلك، وأصر على =

فأمَّا إطلاقُه وصفاً على من قَامت به هذه الصِّفةُ فيجوزُ؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وقولِه ﷺ: «ملوكاً على الأسرة»[١].

فالله سبحانه هو المَلِكُ والمَالِكُ لجميعِ الأشياءِ على الحقيقةِ، له المُلْكُ كلُّه، وهو مَلِكُ السَّمواتِ والأرضِ وما فيهما، ومَالِكُ الدُّنيا والآخرةِ ومَلِكُهما، ولهذا قال كثيرٌ من محققي العلماء: إنَّ الأعيان في الدُّنيا لا يملكُها إلا الله سبحانه وتعالى، وإنَّما يملكُ الخلقُ الانتفاعَ بها على الوجهِ الذي أُذن لهم فيه، وقد حَكَى ابنُ عَقِيلٍ - من أصحابِنا - إجماعَ الفُقهاءِ على ذلك[٢].

وهذا شبيهٌ بالحقِّ، ألا ترى أنَّ الإنسانَ لا يملكُ التَّصرفَ في أعيانِ الأموالِ التي يملكُها من الحيوانِ وغيرِه بالإتلاف ونحوِه إلا على وجهٍ مشروعٍ ينتفع به، فهو إنَّما يملكُ منها الانتفاع الذي أذنَ اللهُ عزَّ وجلَّ له فيه، لكنَّ هذا

= المنع من ذلك، مع صحبته للملك جلال الدولة، وكثرة ترداده إليه، ووجاهته عنده، وأنه امتنع من الحضور عن مجلسه حتى استدعاه جلال الدولة في يوم عيد، فلما دخل عليه، دخل وهو وجل خائف أن يوقع به مكروها، فلما واجهه قال له جلال الدولة: قد علمت أنه إنما منعك من موافقة الذين جوَّزوا ذلك -مع صحبتك إياي ووجاهتك عندي- دينك واتباعك الحق، وإن الحق آثر عندك من كل أحد، ولو حابيت أحداً من الناس لحابيتني، وقد زادك ذلك عندي صحبة ومحبة، وعلو مكانة) اهـ. وانظر: «طبقات الشافعية» لابن السبكي (٥/ ٢٧٠-٢٧٢)، وكلام ابن رجب حول هذه المسألة في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ١٩١-١٩٣) رقم الترجمة (٣١).

(١) أخرجه البخاري (٢٧٨٨)، ومسلم (١٩١٢).

(٢) نقل هذا عنه ابن رجب في كتابه «تقرير القواعد» (٢/ ٢٨٣-قاعدة: ٨٦) وعزاه إلى كتاب «الواضح في أصول الفقه»، (انظر: ١/ ١٦٤-١٦٥).

الانتفاع تارةً يكونُ عاماً، وتارةً يكونُ خاصاً، ولهذا تتنوع الأملاكُ تنوعاً كثيراً، فمِلْكُ الطَّلق شيءٌ، ومِلْكُ الوقفِ شيءٌ، ومِلْكُ أمِّ الولدِ شيءٌ، ومِلْكُ المدبَّر شيءٌ، ومِلْكُ المكاتَب شيءٌ، فالمِلْك يتنوعُ تنوعاً كثيراً.

وكذلك الحرُّ يملِك ملكاً كاملاً، والعبدُ يثبتُ له ملكٌ ناقصٌ، ويَمْلِكُ بالتَّمليكِ على أصحِّ قولي العُلماءِ، وهو قولُ مالكٍ وأحمدَ في روايةٍ عنهما، واختارَه طائفةٌ من محققِي أصحابِنا كابن شَاقْلَا وابنُ عَقيلٍ[1]، ويدلُّ عليه حديث: «**من باع عبداً وله مالٌ...**»[2].

إذا عُلِمَ هذا فهذه الأسماءُ الخمسةُ كما أنَّه ترجعُ إليها جميعُ الأسماءِ والصِّفاتِ = فعنها نشأَ الأمرُ والخلقُ، وبدءُ الدُّنيا والآخرةِ، وهي مبدأُ الخلقِ ونهايتُهم:

فاسمُ ﴿ٱللَّهَ﴾ الدَّالّ على الإلهية، منه ظَهَرَ الأمرُ والنهيُ والشرعُ، وفيه افترقَ الخلقُ، فمنهم من آمن ووحَّدَ الإلهيَّة، ومنهم مَنْ كَفَرَ بالإشراكِ فيها.

واسمُ ﴿الرب﴾ منه ظَهَرَ الخلقُ والرِّزقُ والتَّدبُّر، والقضاءُ والقدرُ، وفيه اجتمعَ الخَلْقُ كلُّهم، فكلُّهم مقهورون تحتَ الربوبيَّةِ، جاريةٌ عليهم أحكامُ الأقدارِ.

واسم ﴿ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ يشملُ أهلَ الدُّنيا كلَّهم - مؤمنَهم وكافرَهم - بالرحمةِ والإحسانِ.

---

(١) بسط ابن رجب - رحمه الله - الكلام على هذه المسألة وفروعها في كتابه «تقرير القواعد» (٣/ ٣٣٢-٣٥٢-المسألة: ٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٤٣٥)، والترمذي (١٢٤٤)، والنسائي (٤٦٣٦)، وابن ماجه (٢٢١١) بهذا اللفظ، وهو عند البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣) بلفظ: (من ابتاع عبدا فماله للذي باعه...).

واسم ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ خصَّ أهلَ التوحيدِ بدفعِ العقابِ في الآخرةِ، ولزمَ منه الجزاءُ بالحسنى.

واسم ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ اقتضى جزاءَ الخَلْقِ كلِّهم بأعمالهم، وإدانتهم بها يوم القيامة.

فاسمُه (الإله) اختصّ بمتعلقِه: المؤمنون في الدُّنيا، واسمُه (الربّ) واسمُه (الرحمن) اشتركَ فيه جميعُ الخلق في الدُّنيا، واسمُه (الرحيم) اختصَّ به المؤمنون في الآخرة، واسمُه (مالك يوم الدين) شَمِلَ الخَلْقَ كلَّهم في الآخرةِ، ولهذا قال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ إلى آخره، فلُه الحمدُ على إلهيَّتِه، وربوبيَّتِه، ورحمانيَّتِه، ورحيميَّتِه، ومُلْكِه، وهو مستحقٌّ للحمدِ حيث كانت له هذه الأوصافُ العظيمةِ، والأسماءُ الحُسنَى.

وقدَّم اسمَه (الله)؛ لأنَّه أعظمُ الأسماءِ، ولأنَّ الإلهيَّة تقتضِي العبادةَ، وهي الغايةُ المطلوبةُ من العبادِ، فقُدِّمت على الربوبيَّة؛ لأنَّها بدايةٌ، ولأنَّ الحمدَ لله عبادةٌ، والعباداتُ تُضافُ إلى اسمِ الله، إذ هو أخصُّ بها، وأمَّا الرُّبوبيَّة فإنَّما يُضافُ إليها كثيراً الدُّعاءُ.

وثنَّى باسم (ربِّ العالمين) الشاملِ لجميعِ الخلقِ.

ثُمَّ عطفَ عليه ذكرَ اسم (الرحمن)؛ لأنَّ اسم (الرحمن) شاملٌ لعمومِ الخَلْقِ في الدُّنيا، فهو مناسبٌ لاسم (ربِّ العالمين)، فالرُّبوبيَّة عامةٌ في الدُّنيا والآخرةِ، والرَّحمانيَّة عامةٌ للخَلْقِ في الدُّنيا، فاقترنَا لهذا المعنَى؛ لاتساعِهما وانبساطِهما على جميعِ الخَلْقِ، وكثيراً ما يُقرن بين صفةِ الرُّبوبيَّةِ والرَّحمةِ، كقوله: ﴿وَرَبُّنَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، وقولِه تعالى: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِۖ﴾ [النبأ: ٣٧]، وقولِه: ﴿وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِۚ قُلۡ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الرعد: ٣٠] وهذه الآية جمعتَ اسمَ الإلهيَّة والرُّبوبيَّة والرَّحمانيَّة.

وأيضاً فهذه الأسماءُ الثلاثة تتعلق بالدُّنيا، ثم ذكرَ بعدهن ما يتعلقُ بالآخرةِ، وهما:

الرَّحيميَّة: فإنَّه يدلُّ على رحمتِه بالمؤمنين في الآخرة.

واسم (ملك يوم الدِّين)؛ لأنَّه شاملٌ للخلقِ كلِّهم في الآخرةِ، فقدَّم الأخصَّ على الأعمِ في أسمائِه المختصّ تعلقها بالآخرة، كما قدَّم الإلهيَّة على الرُّبوبيَّة والرَّحمانيَّة المتعلقةِ بالدُّنيا، فالإلهيَّة خاصةٌ، وما بعدها عامٌ، وقدَّم رحمتَه ورحمانيَّتَه على ملكِه ليومِ الدِّينِ المتضمنِ لانتقامِه وعقابِه؛ لأنَّ رحمتَه تسبقُ غضبَه، فتبيَّن بهذا تعلقُ هذه الأسماء بجميعِ أحوالِ الخَلْقِ في الدُّنيا والآخرةِ.

وباقي السُّورة مبنيٌّ على هذه الأسماءِ، فإنَّ قولَه: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ متعلقٌ بالإلهيَّة، ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ متعلقٌ بالربوبيَّة، وهداية الصِّراطِ المستقيمِ متعلقٌ بالرحمةِ، وانقسامُ الخلقِ إلى ثلاثةِ أصنافٍ يتعلقُ ابتداؤُه بالرُّبوبيَّة، وآخرُه بالمُلْكِ ليومِ الدِّينِ، وله الحمدُ على ذلكَ كلِّه، وهذه الأسماءُ حمدٌ وثناءٌ وتمجيدٌ كما في حديثِ أبي هريرةَ عندَ مسلمٍ[1].

فالحمدُ جنسٌ، والثناءُ تكريره، والتمجيدُ ذكرُ الأوصافِ العظيمةِ في نفسِها، فهما تكثيرٌ للحمدِ، لكن ذاك تكثيرٌ يرجعُ إلى كمّيتِه، والتمجيدُ تكثيرٌ يرجعُ إلى كيفيَّتِه، والله أعلم.

❖ ❖ ❖

---

(١) (٣٩٥).

﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾

الكلامُ على هذه الآيةِ الكريمةِ يتعلقُ بسبعةِ فنونٍ من العلمِ: فضائلها، وإعرابها، وتفسيرها، وما يتعلق بها من الحديثِ، ومسائلِ الفقهِ، وأصولِ الدِّينِ، وأعمالِ القلوبِ.

الفنُّ الأولُ: روى ابنُ أبي حاتِم بإسنادِه عن الحسنِ البصريِّ: إنَّ الله سبحانَه أنزلَ مائةَ[١] كتابٍ وأربعةَ كتبٍ، عِلْمُ جميعِ هذه الكتبِ في أربعةِ كُتُبٍ: التَّوراةِ، والإنجيلِ، والزَّبورِ، والفُرقانِ، وجميعُ علمِ الأربعةِ في الفُرقانِ، وجميعُ علمِ الفُرقانِ في المفصلِ، وجميعُ علمِ المفصلِ في الفاتحةِ، وجميعُ علمِ الفاتحةِ في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾.

وقد روى أبو عُبيدٍ[٢] في مراسيلِ الحسنِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**من قرأَ فاتحةَ الكتابِ فكأنَّما [قرأ]**[٣] **التَّوراةَ والإنجيلَ والزَّبورَ والقرآنَ**».

وقد بيَّنا فيما تقدَّمَ[٤] معنى ذلك، وهو أنَّ الله سُبحانَه إنَّما خَلَقَ الخَلْقَ، وأرسلَ الرُّسلَ، وأنزلَ الكُتبَ لعبادتِه وحدَه لا شريكَ له، فالعبادةُ هي المقصودةُ بالذَّاتِ، والإعانةُ عليها مطلوبةٌ؛ لكونها وسيلة إليها، وبقيةُ الشَّرائعِ طرقٌ موصلةٌ إلى العبادةِ ومعينةٌ، فالشَّريعةُ كلُّها: إمَّا عبادةٌ، وإمَّا استعانةٌ عليها[٥].

وقد كانَ السَّلفُ لمعرفتِهم بحقِّ هذه الآية يحصلُ لهم عند قرائتِها من

---

(١) كذا هنا وسبق هذا الأثر (ص: ٥٠)، وفيه: (أربعمائة).

(٢) «فضائل القرآن» (٣٢٦).

(٣) سقطت من الأصل، واستدركت من الموضع السابق (ص: ٥٠) والمصدر.

(٤) (ص: ٥٠)

(٥) وازن هذا بكلام الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (رقم: ٧٨١).

المواجيدِ، والأذواقِ الإيمانيَّةِ، والأحوالِ الزكيَّةِ، ما يظهرُ عليهم، فقد قامَ بها أحمدُ بنُ أبي الحَوارِي في الثَّغرِ ليلةً يردِّدُها فيها إلى الصَّباحِ.

وقال مزاحمُ بنُ زفر: صلَّى بنا سُفيانُ الثَّوريُّ المغربَ فقرأَ بفاتحةِ الكتابِ، فلمَّا بلغَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ بكَى حتَّى انقطعت قراءتُه، ثم عادَ فقرأَ حتَّى إذا بلغَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ بكَى حتَّى انقطعت قراءتُه، ثم عادَ فقرأَ الحمد[1].

وفي كتابِ «ثواب الأعمالِ» لأبي الشَّيخِ عن أنسٍ عن أبي طلحةَ قال: كنَّا مع رسولِ الله ﷺ، فلقي العدوَ، فسمعتُه يقولُ: «**يا مالك يوم الدِّين، إياكَ أعبدُ وإياكَ أستعينُ**»، قال: فلقد رأيتُ الرجالَ تصرعُ، تضربُها الملائكةُ من بين يديَها ومن خلفِها، يميناً وشمالاً[2].

وصلَّى الإسماعيليُّ[3] فقرأَ بفاتحةِ الكتابِ، فلمَّا بلغَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فاضتَ نفسُه وماتَ رحمه الله.

ومن فضائلِها: أنَّها مقسومةٌ بين الله وبين عبدِه نصفينِ، كما أنَّ أصلَ السُّورةِ كذلك، فإنَّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حقٌّ للرَّبِّ، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ حقٌّ

---

(١) «حلية الأولياء» (٧/ ١٧).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨١٦٣)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٣٣)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٥٩٢): (فيه عبدالسلام بن هاشم، وهو ضعيف).

(٣) كذا، ولعل صوابه (ابن الإسماعيلي)، فهذه القصة مذكورة في ترجمة أبو سعد إسماعيل بن أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني الشافعي، المتوفى سنة (٣٩٦). انظر: «تاريخ جرجان» (١/ ١٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٨٨).

للعبدِ، كما أنَّ ما قبل هذه الآية من الثَّناءِ حقٌّ للرَّبِّ تعالى، وما بعدَها من طلبِ الهدايةِ حقٌّ للعبدِ، فما لله أولُه حمدٌ، وآخره عبادةٌ، وما للعبدِ أولُه استعانةٌ، وآخره هدايةٌ.

❖ ❖ ❖

الفنُّ الثَّاني: إعرابُها، وما تضمنت من لطائفِ المعاني.

﴿إِيَّاكَ﴾ ضميرٌ منصوبٌ منفصلٌ، وفيه للنحاةِ مذاهبُ:

أحدها: أنَّ الضَّميرَ هو (إيَّا) و(الكاف) حرفٌ لمجردِ الخطابِ، هذا قولُ الأَخْفَش[1]، ورجَّحه أكثرُ النُّحاة المتأخرين.

والثاني: أنَّ الضَّميرَ جملةُ (إيَّاك).

والثالث: أنَّ الضَّميرَ هو (الكاف) و(إيَّا) عمادٌ، وأُتي به لتعذرِ الابتداءِ بالكاف.

والرابع: أنَّ (إيَّا) اسمٌ ظاهرٌ بمعنى الحقيقةِ والنفسِ والذَّاتِ، مشتقٌ من الآية، وهي العَلَامَةُ، و(الكاف) مضمرٌ، وقد أُضيف إليه الظَّاهِرُ، فالمعنى: حقيقتك وذاتك، وهو قول الزَّجَّاجِ[2]، ورجَّحَه بعضُ شيوخِنا[3].

---

(١) انظر: «سر صناعة الإعراب» لابن جني (٣٣٣)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٤٤).

(٢) «معاني القرآن» (١/ ٤٨)، وانظر: «سر صناعة الإعراب» (٦٥٦)، و«المحتسب» كلاهما لابن جني (١/ ٤٠) ففيهما زيادة بيان عما في «المعاني».

(٣) ممن رجح ذلك ابن القيم في «مدارج السالكين» (١/ ٩٩)، وهو من شيوخ ابن رجب كما هو معلوم.

والخامس: أنَّ (إيَّا) مضمرٌ، و(الكاف) مضمرٌ، وقد أضيف أحدُ الضَّميرينِ إلى الآخرِ، وهو قولُ الخَليلِ[١] ومن وافقَهُ، واستدلُّوا بقولِه: «فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ[٢]»، وقوله[٣]:

دعني وإيَّا خالدٍ فلأُقطِّعَنَّ عُرَى نِياطِه

ثم في هذه الآيةِ ثلاثةُ أنواعٍ من البلاغةِ:

أحدها: ذِكْرُ قولِه سُبحانَه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بغير (واو) عطفٍ على الحمدِ السَّابقِ، فخُلِّيت هذه الجملةُ من عاطفٍ، وسِرُّ ذلكَ أنَّ الحمدَ والعبادةَ لمَّا كانا من قبيلٍ واحدٍ أُجريت على الأولى كالتأكيدِ لها والبيانِ، ولذلك لم يتوسط بينهما حرفُ عطفٍ، كذا قال الزَّمخشريُّ في «كشَّافِه الكبيرِ»[٤].

النوع الثاني: الالتفاتُ من الغَيبةِ إلى الخِطَابِ، وهذا النوعُ من البلاغةِ يُسمَّى الالتفاتُ، وخطابُ التَّلوينِ، وسِرُّه أنَّ تنوعَ أساليبِ الكلامِ وتنقُّلِه من خِطَابٍ إلى غَيبةٍ وبالعكسِ أحلَّى للسامعِ وأنشط لقبولِه للكلامِ لما يَحصُل من ارتياحِ النَّفسِ بالتَّنقلِ، وفي مناسبةِ الانتقالِ ههنا من الغَيبةِ إلى الخطابِ معنيان:

أحدهما: أنَّ التَّالي للفاتحةِ لمَّا أثنَى على الله سُبحانَه وتُقبِّل ثناؤه حصلَ له بذلك تقريبٌ لم يكن حاصلاً قَبْلُ فخاطبَ حينئذٍ مخاطبةَ الحاضرِ، فقال:

---

(١) انظر: «سر صناعة الإعراب» لابن جني (٣١٢-٣١٣).

(٢) جمع شابَّة، وهذا القول رواه سيبويه في «كتابه» (١/ ٢٧٩) عمن لا يتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشوابِّ.

(٣) انظر: «الأغاني» (٢٠/ ١٥١).

(٤) لم أقف عليه.

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ .

والمعنى الثاني -وهو الذي ذكرَه الزَّمخشريُّ[١] ومن بعدَه من المفسِّرين-: أنَّ التَّالي للفاتحةِ لمَّا حَمِدَ الرَّبَّ وأثنى عليه بأوصافِه وأسمائِه = تعلقَ العِلْمُ بمعلومٍ عظيمِ الشأن، حقيقٍ بالتَّعظيمِ والعبادةِ والاستعانةِ، فخُوطِب ذلكَ المعلومُ المتميِّزُ بتلك الصِّفاتِ، فقيل: إيَّاك يا من هذه صفاتُه نعبدُ وإيَّاك نستعينُ.

وحقيقةُ هذا المعنى أنَّ العبدَ إذا استغرقَ بذكرِ الأسماءِ والصِّفاتِ وغَلَبَ عليه سُلطانُ المعرفةِ والمحبَّةِ = استولَّى عليه شاهدُ المثلِ الأعلَى، واستغرقَ فيه حتَّى يصير كالمشاهدِ، فيخاطبُ على الحضورِ لا على الغَيبةِ، وهذا مقامٌ عظيمٌ، وهو مقامُ الإحسانِ، أن تعبدَ الله كأنَّك تراه.

وهذا الذي يستولِي على القلبِ حتَّى يغمرَه هو المثلُ الأعلَى الذي لله في السَّمواتِ والأرضِ، وهو جَدُّه المتعالِي المذكورِ في الآياتِ والأخبارِ، وقد قيل: إنَّه المِثْلُ الذي نَفَى عنه المثليَّة، وبه ينحلُ قوله تعالى في الحديث الإلهي: «**كنت سمعه الذي يسمع به** . . .» إلى آخره.

وحقيقتُه أنَّه نُورُ الإيمانِ والعرفانِ، لا حقيقة الذَّاتِ، كما غَلِطَ في ذلك كثيرٌ من النَّاسِ، وهو مَزَلَّةُ أقدامٍ، ومَضِلَّةُ أفهامٍ، زَلَقَ فيها كثيرٌ من النُّسَّاكِ، وفتح لهم به بابُ الحُلولِ والاتحادِ، تعالى الله عن ذلكَ علواً كبيراً[٢].

النوع الثالث: تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ، وهو يفيدُ معنَى الاهتمامِ

---

(١) «الكشاف» (١/ ١٠).

(٢) وقد بسط ابن رجب الكلام على هذا المقام في مواضع من كتبه (انظر: «جامع العلوم والحكم» ١/ ١٠٨؛ ٢/ ٣٧٣؛ و«فتح الباري» ١/ ٢١١؛ وغيرها)

والاعتناءِ به، وكونِه أهمّ من الفعلِ، كما نصَّ عليه سِيبويه[1] وغيرُه.

ويفيدُ أيضاً معنَى الاختصاصِ عند أهلِ البيانِ، والطِّباعُ السَّليمةُ شاهدةٌ بذلك؛ فإنَّك تجدُ فرقاً قطعياً بين قولك: زيداً ضربتُ، وضربتُ زيداً، وليس إلا لاختصاصِ الأوَّلِ بالضَّربِ دون الثاني، فههنا تقديمُ المفعولِ دلَّ على اختصاصِ الله سُبحانَه بالعبادةِ والاستعانةِ دونَ غيرِه.

وفي تكريرِ (إيَّاك) من التأكيدِ، وتعلقِ كلٍّ من العبادةِ والاستعانةِ واختصاصِها به ما ليس في حذفِها، فقولُك: إيَّاك أحبُّ، وإيَّاك أخافُ -مثلاً- = أبلغُ من قولِك: إيَّاك أحبُّ وأخافُ.

❖ ❖ ❖

الفنُّ الثالثِ: التَّفسير.

العبادةُ في اللُّغةِ: أصلُها الذِّلَّة والمحبَّة، وأكثرُ المفسِّرين لا يذكرونُ سوى المعنَى الأوَّل، ومنه يُقال للطَّريق السَّابلة الذي وطئتْه الأقدامُ وذلَّلته: طريقٌ معبَّدٌ، أي: مذلّلٌ، موطؤٌ، وللبعيرِ المذلَّل: معبدٌ، ومنه سُمي العبدُ: عبداً؛ لذلَّتِه لمولاه.

وأمَّا المحبةُ فمنها سُمي نهايةُ العشقِ: التَّتيم، وتيمُ الله: عبدُالله، فالحبُّ أصلُ التَّعبُّد، والذُّلُ والخضوعُ لازمٌ له؛ لأنَّ المحبَّ مفتقرٌ غايةَ الافتقارِ إلى محبوبِه، وهو طالبٌ راغبٌ مشتاقٌ، وهذا ملازمٌ للذُّلِّ والخضوعِ لا محالة.

والذُّلُّ والخضوعُ على نوعين:

أحدُهما: أن يكونَ خضوعاً محضاً مع كراهةِ المخضوعِ لهُ، كمن يذلُّ

---

(١) قال ابن القيم في «المدارج» (١/ ٩٨): (سيبويه نص على الاهتمام ولم ينف غيره).

ويخضعُ لظالمٍ يستدفعُ شرَّه، فليسَ هذا عابداً له، ولا هذا الخضوعُ عبادةً.

والثاني: أن يكونَ خضوعاً وذلًّا ناشئاً عن محبةٍ وميلٍ، فهذا هو العبادة، والقائمُ به هو المتعبدُ.

وعبادةُ الله سبحانه تنبني على ثلاثةِ أركانٍ: خوفه، ورجاؤه، ومحبته، ولابدَّ للعبدِ من تحصيلِ هذه الثَّلاثةِ على وجهِها، وكلُّها ملازمةٌ للمحبَّةِ، فإنَّ مَنْ أحبَّ شيئاً خاف فواتَه، ورجَا حصولَه، وسارعَ في التَّوصلِ إلى تحصيلِه.

وقد كان السَّلفُ يذمُّون مَنْ يعبدُ الله بواحدٍ منها ويعرض عن الآخَرين، كقولِ مَنْ قالَ: مَنْ عَبدَ الله بالحبِّ وحدَه فهو زنديقٌ، ومَنْ عبدَه بالرَّجاءِ وحدَه فهو مرجئٌ، ومَنْ عبدَه [(١)] بالخوفِ وحدَه فهو حَرُوريٌّ، ومَنْ عبدَه بالحبِّ والخوفِ والرَّجاءِ فهو مؤمنٌ موحدٌ.

والخللُ الداخلُ على بعضِ العبادِ إنَّما هو من الاقتصارِ على بعضِ هذه الثَّلاثة، والإعراضِ عن غيرِه، أو التقصيرِ فيه، بحيثُ لا يحصلُ اجتماعُها على وجه الاعتدالِ[(٢)].

وإذا تقررَ أنَّ العبادةَ تجمعُ أقصَى الإرادةِ والحبِّ، وأقصَى الخضوعِ والذُّلِّ، فمعلومٌ أنَّ كلَّ ما أمرَ الله به أمرُ إيجابٍ أو استحبابٍ يدخلُ في هذا، وقد تقدَّم[(٣)] عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه فسَّرَ العبادةَ بالتَّوحيدِ والخوفِ والرَّجاءِ، فيدخلُ

---

(١) في الأصل كلمة: (ومن عبده) مكررة، فحذفت الثانية.

(٢) انظر إشارة ابن رجب إلى هذه المسألة في «استنشاق نسيم الأنس» (ص:١٨-٢٢)، و«التخويف من النار» (ص: ٢٤).

(٣) لعل هذا ضمن الجزء المفقود من الكتاب، لأنه لم يسبق في هذه القطعة، ولا في القطعة الأولى.

في العبادةِ جميعُ أنواعِ المعاملاتِ الباطنَةِ، من المحبَةِ، والخَوفِ، والرَّجاءِ، والإخلاصِ، والصِّدقِ، والتوكُّلِ، والاستعانةِ، والرِّضا، والصَّبرِ، والتَّفويضِ.

ويدخلُ فيها أيضاً جميعُ أنواعِ الأعمالِ الظَّاهرةِ، من الصَّلاةِ، والصِّيامِ، والصَّدقةِ، والحجِّ، والجهادِ، والإحسانِ، والبرِّ والصِّلةِ.

ويدخلُ فيها أيضاً جميعُ الأقوالِ الحسنةِ، من التِّلاوةِ، والذِّكرِ، والاستغفارِ، والدُّعاءِ، والأمرِ بالمعروفِ، والنَّهي عن المنكرِ، وغير ذلك من الأقوالِ والأعمالِ الظَّاهرةِ والباطنةِ.

وإنَّما مَثَّل ابنُ عبَّاسٍ بالأعمالِ الباطنةِ من الخوفِ والرَّجاءِ، والأقوالِ الباطنةِ من التَّوحيدِ؛ لأنَّ عملَ الباطنِ أشرفُ من عملِ الظَّاهرِ، وهو روحُ العملِ الظَّاهرِ ولبُّه، والأعمالُ الظَّاهرةُ -أعمالُ الجوارحِ- إذا خلت من أعمالِ القلوبِ كانت كالأجسادِ التي لا روحَ فيها.

قال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧]، قال مجاهدٌ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ يعني: السُّجودَ، ولكنَّ البرَّ ما ثبتَ في القلوبِ من طاعةِ الله.

ويبيِّنُ هذا: أنَّ أعمالَ القلوبِ -كالتَّوحيدِ، والإخلاصِ، والخشيةِ، والرَّجاءِ، والمحبةِ، والتوكلِ، ونحو ذلك- لم تختلف فيها شرائعُ الأنبياءِ، وأمَّا الأعمالُ الظاهرةُ فالشَّرائعُ فيها متنوعةٌ، ولهذا تُسمَّى أعمالُ القلوبِ: حقيقةً؛ لأنَّها حقيقةُ كلِّ شرعٍ ومقصودُه ومنتهاه، وهو لبُّ الأعمالِ الظَّاهرةِ وروحُها، وعليه اتّفقت شرائعُ المرسلين، وتُسمَّى الأعمالُ الظَّاهرةُ: شرعيَّةً؛ لأنَّ شرائعَ الرُّسلِ تنوَّعت فيها، كما قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، فالحقيقةُ هي: حقيقةُ الإيمانِ القائمة بالقلبِ، كالتَّوحيدِ وتوابعِه، وهذه الحقيقةُ مستلزمةٌ للعملِ بشريعةِ الإسلامِ الظَّاهرةِ،

كما أنَّ شريعةَ الإسلامِ الظَّاهرةَ تتحققُ بالإيمانِ الباطنِ، فإنَّ جنسَ العملِ الصَّالِحِ لا بُدَّ منه في كلِّ شَريعةٍ، كما أنَّ عينَ الإيمانِ الباطِنِ لا بُدَّ منه.

فإذا عُلِمَ أنَّ العبادةَ أصلُها أكملُ أنواعِ المحبَّةِ مع أكملِ أنواعِ الخُضوعِ = فلا ريبَ أنَّ المحبَّةَ والخضوعَ تنقسمُ إلى ما هو فرضٌ واجبٌ، وإلى ما هو فضلٌ مستحبٌ، فكمالُ الحبِّ الواجبِ مستلزمٌ لفعلِ ما يحبُّه من المستحبَّاتِ، وذلك هو عبادةُ الله وحدَه لا شريكَ له، وهو الدِّينُ الحقُّ، فإنَّ الدِّينَ الحقّ هو الطَّاعةُ والعبادةُ التي صارت خُلُقاً[1].

فلا بُدَّ في الدِّينِ من هذينِ الأمرينِ: المعبودِ، والعبادةِ، فالمعبودُ: إلهٌ واحدٌ لا شريكَ لهُ، والعبادةُ طاعتُه، واتباعُ ما يحبُّه ويرضاه، وهذا هو دينُ الحقِّ، وهو دينُ الإسلامِ، الذي لا يقبلُ الله من أحدٍ سواهُ.

وفاتحةُ الكتابِ متضمِّنةٌ لذلكَ كلِّه، فإنَّ أولَها في ذكرِ المعبودِ الحقِّ بأسمائِه وصفاتِه، ووسطَها ذكرُ عبادتِه وحدَه لا شريكَ له، وآخرَها الدُّعاءُ بالهدايةِ إلى الصِّراطِ المستقيمِ، وهو تفاصيلُ عبادتِه الظَّاهرةِ والباطنةِ، وما عدا ذلكَ فهو دينٌ باطلٌ؛ لأنَّه إمَّا: عبادةُ مَنْ لا يَستحقُ العبادةِ، وهو الشِّركُ، أو عبادةُ الله بغيرِ مَا شرعَه وأحبَه وارتضَاه، وفاعلُ ذلكَ إن كان عارفاً به فهو من المغضوبِ عليهم، وإن كان جاهلاً فهو من الضَّالين، وعبادةُ الله بما يحبُّه ويرضاه هو الصِّراطُ المستقيمُ.

واعلم أنَّ العُبوديَّةَ منقسمةٌ إلى قسمين: عامة وخاصة.

فالعامة عبودية المُلْكِ، والقهرِ، والربوبيَّةِ، وكلُّ مَنْ في السمواتِ والأرضِ

---

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٣٥ - ٣٣٧؛ ٣٩٦ - ٣٩٨)، و«استنشاق نسيم الأنس» (٣٠).

متصفٌ بهذه العبوديَّة، سواء في ذلك المؤمن والكافر، والبرّ والفاجر، وسواء عرفَ ذلك أو لم يعرفْه، وسواء أقرَّ به أو جحدَه، وسواء عبدَه أو لم يعبده، قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

والخاصةُ عبوديَّةُ التَّوحيدِ، والعِبادةِ، والإنابةِ، وهؤلاء هم المؤمنون، وقد وصفَ الله تعالى بهذه العبوديَّة الملائكةَ، والأنبياءَ، والمرسلين، وخواصَ المؤمنين، قال تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ﴾ [النساء: ١٧٢]، ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧]، ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١]، ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [ص: ٤٥]، ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وقد سمَّى الله سبحانه رسولَه ﷺ عبدَه في أشرفِ مقاماتِه، وأعظمِ خصائصِه، فسمَّاه عبدَه عند ذكرِ الإسراءِ به إليه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، وعند قيامِه بالدعوةِ إليه: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]، وعند ذكرِ إنزالِ الوحي عليه واختصاصِه به في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]، ولهذا قال ﷺ: **«لا تُطروني كما أطرتِ النَّصارى المسيحَ ابنَ مريم، فإنَّما أنا عبدٌ فقولوا: عبدُالله ورسولُه»**[١].

ومن كلامِ بعضِ العُلماءِ: من أرادَ السَّعادةَ الأبديَّةَ فليلزم عتبةَ العبوديَّةِ[٢].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠١٣) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) نقل هذه الكلمة العلامة ابن القيم في كتابه «مدارج السالكين» (١/ ٤٢٩) عن شيخ =

فالعبوديَّةُ أشرفُ مقاماتِ الخلقِ وأجلِّها، فإنَّ مَنْ عَرَفَ الله وعظمتَه ووحدانيَّتَه وإلهيتَه كان أعظمُ شرفِه أن ينتسبَ إلى عبوديتِه ورقِّه وخدمتِه، كما قيل:

شرفُ النُّفوسِ دخولُها في رقِّهم ... والعبدُ يحوي الفخرَ بالمُتملِّك

وقال آخر[١]:

لا تدعني إلا بيا عبدِها ... فإنَّه أشرفُ أسمائي

وذكرَ إبراهيمُ بنُ الجُنيدِ في كتابِ «المحبَّة»[٢] بإسنادِه أنَّ رجلاً بالبصرةِ كان كثيرَ الدُّؤوبِ[٣]، قليلَ المطعمِ، وكانَ جيّد البدنِ، فقيل له: نراكَ كثيرَ الدُّؤوبِ، قليلَ المطعمِ، جيّدَ البدنِ؟ قال: ذاك من فرحي بحبِّ الله، إذا ذكرتُ أنَّه ربِي وأنَا عبدُه لم يمنعَ بدني أن يصلحَ.

وكان بشرٌ يخطو في داره ويقول:

كفى بي عزاً أنِّي لكَ عبدٌ ... وكفى بك فخراً أنَّك لي ربٌّ[٤]

❖ ❖ ❖

= الإسلام ابن تيمية، وهي من أقواله الرائقة السائرة.

(١) وقد بسط ابن رجب الكلام عن هذا المقام في مواضع من كتبه (انظر: «جامع العلوم والحكم» ١/ ١٠٨؛ ٢/ ٣٧٣؛ و«فتح الباري» ١/ ٢١١؛ وغيرها)

(٢) رقم (٢٦٠).

(٣) قال في «القاموس» (دأب): (دأب في عمله -كمنع- دأبا -ويحرك- ودؤوبا -بالضم-: جد وتعب).

(٤) في أبيات أخرى، ذكرها ابن رجب في «شرح حديث زيد بن ثابت: لبيك اللهم لبيك...» (ص٤٢). =

وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الاستعانةُ: طلبُ العونِ من اللهِ تعالى، فإنَّ العبدَ فقيرٌ إلى من يطلبُ منه حاجتَه، ويعينُه على تحصيلِ مطلوباتِه، فكما أنَّه لا بُدَّ له من منتهى يطلبُه - هو إلهه ومعبوده -، فكذلك لا بُدَّ له من منتهى يَطلُبُ منه - وهو ربّه ومستعانه -، فإنَّه ما شاءَ الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

فإن قيل: قد تقدَّم[١] أنَّ العبادةَ تشملُ كلَّ ما يحبُّه الله ويرضاهُ من الأقوالِ والأعمالِ الظَّاهرةِ والباطنةِ، فالاستعانةُ به من جملةِ ذلك، فهي داخلة في العبادةِ، فهلَّا اكتفي بذكرِ العبادةِ عنها؟

قيل: عنه جوابان:

أحدهما: أن تكونَ العبادةُ والاستعانةُ من بابِ ما تختلفُ دلالَتُه بالإفرادِ والاقترانِ[٢]، كالفقيرِ والمسكينِ، والبِرِّ والتَّقوى، والإيمانِ والعملِ الصَّالحِ، فإذا أُفرد أحدُهما دَخلَ فيه الآخر، وإن قُرن أحدُهما بالآخرِ دلَّ كلٌّ منهما على ما لم يدلَّ عليه الآخر.

والثاني: أن يكون ذلكَ من بابِ عطفِ الخاصِ على العام، كما في قولِه تعالى: ﴿فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾ [طه: ١٤]، وقوله: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وقولِه: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨].

= وقد تكلم عن هذا المعنى في عدة مواضع من كتبه (انظر: «فتح الباري» (٧/ ٣٣٠)، و«اختيار الأولى» (ص١١٢).

(١) (ص: ٩٩ - ١٠٠).

(٢) أشار ابن رجب إلى هذه المسألة في بعض كتبه (انظر: فتح الباري ١/ ١٢٩، ٢٠٧، جامع العلوم والحكم ١/ ١٠٥ - ١٠٦).

وعلى هذا فإذا ذُكِرَ الخاصُ بعد العامِ = فهل يكونُ داخلاً في العامِ، أم ذكرُه بعدَه يدلُّ على تخصيصِه من العام؟ فيه خلافٌ مشهورٌ، والنُّحاةُ على أنَّه ليس تخصيصاً، كما نصَّ سِيبويه وغيرُه في قولِك: (نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ) أنَّه مدحٌ مرَّتين، مرَّة بالعمومِ، [بجنسِ] (١) الرجلِ المستحقِ للمدحِ، ومَرَّة باسمه الخاصِّ.

وإفرادُ الخاصِّ بالذِّكرِ بعد العام له فوائدُ:

منها: أن يكونَ ذُكِرَ تخصيصاً له؛ لشرفِه من بينِ أفرادِ العُمومِ، كما في تخصيصِ جبريلَ وميكائيلَ، وتخصيصِ أولي العزمِ.

ومنها: أن يكونَ لخفاءِ دخولِ هذا الفردِ من أفرادِ العامِ في العمومِ، كالاستعانةِ بالنسبةِ إلى العبادةِ، فإنَّه قد لا يُتفطنُ لدخولِها في العبادةِ، فإنَّه كثيراً ما يَستحضرُ الذِّهنُ عند ذكرِ العبادةِ فعلَ ما أُمِرَ به من العِبادَاتِ المقصودةِ، ويذهلُ عن حاجتِه في ذلك إلى الإعانةِ، بل القَدريَّةُ معتقدون أنَّهم لا يحتاجون إلى عونٍ خاصٍ على فعلِ المأمورِ، وكثيرٌ من النَّاسِ وإن لم يكن هذا له اعتقادٌ لكن يكون له حالٌ، بحيثُ يذهلُ عن تَصوُّرِ فقرِه وحاجتِه إلى الله في ذلك حتَّى يَحصل ما يذكرُه، وإن ذكرَه فنفسُ الذُّلِّ والافتقارِ العملي أمرٌ زائدٌ على العلمِ، وقد لا يَحصلُ إلا عندَ الضَّرورةِ من مرضٍ شديدٍ، أو فقرٍ شديدٍ، أو عدوٍ مخيفٍ، فالعلمُ بأنَّه فقيرٌ محتاجٌ غير ذوقِ الحاجةِ والفقرِ، والاتّصاف بما في ذلكَ من العُبوديَّةِ.

فالتَّوكلُ والاستعانةُ علمٌ وعملٌ، فلا يكفِي فيها العلمُ المجرَّدُ، بل لا بُدَّ من عملِ القلبِ، وهو أن يقومَ بالقلبِ حاجةٌ وضرورةٌ إلى فعلِ الطَّاعةِ المأمورِ

(١) غير واضحة في الأصل، وكأنها (فجنس) أو (نجنس).

بها، ويقومَ به أنَّه لا قُدرة له ولا طاقة على فعلِها إلا بإعانةِ الله له على ذلك.

قال مُطرِّفٌ: لو وُضع الإيمانُ في يدي، وقلبِي في يدي الأُخرى، لم أستطعْ أن أضعَ الإيمانَ في قلبِي حتَّى يكونَ الله هو الذي يضعُه.

وقدَّم ذكرَ العبادةِ على الاستعانةِ وإن كانت الاستعانةُ سابقةً على العبادةِ؛ لأنَّ العبادةَ هي الغايةُ المطلوبةُ، والاستعانةُ وسيلةٌ إليها، والغاياتُ مقدمةٌ على الوسائلِ في الذِّكر والقصدِ، وإن كانت مؤخَّرةً في الفعلِ والعملِ.

وأيضاً فقولُه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [ ][1] طلب الهدايةِ، فأُخِّر ليقربَ من سؤالِ الهدايةِ، فإنَّهما متقاربان في المعنَى، والله سبحانه أعلم.

❖ ❖ ❖

الفنُّ الرَّابع: الحديث.

أخبرنا محمَّد بنُ إسماعيلَ الأنصاريُّ، أنا أبو الغنائمِ المسلمُ بنُ علَّان، نا حَنْبلُ بنُ عبدِالله الرَّصَافيُّ، نا هبةُ الله بنُ محمَّدِ بنِ الحُصينِ، أنا الحَسَنُ بنُ عليٍّ التَّميميُّ، أنا أبو بكرِ بنُ مالكٍ، ثنا عبدُالله بنُ أحمدٍ، أنا أبي، نا المقرىءُ -هو أبوعبدالرحمن-، نا حيوةُ، قال: سمعتُ عقبةَ بنَ مُسْلِمٍ التُّجيبيَّ، قال: حدَّثني أبو عبدالرَّحمن الحُبُلِيُّ، عن الصُّنابِحيِّ، عن معاذِ بنِ جبلٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخذَ يدَه يوماً، ثم قال: «**يا معاذُ، إنِّي لأُحِبُّكَ**»، فقال له معاذٌ: بأبي وأمِّي، يا رسولَ الله، وأنا أُحِبُّكَ. قال: «**أُوصِيكَ يا معاذُ، لا تَدَعَنَّ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ أن تقولَ: اللهمَّ أَعنِّي على ذِكْرِكَ، وشُكْرِكَ، وحُسنِ عِبادَتِكَ**». قال: وأوصَى

---

(١) بياض بالأصل بمقدار كلمتين.

بذلك معاذٌ الصُّنابحيَّ، وأوصَى الصُّنابحيُّ أبا عبدالرَّحمن، وأوصَى أبو عبدالرحمن عُقبةَ بنَ مُسْلِمٍ[١].

وأخرجه النَّسائيُّ[٢] عن يونسَ بنِ عبدِالأعلَى، عن ابنِ وهبٍ، عن حيوةَ به، مختصراً، ولفظُه: «**لا تدعنَّ في كلِّ صلاةٍ**».

وهذا حديثٌ حسنٌ، وإسنادُه صحيحٌ.

وهو يدلُّ على فضلِ هذا الدُّعاءِ وشَرَفِه، حيثُ علَّمه معاذاً لمحبتِه له، وأمرَه بالمواظبةِ عليهِ.

وهو يدلُّ أيضاً على استحبابِ الدُّعاءِ عقيبَ الصَّلاةِ.

وفي التِّرمذيِّ[٣] من حديثِ أبي أُمامةَ قالَ: قيلَ: يا رسولَ الله، أيُّ الدُّعاءِ أسمعُ؟ قال: «**جوفُ اللَّيلِ الآخرِ، ودُبُرُ الصَّلواتِ**[٤]».

وقالَ: حديثٌ حسنٌ.

وعن أمِّ سلمةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقولُ إذا صلَّى الصُّبحَ حينَ يُسلِّمُ: «**اللهمَّ إنِّي أسألكَ عِلْماً نافِعاً، ورِزْقاً طِيباً، وعَمَلاً مُتَقَبلاً**».

---

(١) «المسند» (٢٢١١٩).

فائدة: قال ابن القيم في «مدارج السالكين» (١/ ١٠٠): (وقال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه: تأملت أنفع الدعاء فإذا هو سؤال العون على مرضاته، ثم رأيته في الفاتحة في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾).

(٢) في «المجتبى» (١٣٠٣) و«الكبرى» (١٢٢٧).

(٣) «الجامع» (٣٤٩٩).

(٤) في «الجامع» زيادة: (المكتوبات).

أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ[١] وابنُ ماجَه[٢]، وفي لفظٍ لأحمدَ[٣]: كان يقولُ في دُبُرِ الفجرِ.

وفي «سُنَنِ أبي داودَ»[٤] عن عليٍّ عن النَّبيِّ ﷺ كان إذا سَلَّم من الصَّلاةِ، قالَ: **«اللَّهم اغفر لي ما قدَّمتُ، وما أخَّرتُ، وما أسررتُ، وما أعلنتُ، وما أسرفتُ، وما أنتَ أعلمُ به منِّي، أنتَ المقدِّمُ، وأنتَ المؤخِّرُ، لا إله إلا أنتَ»**.

ومن العلماءِ مَنْ قالَ: ذلكَ كلُّه يكونُ قبلَ السَّلامِ، وقد اختلفَ في الدُّعاءِ عقيبَ الصَّلاةِ على ثلاثةِ أقوالٍ:

منهم: مَنْ استحبَه عقيبَ كلِّ صلاةٍ، وهم طائفةٌ من الشَّافعيةِ.

ومنهم: مَنْ لم يستحبَّه مطلقاً، كالمالكيَّةِ، وبالغَ بعضُ النَّاسِ في عدمِ استحبابِ الذِّكرِ عقيبَ الصَّلاةِ أيضاً.

ومنهم: من استحبَّه عقيبَ الصَّلاةِ المفروضةِ التي لا تطوعَ بعدَها، وهي الفجرُ والعصرُ[٥].

❖ ❖ ❖

---

(١) «المسند» (٢٦٦٠٢).

(٢) «السنن» (٩٢٥).

(٣) «المسند» (٢٦٥٢١).

(٤) (١٥١١).

(٥) انظر: كلام ابن رجب حول هذه المسألة في «فتح الباري» (٧/ ٤٢٠-٤٢١ رقم: ٨٤٤).

الفنُّ الخامس: الفقه.

قد تقدَّم أنَّ قولَه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ في قوةِ: لا نعبدُ إلَّا إيَّاك، فيستفادُ من ذلك وجوبُ النِّيَّةِ في العباداتِ كلِّها، والنِّيَّةُ نوعان:

أحدُهما: تتعلقُ بالمعبودِ، وهي نيَّةُ الإخلاصِ ليتميَّزَ عملُ المؤمنِ من عملِ المنافقِ والمشركِ والمرائِي، فإنَّ المشركَ يعبدُ الله ويعبدُ غيرَه، والمرائِي قد يُريدُ بعبادتِه من يرائِيه خاصةً، وقد يريدُ الله وغيرَه، فيكونُ مشركاً في القصدِ والإرادةِ، والمنافقُ يجمعُ بين الشِّركِ والرِّياءِ.

فمن أرادَ بعملِه الرِّياءَ الخالصَ فلا ريبَ أنَّ عبادتَه باطلةٌ، كما في الصَّحيحِ عن أبي هريرة أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**قال الله تعالى: أنا أغنى الشُّركاءِ عن الشِّركِ، فمن عَمِلَ عملاً أشركَ فيه غيرِي فأنا منه بريءٌ، وهو للَّذي أشركَ**». خرَّجه مسلمٌ[1] بمعناه[2].

فإذا صلَّى يرائِي الحاضرين، أو تصدَّق كذلك = فإنَّه لا يُقبلُ منه، وإن صلَّى لله وقصدَ أن يُري غيرَه = فهذا قد أشرك في قصدِ الله وغيرِه، والصَّحيحُ أنَّ عبادتَه باطلةٌ -أيضاً- إذا دخل العمل بهذه النِّية المشتركةِ.

وقد قيل: إنَّه يُنظر إلى القصدينِ، فإن فَضُل قَصْدُ الله على قَصْدِ الرِّياءِ سَقَطَ من نيَّة الطَّاعَةِ نَظِيرُ نِيَّةِ الرِّياءِ، وأُثيبَ على القدرِ الزَّائدِ من النِّيَّة الصَّالحةِ، وبالعكسِ يَتسَاقَطان، ويُعاقَبُ على القدرِ الزَّائدِ من النِّيَّةِ الفاسدةِ، وإن تسَاويَا تساقطَا، فلا ثوابٌ ولا عقابٌ.

---

(١) (٢٩٨٥)، واللفظ لابن ماجه (٤٢٠٢)، كما في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤٦).

(٢) ولفظه: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه».

والصَّحيحُ الأوَّل، وبه صرَّح ابنُ جَريرٍ الطَّبريُّ[١]، ورجَّحهُ ابنُ الجوزيِّ[٢].

وقال الحَسَنُ: عملُه مردودٌ عليه إذا أرادَ به الله والنَّاس[٣].

وفي «المسند»[٤] عن شَهرِ بنِ حَوْشَبٍ عن عبدِالرَّحمنِ بنِ غَنْمٍ عن شَدَّادِ بنِ أوسٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: **«مَنْ صَلَّى يُرائِي فَقَدْ أَشْرَكَ، ومَنْ صَامَ يُرائِي فقد أَشْرَكَ»**. فقال عوفُ بنُ مالكٍ عند ذلك: أفلا يَعْمِدُ الله إلى ما ابتُغِيَ به وجهُه من ذلك العملِ كلِّه فيقبلُ منه ما خَلصَ له، ويدعُ ما أُشْرِك فيه؟ [فقال شدَّادٌ عند ذلك: فإنِّي قد سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ:][٥] **«إنَّ الله يقولُ: أنا خَيرُ قسيمٍ لمَنْ أُشْرِكَ بي، فمَنْ أَشرَكَ بي شيئاً فإنَّ حشدَه، وعملَه، وقليلَه، وكثيرَه، لشريكِه الذي أشركَ به، أنا عنهُ غنيٌّ»**.

ورُوي موقوفاً على شدَّادٍ.

وتارةً يدخلُ الإنسانُ في العملِ بنِيَّةٍ خَالِصَةٍ، ثم تَعْرِضُ له نِيَّةُ الرِّياءِ، وقد اختلفَ النَّاسُ في ذلك، حَكَاه الإمامُ أحمدُ في روايةِ ابنِه عبدِالله[٦]، والمنصوصُ عن الحَسَنِ[٧] وأحمدَ أنَّه يجازى بنيّتِه الأُولَى.

---

(١) «تهذيب الآثار» (مسند عمر بن الخطاب) (٢/ ٨٠٧).

(٢) انظر: «منهاج القاصدين» (٢/ ٨٦٧-٨٦٨).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم كما في «الدر المنثور» للسيوطي (٩/ ٦٩٨ الكهف: ١١٠)، وانظر: «فتح الباري» لابن رجب (١/ ١٤٧ رقم: ٣٢).

(٤) (١٧١٤٠).

(٥) ما بين المعكوفين بياض بالأصل، واستدرك من «المسند».

(٦) (ص ٦٩) ط. المكتب الإسلامي.

(٧) انظر: «التهجد وقيام الليل» لابن أبي الدنيا (٢٧٦)، و«تهذيب الآثار» للطبري (مسند =

قال بعضُ السَّلفِ: إذا جَاءَكَ الشَّيطانُ في الصَّلاةِ، فقالَ: إنَّك تُرائِي، فطوِّل الصَّلاةَ(١).

قال ابنُ جَريرٍ: هذا في عَمَلٍ يَرتبطُ آخرُه بأوَّلِه كالصَّلاةِ والحجِّ، فأمَّا ما لا ارتباطَ فيه فيحتاجُ إلى تجديدِ نيَّةٍ خالصةٍ، كالقراءةِ والتَّسبيحِ والصَّدقةِ(٢).

وتارةً يعملُ عملاً خالصاً لله، فإذا اطلع عليه وأُثني عليه به سُرَّ، فهذا هو الذي جاءَ في الحديثِ من طريقِ شُعبةَ عن أبي عِمران الجَوْنِيِّ عن عبدِالله بنِ الصَّامتِ عن أبي ذَرٍّ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، الرَّجلُ يَعملُ العَمَلَ لنفسِه، ويحمدُه النَّاسُ؟ قال: «**تلكَ عاجلُ بُشرى المؤمنِ**». خرَّجه الخلَّالُ.

وخرَّجه ابنُ ماجَه(٣)، ولفظُه: الرَّجُل يعملُ العملَ لله فيحبُّه النَّاسُ عليه؟ قال: «**ذلك عاجلُ بُشرى المؤمِنِ**». وخرَّجه مسلمٌ في «صحيحِه»(٤).

وروى ابنُ جَريرٍ من طريقِ سعيدِ بنِ بَشيرٍ، عن الأعمشِ، عن ذَكوان، عن أبي هريرةَ، قال: قال رجلٌ: يا رسولَ الله، دخلَ عليَّ رجلٌ وأنا أُصلِّي فأعجبَنِي الحالُ الَّتي رآنِي عليهَا، قال: «**لكَ أجران، أجرُ السِّرِّ، وأجرُ العَلَانية**»(٥).

= عمر) (٢/ ٨٠٨).

(١) أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (مسند عمر) (٢/ ٨٠٨) عن الحارث بن قيس.

(٢) نقله عنه ابن بطال في «شرح البخاري»(١/ ١٢٧-١٢٨).

(٣) «السنن» (٤٢٢٥).

(٤) من طريق حماد بن زيد عن أبي عمران به، ولفظه: قيل لرسول الله ﷺ: أرأيت الرجل يعمل العمل من الخير ويحمد الناس عليه؟ قال: «**تلك عاجل بشرى المؤمن**»، وأخرجه من طريق شعبة - أيضاً - غير أنه لم يسق لفظه.

(٥) «تهذيب الآثار» (مسند عمر) (٢/ ٨٠٤ رقم: ١١٣٤).

ورُوي مرسلاً من طُرقٍ عن أبي صالحٍ مرسلاً.

وقد فَسَّر أحمدُ وغيرُه ذلك بأنَّ هذا قد أخلصَ لله في عملِه ولكنَّه سُرَّ بما أنعمَ الله من إظهار الثَّناءِ الحسنِ[١].

وقد سألَ إبراهيمُ ربَّه أن يجعلَ له لسانَ صدقٍ في الآخرين.

وقد اختلفَ الفُقهاءُ من أصحابِنا والشَّافعيَّة في وجوبِ نيَّة العملِ لله في العباداتِ على وجهين، ولأصحابِنا وجهٌ ثالثٌ: يُشترطُ في العبادةِ المقصودةِ لغيرِها لا لنفسِها، ومن لم يُوجبه -وهو المشهورُ في المذهبِ- قال: المؤمنُ لا يعملُ إلا لله، فلا يجبُ عليه استحضارُ هذه النِّيَّة.

قال أبو سليمان: مَنْ عَمِلَ عَمَلاً بلا نِيَّةٍ، كفاه النِّيَّة للأصلِ، حيثُ اختارَ الإسلامَ على غيرِه[٢].

فائدة: قولُه: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ كما أنَّه ينفي الرِّياء فـ﴿إياك نستعين﴾ ينفي العُجب، كما قال أبو سليمان: إنما يُعجَبُ بأعمالِهم القدريَّة[٣]؛ لأنَّ العبدَ إذا عَلِمَ أنَّه لم يعمل هذه الطَّاعةَ إلَّا بإعانةِ الله لهُ وتوفيقِه، فبماذا يُعجب؟! بخلافِ القدريَّة فإنَّهم يعتقدونَ استقلالَهم بالعملِ.

واعلم أنَّ هذه النِّيَّة هي النِّيَّة العظيمة التي كَثُر ذكرُها في الكِتابِ والسُّنَّةِ، كقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة: ٥]. وقولِه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا﴾ الآية [هود: ١٥]، وكذلك حديث: «**الأعمال بالنِّيات**» إنَّما يُرادُ به هذه النِّيَّة، وهي التي كان

---

(١) «مسائل الكوسج» (٢/ ٦٦٥-٦٦٦ رقم: ٣٠٨).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٧١) بنحوه.

(٣) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٥٦٨).

السَّلفُ يذكرونَها، ويُعظمُون أمرَها وشأنَها.

النوعُ الثَّاني من النِّيَّة: نيةُ العبادةِ المقصودُ بها تمييزُ أجناسِ العباداتِ وأنواعِها، وتخليصِ بعضِها من بعضٍ، فيتميز به[1] المصلِّي، والصَّائمُ، والحاجُ، والمفترضُ من المتنفلِ، ومن يُصلِّي الظُّهر ممن يُصلِّي العصرَ، ومن يَصومُ رمضانَ ممن يصومُ قضاءً، أو نذراً، أو نفلاً، ومن يزكِّي مالَه ممن يتطوعُ بالصَّدقةِ، فإنَّ هذه النِّيَّة تُميِّز بينَ هذا كلِّه، وهذه النِّيَّة هي التي تُذكر في كُتُبِ الفِقهِ[2].

❖ ❖ ❖

الفَنُّ السَّادس: أصولُ الدِّينِ.

قولُه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يبطلُ قولَ القدريَّةِ والجبريَّةِ؛ لأنَّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فيه إثباتُ عملِ العبدِ وعبادتِه، والمجبرةُ يرون أنَّ العبدَ ليسَ [ ][3].

و﴿إياك نستعين﴾ فيه إثبات إعانةِ الله لعبدِه على العملِ، [ ][4] والمعتزلةُ ينفون ذلك.

وحاصلُ الأمرِ أنَّ الصَّحابةَ وأهلَ السُّنةِ والجماعةِ يعتقدون أنَّ الله ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُه، وسواء في ذلك أعمال العبادِ وذواتهم، وعلى ذلك درجَ الصَّدرُ

---

(١) كذا.

(٢) من وازن بين الكلام على هذه المسألة هنا وكلام ابن رجب عنها في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٨-٦٣) وجده من مشكاة واحدة.

(٣) بياض بالأصل بمقدار كلمتين.

(٤) بياض بالأصل بمقدار كلمتين.

الأوَّلُ من أهلِ الإسلامِ إلى أن نبغَ المعتزلةُ، فقالوا: إنَّ الله ليس بخالقِ أفعالَ العبادِ ولا مريدٍ لها، وأنَّ العبادَ يستقلون بإيجادِها وإنشائِها، وأنكرَ غلاتُهم أن يكون الله عالماً بوقوعِها قبلَ وقوعِها، فأنكروا العلمَ القديمَ، والكتابةَ السَّابقةَ، كعمرِو بنِ عبيدٍ وغيرِه، والأئمةُ على تكفيرِ منكري العلمِ؛ لأنَّهم مكذِّبون للكتابِ لا محالةَ.

وأمَّا مثبتُوا العلمِ ومنكرُوا الإرادةِ والخلقِ للأفعالِ؛ ففي تكفيرِهم قولان عن مالكٍ وأحمدَ، وفيهم جاء الخبرُ: «أنَّهم مجوسُ هذه الأُمَّة»[1]، فإنَّ قولهم نوعٌ من الشِّركِ، ولهذا قال ابنُ عبَّاسٍ: القدرُ نظامُ التَّوحيدِ فمن وحَّد الله، وآمن بالقدرِ تمَّ توحيدُه، ومن وحَّد الله وكذَّب بالقدرِ نقضَ تكذيبُه توحيدَه[2].

وأمَّا قتلُهم فعليه جمهورُ العلماءِ، فمنهم من بنَاه على كفرِهم، ومنهم من قالَ بقتلِهم دفعاً لضررِهم وفسادِهم.

وقد قتلَ هشامُ بنُ عبدِالملكِ غَيلاناً القدريَّ، وصلبَه على بابِ دمشق، وكان عمرُ بنُ عبدِالعزيزِ قد استتابه فأظهرَ التَّوبةَ نفاقاً، فدعَى عليه إن كان صادقاً أن يتوبَ الله عليه، وإن كان كاذباً أن يُسلطَ الله عليه من لا يرحمُه، فكان كاذباً فسلّط عليه هشام فصلبَه على بابِ دمشق، فحَمِدَ العلماءُ له ما فعلَ، وكتبَ إليه بعضُ أئمةِ العلماءِ[3] يحلفُ له أنَّ قتلَه كان أفضلَ من قتلِ

---

(١) تقدم: (ص: ٨٠).

(٢) أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٤٢٩ رقم: ٩٢٥)، والفريابي في «القدر» (١٧٣)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٦٧٠) بنحوه.

(٣) نقل هذا عن رجاء بن حيوة، كما في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٣/ ٣٣٧؛ ٤٨/ ٢١١).

ألفين من الرُّومِ[١].

وقد عارضَ القدريَّةَ قومٌ من المثبتةِ للقدرِ، فقالوا: إنَّ العبدَ مجبرٌ على فعلِه، وأنَّ حركتَه كحركةِ الأشجارِ بالرِّياحِ لا قدرة له على ذلك ألبتةَ، وهؤلاء المجبرة، وقد أنكرَ عليهم ذلك أئمةُ السَّلفِ وعلماؤُهم، وبدَّعُوهم على ذلك.

وتوسَّط أهلُ السُّنَّةِ في ذلك، فقالوا: إنَّ أفعالَ العِبادِ مخلوقةٌ لله، وهي حادثةٌ بمشيئةِ العبدِ وإرادتِه وقدرتِه.

ومن أهلِ الإثباتِ من قال: هي أفعالُ الله، وليست أفعالاً للعبادِ، وإنَّما هي كسبٌ لهم، ولم يفرِّقُوا بين الكسبِ والفعلِ بفرقٍ محقَّقٍ.

ومنهم من قال: هي فعلٌ بين فاعلين.

[ومنهم من قال: بل][٢] الرَّبُّ فَعَلَ ذوات الفعلِ التي تُنسبُ إليه، وهو كونه محدثا [ ][٣]، والعبدُ فعلَ صفاتَه التي [تنسب][٤] إلى الفعل، مثل كونه صلاةً، وصياماً، وحجّاً.

والتحقيقُ ما عليه أهلُ السُّنَّةِ، وجمهورُ الأمَّةِ؛ من الفرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق، وحكاه البخاريُّ عن أهلِ السُّنَّةِ والحديثِ[٥]، وصرَّح به الحنفيَّة وغيرُهم، فأفعالُ العبادِ مخلوقةٌ لله، مفعولةٌ له، كغيرِها من المحدثاتِ، كنفسِ العبدِ، وسائرِ صفاتِه، ليس هي نفس خلقِ

---

(١) انظر: أخبار غيلان في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤٨/ ١٨٦).

(٢) بياض بالأصل، ولعل الساقط ما أثبت أو نحوه، وانظر: «فتاوى ابن تيمية» (٢/ ١١٩).

(٣) بياض بالأصل بمقدار كلمة.

(٤) في الأصل: (ينسب)، ولعل الصواب ما أثبت، والله أعلم.

(٥) انظر: «خلق أفعال العباد» (٤٢، ١١٢).

الرَّبِّ وفعلِه، بل هي مخلوقةٌ ومفعولةٌ، فإنَّما هي فعلُ العبادِ القائمُ بهم، وهم متّصفون بها لقيامِها بهم، والله غيرُ متصفٍ بها؛ لأنَّها غيرُ قائمةٍ به، فإنَّ الله تعالَى لا يتّصفُ بمخلوقاتِه ومفعولاتِه؛ لأنَّها منفصلةٌ عنه، بل يتّصف بفعلِه وخلقِه، كما يتّصفُ بسائرِ صفاتِه القائمةِ به.

ومن هنا أنكرَ السَّلفُ على المعتزلةِ قولَهم: إنَّ الله متكلِّمٌ بكلام خلقه في غيره.

والعبدُ فاعلٌ لهذه الأفعالِ، وهو متصفٌ بها، وله عليها قدرةٌ، وهو فاعلُها بمشيئتِه واختيارِه، والعبدُ ومشيئتُه واختيارُه كلُّ ذلك مخلوقٌ لله عزَّ وجلَّ، والله خلقَها بتوسّط مشيئة العبدِ وقدرتِه، والمخلوقُ بتوسّطِ مخلوقٍ مخلوقٌ، كما خَلَقَ غيرَ ذلك من المسبّباتِ بواسطةِ أسبابٍ أُخَرَ مخلوقةٍ، كما في قولِه تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [النحل: ٦٥]، والكتابُ مملوءٌ من إثباتِ مشيئةِ العبادِ وأنَّها مخلوقةٌ لله، قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ الآية [التكوير: ٢٨]، وقال: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٢٩ - ٣٠].

وكذلك دلَّ القرآنُ على خلقِ أفعالِ العبادِ من وجوهٍ كثيرةٍ، منها قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ الآية [النجم: ٤٣]، وقال: ﴿قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١][1].

❖ ❖ ❖

---

(١) انظر حول هذه المسألة: «فتاوى ابن تيمية» (٢/ ١١٩-١٢٠؛ ٨/ ٣٨٦-٤٠٥)، «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١/ ٧٦).

الفنُّ السَّابع[١]: الإنسانُ - بل وكلُّ مخلوقٍ- فهو محتاجٌ بالذَّاتِ، فقيرٌ إلى جلبِ ما ينفعُه، ودفعِ ما يضرُّه، وفقيرٌ إلى ما يعينُه على تحصيلِ مصالحِه ومنافعِه ودفعِ مضارِه، فهذه الأربعةُ أمرٌ ضروريٌّ لكلِّ حيٍّ مخلوقٍ، لا يقومُ وجودُه وصلاحُه إلا بها، واللهُ سبحانَه هو الذي يَجِبُ أن يكونَ هو المقصودُ والمدعو المطلوبُ؛ إذ هو النَّافعُ وحده، وهو المعينُ على كلِّ مطلوبٍ، وما سواهُ فهو المكروهُ، والله هو المعينُ على دفعِ المكروهِ، فهذه الأربعةُ لا تكونُ لغيرِ الله سبحانَه، وهذا تحقيقُ معنَى ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾؛ فإنَّ العبوديةَ تتضمّنُ المقصودَ والمطلوبَ، والاستعانةَ تتضمّنُ تحصيلَ المطلوبِ.

❖ ❖ ❖

---

(١) وهو أعمال القلوب، كما سبق (ص: ٩٣).

﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾

جاء الدعاءُ هنا بلفظِ الجمعِ، وكذا في غالبِ الأدعيةِ، وكذا في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾؛ لأن هذا أبلغ في التَّعظيمِ والعبوديةِ؛ لأنَّ القائلَ بصيغةِ الجمعِ يشيرُ إلى أنَّه وجميعَ أبناءِ جنسِه - من لدن آدم- يعبدونَ الله، ويسألونَه، ويطلبونَ منه الهدايةَ، وذلك أبلغ في التَّعظيمِ من قولِ القائلِ: إيَّاك أعبدُ، وإيَّاك أستعينُ، اهدني، على ما لا يخفَى.

وأصلُ الهدايةِ في اللُّغةِ: الدّلالةُ.

واعلم أنَّ الهدايةَ في كتابِ الله تطلقُ على أربعةِ أنواعٍ:

أحدُها: الهدايةُ العامةُ المشتركةُ بين الخلقِ، ناطقِهم وأعجمِهم، حيوانِهم ونباتِهم وجمادِهم، قال تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ۝٤٩ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٤٩ - ٥٠]، فأعطَى كلَّ شيءٍ خلقَه أي: صورَته التي لا يشتبِهُ فيها بغيرِه، وأعطَى كلَّ عضوٍ شكلَه وهيأتَه، فلا يُشبِه شيءٌ من المخلوقاتِ شيئاً من كلِّ وجوهِه، بل لابُدَّ أن يتميزَ عنه بصفةٍ تميّزُه لمن حقَقَ تأمّلَه، حتَّى ورق الأشجارِ والنَّباتِ، وكلُّ هذا من إعطاءِ كلِّ شيءٍ خلقَه.

وأمَّا هدايةُ كلِّ شيءٍ فإنَّه هدَى كلَّ شيءٍ خلقَه إلى ما خلقَه له من الأعمالِ، من أعضاءِ الحيوانِ والنَّباتِ والجمادِ وغيرِ ذلك.

وكلُّ ذلك دليلٌ على وحدانيَّتِه في ربوبيَّتِه وإلهيَّتِه، ودليلٌ أيضاً على نبوةِ رسلِه، وعلى البعثِ؛ فإنَّ من هدَى هذه الحيواناتِ إلى مصالِحها، وما يقوم به عيشُها، كيف يَحْسُنُ منه أن يتركَ الإنسانَ - الذي هو أشرفُ أنواعِ الحيوانِ، مع كمالِ فهمِه وعقلِه، وتمامِ إدراكِه وقدرتِه- مهملاً، ومعطلاً، لا يهديه إلى

أقصى كمالاتِه، ونهايةِ غاياتِه وفضائلِه، من تعريفِه بنفسِه، وبحقوقِه، فلا يأمرُه، ولا ينهاه، ولا يثيبُه، ولا يعاقبُه؟! فإنَّ هذا منافٍ لحكمتِه، ورحمتِه، ومعرفتِه، فإنَّه إذا اقتصرَ على هدايتِه إلى مصالحِ معاشِه فقد شاركَ بقيَّة الحيواناتِ، وتعطَّلت منفعةُ عقلِه ولبِه وروحِه، التي هي حقيقةُ الإنسان، وبها امتاز عن بقيَّةِ الحيواناتِ.

فالحكمةُ[١] والرَّحمةُ تقتضِي هدايةَ هذه القوة، والخاصة التي فيه في الدُّنيا = إلى معرفةِ الله، وعبادتِه، وفي الآخرةِ إلى قربِه وجوارِه، فبهذا يمتازُ عن بقيَّةِ الحيواناتِ.

ومن أنكرَ البعثَ والرِّسالةَ فإنَّه سَوَّى بين الإنسانِ وسائرِ الحيوانِ، وهذا سفهٌ ينزهُ الله عنه، ولهذا أنكر الله سبحانه على من ظن ذلك، قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ الآيتين [المؤمنون: ١١٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ الآيات [ص: ٢٧]، وقال: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، قيل: لا يُؤمر ولا يُنهى. قاله الشَّافعيُّ[٢]، وقيل: لا يثابُ ولا يعاقبُ، وهما متلازمان.

النَّوعُ الثَّاني من الهدايةِ: هدايةُ البيانِ والدّلالةِ، والتعريفِ والإرشادِ إلى نَجْدَي الخيرِ والشَّرِّ، وطريقَي النَّجاةِ والهلاكِ، وهذه الهدايةُ سببُ الهُدَى التَّامِ، وليس علَّة تامَّة بحيث لا يتخلفُ عنها معلولُها، بل قد ينتفِي معها،

---

(١) كلمة (فالحكمة) مكررة في الأصل، فحذفت الثانية.

(٢) في «إبطال الاستحسان» (مع الأم ٩/ ٦٨)، ونص كلامه: (لم يختلف أهل العلم بالقرآن فيما علمت أن السدى الذي لا يؤمر ولا ينهى) ا.هـ، وتفسير الآية بذلك روي عن مجاهد، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم.

كقولِه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ الآية [فصلت: ١٧]، وقولِه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

النَّوعُ الثَّالث من الهدايةِ: هدايةُ التَّوفيقِ والإلهامِ، وهي الهدايةُ المستلزمةُ للاهتداءِ، فلا يتخلَّف عنها، فهي علَّةٌ تامَّةٌ موجبةٌ لمعلولِها، وهي المذكورةُ في قولِه تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧]، وفي قولِه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]، وقولِه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾[الأنعام: ١٢٥].

والمرادُ بهذا الهُدَى جعلُ الهُدَى في القُلوبِ، ومع حصولِه يجبُ الفعلُ للمأمورِ، والتَّركُ للمحظورِ.

النَّوعُ الرَّابع: غايةُ هذه الهدايةِ، وهي الهدايةُ إلى الجنَّةِ والنَّارِ، إذا سبقَ إليهما أهلُهما، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ [يونس: ٩]، وقال أهلُ الجنَّة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣].

فقولُه تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ طلبٌ للنوعين الثَّاني والثَّالثِ خاصةً، وهما: هدايةُ [(١)] البيانِ، وهدايةُ التَّوفيقِ[(٢)].

وههُنا سؤالٌ مشهورٌ، وهو أنَّ المؤمنين مهتدون بالبيانِ والتَّوفيقِ، فكيف يسألون الهدايةَ؟

وأجابَ عنه كثيرٌ من النَّاسِ بأنَّهم سألوا التَّثبيتَ عليها، وجوابُه الصَّحيحُ: **أنَّ الهدايةَ التَّامة لا تحصُلُ بدونِ أمورٍ ثلاثةٍ**، فمن كملَت له حينئذٍ احتاجَ إلى

---

(١) كلمة (هداية) مكررة، فحذفت الثانية.

(٢) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٤٥-٤٤٩).

سؤالِ الثَّباتِ عليها :

أولُها : أن يكونَ عالماً بتفاصيلِ كلّما يَحتاجُ إليه علماً ، وعملاً ، واعتقاداً ، وتمييزِ ما يحبُّه الله ، ويأمرُ به ، ويرتضيه ، وما يسخطُه ، وينهى عنه ، في جزئيةٍ جزئيةٍ ، فإنَّ الشُّبهاتِ كثيراً ما تعرضُ في هذا.

وثانيها : أن يكونَ مريداً لجميعِ ما يحبُّه الله منه أن يفعلَه ، عازماً عليه ، ومريداً لتركِ جميعِ ما نهَى عنه ، عازماً على تركِه بعد حضورِه ببالِه مفصلاً ، فإنَّ الشَّهواتِ كثيراً ما [ ][1] عن هذه الإرادةِ بعد حصولِ العلمِ.

وثالثها : أن يكونَ قائماً بذلك فعلاً وتركاً ، ومتى نقصَ شيءٌ من ذلكَ نقصَ من تمامِ هدايتِه بحسبِه.

فإذا حصلَت له هذه الأنواعُ الثَّلاثة ، فهو محتاجٌ حينئذٍ إلى سؤالِ التَّثبيتِ عليها في المستقبلِ ، ويحتاجُ أيضاً إلى هدايةٍ في الذُّنوبِ الماضيةِ بتلافيها بالتَّوبةِ والحسناتِ الماحيةِ.

ومعلومٌ أنَّ اجتماعَ هذه الأمورِ الثَّلاثةِ بتفاصيلِها علماً وإرادةً وعملاً متعذرٌ جداً ، فلا جرمَ كان كلُّ أحدٍ محتاجاً إلى سؤالِ الهدايةِ ، ولذلك وجبَ على كلِّ مسلمٍ أن يسألَ الله ذلك في كلِّ صلاةٍ مفروضةٍ ؛ لشدةِ الحاجةِ إلى هذا الدُّعاءِ ، ولولا أنَّ غيرَه لا يقومُ مقامَه لم يكن هو المفروضُ على الأمَّةِ في صلواتِهم[2].

والإنسانُ مع إيمانِه وتقواه لا يزال يترقى في مراتبِ الهدايةِ فكلّ ما حصلَ للعبدِ في الدُّنيا من مزيدِ الإيمانِ والمعارفِ والعلومِ والأعمالِ الصَّالحةِ فهو

---

(١) كلمة لم أتمكن من قراءتها ، ولعلها : (تصرف) أو (تصد)، والله أعلم.

(٢) وازن هذا بكلام ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٤ رقم : ٢٤)، وانظر : «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٤٨-٤٥٠).

من الهدايةِ، ومراتبُ المعرفةِ والعلمِ بالله لا تتناهَى، فلذلك كان النَّبيُّ ﷺ يسألُ الله الهُدى في كلِّ أحوالِه، وكان من دعائِه: «**ربِّ أعنِّي ولا تعن عليَّ، وانصرنِي ولا تنصر عليَّ، وامكر لي ولا تمكر عليَّ، واهدنِي ويسِّر الهُدى لي، وانصرنِي على من بغَى عليَّ، ربِّ اجعلنِي لك ذكَّاراً، لك شكَّاراً، لك رهَّاباً مطواعاً، لك مُخبتاً، إليك أوَّاهاً منيباً، ربِّ تقبل توبتِي، واغسل حَوبتِي، وأجب دعوتِي، وثبِّت حجتِي، واهدِ قلبِي، وسدِّد لسانِي، واسلل سَخيمةَ صدري**»[١].

ومن دعائِه: «**اسألكَ الهُدى، والتُّقى، والعفافَ، والغنَى**»[٢].

❖ ❖ ❖

وأمَّا الصِّراطُ فاختلفَ في معناه فقيل: هو الطَّريقُ، والصَّحيحُ أنَّه أخصُّ من الطَّريقِ فهو طريقٌ خاصٌّ.

ثم قيل: هو الطَّريقُ الواضحُ، وقيل: المستقيمُ، فعلى هذا وصفُه بأنَّه مستقيمٌ صفةُ توضيحٍ لا تخصيصٍ، وحكَى ابنُ جَريرٍ[٣] الإجماعَ على أنَّه الطَّريقُ الواضحُ الذي لا اعوجاجَ فيه.

وقيل: هو الطَّريقُ المذلَّلُ الذي يسهلُ سلوكُه بغير مشقةٍ. قاله العَسكريُّ[٤].

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥١٠)، والترمذي (٣٥٥١)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٦٨)، وابن ماجه (٣٨٣٠) من حديث ابن عباس، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٢١) من حديث ابن مسعود.

(٣) «جامع البيان» (١/ ١٧٠).

(٤) «الفروق اللغوية» (٢٩٨).

وقيل: بل هو جامعٌ لهذه الصِّفاتِ كلِّها، وأُتي به معرفاً لأنَّه معهودٌ ذهنيٌّ خارجيٌّ، فعادَ الطَّلبُ إليه بعينِه بخلافِ ما إذا نُكِّرَ.

وقد تكلَّم النَّاسُ في تفسيرِ الصِّراطِ المستقيمِ، فقيل: إنَّه القرآنُ، وقيل: الإسلامُ، وقيل - عن ابن مسعودٍ[1] -: هو ما تركنَا عليه النَّبيُّ ﷺ[2]، وقيل: هو طريقُ أبي بكرٍ وعمرَ.

وكلُّه حقٌّ، وحقيقةُ ذلك أنَّه دين الله الذي لا يقبل من أحدٍ سواه، وهو الذي بعثَ به رسلَه وأنزلَ به كتبَه، وكلُّ الطُّرقِ مسدودةٌ إلى الله سواه، فلا يُوصَلُ إلى الله من غيرِه، وهو حقيقةُ شهادةِ (أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّداً رسولُ الله)، فشهادةُ (أن لا إله إلا الله) تقتضِي أن لا يعبدَ سواهُ، و(أنَّ محمداً رسولُ الله) تقتضِي أن لا يُطاع سواهُ، وهو الهدى ودينُ الحقِّ، وهو معرفةُ الحقِّ والعملُ به، ومعرفةُ ما بعثَ الله به رسولَه، والقيامُ به.

والدِّينُ كلُّه مجموعٌ في قولِك: [اعمل بالله، ولله][3]، وعن الله، لا لك، ولا بك، ولا عنك، فما لا يكونُ بالله لا يكونُ، وما لا يكونُ لله لا ينفعُ ولا يدومُ، وما لا يكونُ عن الله لا يحصلُ له قبولٌ.

---

(١) ذكر ابن رجب نص كلام ابن مسعود في «شرح حديث: مثل الإسلام...»، وصدره بصيغة التمريض: (يروى).

(٢) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (٩/ ٦٧١) من طريق معمر عن أبان أن رجلا قال لابن مسعود...الخ، وأبان بن أبي عياش متروك، وهو لم يدرك ابن مسعود، وحكم ابن رجب على أبان بأنه متروك في مواضع من كتبه، وترجم له في «شرح العلل» (١/ ١٣٢).

(٣) في الأصل: (اعمل لله، وبالله)، والصواب ما أثبت حتى يتسق مع التقسيم الآتي، والله أعلم.

فالأولُ: هو الاستعانةُ، والثَّاني: هو الإخلاصُ، والثَّالثُ: اتباعُ السُّنَّةِ.

فما لم يُعن اللهُ العبدَ فلا طاقةَ له على شيءٍ.

وما لم يقصد بالعملِ وجهَ اللهِ وحده، فلا ينفعُ ولا يدومُ؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ خلا اللهِ باطلٌ، والباطلُ هو المعدومُ، أو الموجودُ الذي لا ينفعُ، ولا يبقَى، فإنَّ ما سوى اللهِ يفنَى، فإذا فنِي فنِي متعلقُه، ولهذا قال مالكٌ: وطَّاؤا ووطَّأنا ويبقَى ما كانَ للهِ.

وما لم يكن على السُّنة، فهو غيرُ مقبولٍ، كما قالَ الفُضيلُ في أخلصِه وأصوبِه[1].

❖ ❖ ❖

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخلاص والنية» (٢٢)، ولفظه: (عن الفضيل بن عياض: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ قال: أخلصه وأصوبه، قال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً، والخالص: إذا كان لله، والصواب إذا كان على السنة).

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ بدلٌ من ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلمُستَقِيمَ﴾ ، وهو بدلٌ مطابقٌ، وهو المسمَّى ببدلِ كلٍّ من كلٍّ، وهو من قسمِ المعارفِ المبدلَة من المعارفِ، فالمُبدَل: هو ذكرُ الصِّراطِ، ووصفُه بالاستقامة في نفسِه، والبَدَلُ: هو ذكرُه بوصفِ أهلِه السَّالكين عليه، وهم المنعم عليهم.

فإنَّ الطَّريقَ قد يكونُ مستقيماً ولكن يحصلُ لسَّالكِه استيحاشٌ من قلَّة سالكِيه، فإنَّ النُّفوسَ مجبولةٌ على التَّأسِي، وعلى الوحشةِ من التَّفردِ، فالبَدَلُ المذكورُ يُزيلُ هذا الاستيحاشَ بذكرِ السَّالكين عليه، وهم الذين أنعمَ الله عليهم من النَّبيين والصِّدِّيقين والشُّهداءِ والصَّالحين، فلا يَستوحشُ السَّالكُ -في زمانِه- على هذا الطَّريقِ، فإنَّه وإن كان أهلُه في وقتٍ قليلاً، فإنَّ رفقاءَه في الحقيقةِ هم خيرُ الخلقِ وأفضلُهم وأشرفُهم، وهم هؤلاءِ الأربعة أصناف.

ومن هُنا قال الفُضَيلُ: اسلكْ طريقَ الهُدى ولا يَضرُّك قلَّةُ السَّالكينَ، وإيَّاكَ وطُرق الضَّلالةِ، ولا تغتَر بكثرةِ الهالكينَ.

ومن هذا المعنى أيضاً: تفسيرُ الجماعةِ والوحدةِ والفرقةِ، فالجماعةُ: هي ما كان عليه خِيارُ الخلقِ من هذه الأمةِ، وإن تركَه النَّاسُ بعدَ ذلك، فمن تَمسك بما كان عليه الصَّدرُ الأوَّل من هذه الأمَّةِ = فهو المتمسكُ بالجماعةِ، وإن كان في وقتِه منفرداً بسلوكِ طريقِه، ومن وافق أهلَ بلدِه أو وقتِه وكانوا على غير ما كانَ عليه القرونُ المفضَّلَة = فهو منفردٌ وخارجٌ عن الجماعةِ وإن كَثُرَ موافقُوه في وقتِه في القولِ والعملِ.

ومنه قولُ معاذٍ لعمرِو بنِ ميمونٍ: إنَّ جمهورَ الجماعةِ(١) الذين فارقُوا

(١) في «الباعث»: (الناس)، وما هنا موافق لما في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة».

الجماعةَ، الجماعةُ ما وافقَ الحقَّ وإن كنتَ وحدَك[١].

كذا ذكرَه أبو شَامةَ، وإنما هو: قال[٢] عَمْرو بن ميمونٍ لعبدِالله بنِ مسعودٍ، وهو في حديثِ الأُمراءِ الذينَ يؤخِّرون الصَّلاةَ عن وقتِها[٣].

ومنه قولُ ابنِ المباركِ -وقد سُئلَ عن السَّوادِ الأعظم، الذي أُمرنا أن نكونَ معه من هو؟- فقال: أبوحَمزةَ السُّكَّرِيُّ[٤].

وسُئل عنه إسحاقُ [ ][٥] فقال: محمدُ بنُ أَسْلَمِ الطُّوسِيُّ[٦].

ومعنى هذا: أنَّ العصرَ إذا كان فيه إمامٌ عارفٌ بشريعةِ النَّبيِّ ﷺ، وهديِه، وطريقتِه، قولاً وعملاً واعتقاداً، وهو داعٍ إلى ذلك، فهو الجماعةُ، وهو الإجماعُ، والسَّوادُ الأعظمُ، وهو سبيلُ المؤمنين، الذي من اتبعَ غيرَه ولَّاه الله ما تولَّى، وأصلاه جهنمَ وساءت مصيراً.

وفي وصفِ أهلِ الصِّراطِ بأنَّهم أهلُ النِّعمةِ فوائدُ:

منها: أنَّه إذا تصوَّر الدَّاعي أنَّ أهلَ هذا الصِّراطِ هم المخصوصون بإنعامِ الله، وأنَّهم الأنبياءُ، والصِّدِّيقون، والشُّهداءُ، والصَّالحُون = كان ذلكَ حاملاً

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٦٠).

(٢) كذا.

(٣) الذي وقفت عليه في كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث» لأبي شامة (ص: ٢٠) أن القائل لعمرو بن ميمون هو ابن مسعود، فلعل في نسخة المؤلف من «الباعث» خللاً، أو يكون ذلك في كتاب آخر، والله أعلم.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٣٩)، وتصحف في مطبوعتها (السكري) إلى (السكوني).

(٥) بياض بالأصل بمقدار كلمتين، ولعلها: (ابن راهويه).

(٦) «حلية الأولياء» (٩/ ٢٣٩).

له على شدَّة الاعتناءِ بهذا الدُّعاءِ، وطلبِه بحرقةٍ، وفاقةٍ إليه.

ومنها: أن يستأنسَ بموافقةِ هؤلاء في الطَّريقِ، ولا يَستوحشُ من تفرُّدِه في وقتِه بسلوكِه.

ومنها: أنَّ الدَّاعِي بذلك مصدِّقٌ بمضمونِ هذا الدُّعاءِ ومعتقدٌ له، وأنَّه لا طريقَ إلى الله إلا على هذا الصِّراطِ الذي سَلَكَه أهلُ النِّعمةِ، وهذا إيمانٌ من الدَّاعِي وتصديقٌ منه بأخبارِ الله، والإيمانُ المقترنُ بالدُّعاءِ وسيلةٌ إلى قبولِ الدُّعاءِ وإجابتِه.

وقد تضمَّنت الآيةُ انقسامَ الخلقِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ؛ وهم: المنعمُ عليهم، والمغضوبُ عليهم، والضَّالون، فإنَّ كلَّ أحدٍ إمَّا أن يكونَ عالماً بالحقِّ الذي شرعَه الله تعالى متَّبعاً له، أو عالماً به غيرَ متَّبعٍ له، أو غير عالمٍ به ولا متَّبعٍ له.

فالأوَّلُ: هو المنعمُ عليه، **والثَّاني**: مغضوبٌ عليه، **والثَّالثُ**: ضالٌّ.

وقد اختلفَ العلماءُ في تفسيرِ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾:

فعن الضَّحاكِ عن ابنِ عبَّاسٍ قال: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بطاعتِك وعبادتِك، من ملائكتِك، وأنبيائِك، والصِّديقين، والشُّهداءِ، والصَّالحين[(١)].

وعن الرَّبيعِ بنِ أنسٍ قال: هم النَّبيون[(٢)].

وعن ابنِ جُريجٍ عن ابنِ عبَّاسٍ: هم المؤمنون[(٣)].

---

(١) أخرجه الطبري (١/ ١٧٧)، وابن أبي حاتم (١/ ٣١).

(٢) أخرجه الطبري (١/ ١٧٨).

(٣) أخرجه الطبري (١/ ١٧٨).

وكذا عن مُجاهدٍ[(١)].

و[عن][(٢)] عبدِالرَّحمن بنِ زيدٍ: هم النَّبيُّ ﷺ، ومن معَه[(٣)].

وعن وكيعٍ: هم المسلمون[(٤)].

وكلُّه حقٌّ، لكن منهم من ذكرَ بعضَ أهلِ النِّعمةِ، ومنهم من ذكرَ كلَّهم.

❖ ❖ ❖

وأمَّا ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فهم اليهودُ، و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ النَّصارَى. كذا رُوي عن ابنِ مسعودٍ[(٥)]، وابنِ عبَّاسٍ[(٦)]، وقالَه خلقٌ كثيرٌ من المفسِّرين.

قال ابنُ أبي حاتِمٍ: لا أعلمُ بين المفسِّرين فيه اختلافاً[(٧)].

وفي حديثِ عَدِيِّ بنِ حاتِمٍ عن النَّبيِّ ﷺ في قصَّةِ إسلامِ عَدِيٍّ: أنَّ المغضوبَ عليهم: اليهودُ، وأنَّ الضَّالين: النصارَى. خَرَّجه الإمامُ أحمدُ[(٨)] والتِّرمذيُّ[(٩)].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (١/ ٣١).

(٢) زيادة يقتضيها السياق؛ لأن المنقول عن مجاهد هو ما جاء عن ابن عباس من رواية ابن جريج.

(٣) أخرجه الطبري (١/ ١٧٨).

(٤) أخرجه الطبري (١/ ١٧٨).

(٥) أخرجه الطبري (١/ ١٨٨، ١٩٦).

(٦) أخرجه الطبري (١/ ١٨٨-١٨٩، ١٩٦) وابن أبي حاتم (١/ ٣١) من طرق عنه.

(٧) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣١).

(٨) «المسند» (١٩٣٨١).

(٩) «الجامع» (٢٩٥٣، ٢٩٥٤) وقال: (حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث سماك ابن حرب).

ورُوي حديثُ عَدِيٍّ هذا من طُرُقٍ شَتَّى عنه بألفاظٍ متعدِّدةٍ.

وفيه حديثٌ آخرُ رواه عبدُالرَّزَّاقِ[(١)] عن عبدِالله بنِ شَقِيقٍ مُرسلاً، ورواهُ ابنُ مَرْدُويه[(٢)] عنه عن أبي ذَرٍّ مَرفوعاً.

وهذا يدلُّ على حَصْرِ أهلِ الضَّلالِ في النَّصارَى دونَ غيرِهم من المجوسِ والمشركين، وذلك لأنَّ المجوسَ والمشركين لا ريبَ أنَّه لا دين لهم، ولا كتاب، ولا رسول، وإنَّما المدَّعي للدِّينِ والكتابِ والرَّسولِ هم أهلُ الكتابين، وهم يعتقدون أنَّهم على صراطٍ مستقيمٍ، دِيناً وعَمَلاً، ولهذا كان مَنْ قَتَلُوه له أجرُ شهيدينِ.

ولأنَّهم كان لهم صراطٌ مستقيمٌ حيث كان دينُهم قويماً، ثم خَرجُوا عنه حيث بُدل ونُسخ، وهذا المعنى منتفٍ عن غيرِهم، فنحنُ نسألُ الله هدايةَ الصِّراطِ الذي لا تبديلَ فيه ولا نَسخ، فلذلك احتجنا إلى سؤالِ الهدايةِ إلى الصِّراطِ المستقيمِ الذي لم يسلكُوه، إمَّا عمداً، وإمَّا جهلاً به.

وهذا المستدلُ به على أنَّ المجوسَ لا كتابَ لهم، وهو الصَّحيحُ.

وهذه الأمَّة قد هداهَا الله لما أضلَّ عنه أهلَ الكتابين، كما في حديثِ الجمعةِ.

وإنَّما وصفَ اليهودَ بالغضبِ، والنَّصارى بالضَّلالِ، وإن كان الغَضَبُ

---

(١) «تفسير عبدالرزاق»(١/ ٣٧) عن معمر عن بديل عن عبدالله بن شقيق عمن سمع النبي ﷺ، وقال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ١٤٢): (وقد رواه الجريري وعروة وخالد الحذاء عن عبدالله بن شقيق فأرسلوه) ا.هـ.

(٢) عزاه له أيضا ابن كثير في «تفسيره» (١/ ١٤٢) -وساق طرف إسناده-، والسيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٨٥).

والضَّلالُ متلازمينِ إلا أنَّ كلَّ طائفةٍ نُسبت إلى أخصِّ أوصافِها وأشهرِها به.

وقد وصفَ الله تعالى اليهودَ بالغضبِ في مواضع من كتابِه، كما في قولِه: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍۚ﴾ [البقرة: ٩٠] فوصفَهم بالغضبِ المكرَّرِ؛ لكفرِهم عناداً وبغياً وحسداً، أن حَسَدُوا النَّبيَّ ﷺ على ما أتاه الله من فَضْلِه في الدُّنيا والآخرةِ من الكرامةِ، كما قال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦۖ﴾ الآية [النساء: ٥٤].

وأمَّا النَّصارى فوصفَهم بالضَّلالِ، كما في قولِه تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧] وهذا في سياقِ ذكرِ النَّصارَى، فوصفَهم بالضَّلالِ المكرَّرِ، كما وصفَ اليهودَ بالغضبِ المكرَّرِ، فإنَّ النَّصارَى ضلُّوا في نفسِ مطلوبِهم وفي طريقِه؛ فإنَّهم عبدُوا من لا تَجوزُ عبادتُه من البشرِ، وتَعبَّدُوا بما لا يجوزُ التَّعبدُ به من الطُّرقِ، فضلُّوا في الطَّريقِ، وفي المعبودِ، وأضلُّوا غيرَهم، كما أنَّ اليهودَ تكرَّر غيُّهم وعنادُهم وحَسَدُهم وبغيُهم.

ولهذا جاءَ في حديثِ زيدِ بنِ عَمْرِو بنِ نُفيلٍ - الذي خَرَّجه البُخاريُّ(١) -: أنَّه لما خرجَ يطلبُ الدِّينَ أتَى حَبراً من اليهودِ، فقال له: إنَّك لا تدخلُ في دينِنا حتَّى تأخذَ بنصيبِك من غضبِ الله، و[قالَ له](٢) عالمُ النَّصارى: إنَّك لا تدخلُ في دينِنا حتَّى تأخذَ بنصيبِك من لعنةِ الله.

واللعنةُ هي البعدُ، وهي مناسبةٌ للضَّلالِ؛ لأنَّ الضَّلالَ عن الصِّراطِ

---

(١) «الجامع الصحيح»(٣٨٢٧)

(٢) في الأصل: (وقاله).

المستقيمِ بُعْدٌ عنه، وهو مستلزمٌ للبعدِ عن الرَّحمةِ.

فاليهودُ: إنَّما أُتوا من فسادِ الإرادةِ، والحسدِ، وإيثارِ ما كان لهم على قومِهم من الرِّياسةِ، وما بأيديهم من السُّحتِ، فخافُوا أن يذهبَ ذلك بإسلامِهم، فكانوا يَكتمُون الحقَّ مع علمِهم به، ويُحرِّفُونَه، ويَفترُون على الله الكذبَ، ويقتلُون الأنبياءَ والرُّسلَ مع علمِهم بحالِهم، ويقتلونَ اتباعَ الرُّسلِ، وهم الذين يأمرون بالقسطِ من النَّاسِ، وكانوا يَعرفُون أنَّ محمَّداً رسولُ الله كما يَعرفُون أبناءَهم، لكن منعَهم من اتّباعِه الكبرُ والحسدُ، إبقاءً على رياستِهم ودينِهم، وتعظيماً لأسلافِهم وآبائِهم، فهذه ذنوبُهم التي وبَّخَهم الله بها في القرآنِ.

وأمَّا النَّصارَى: فدينُهم الجهلُ والضَّلالُ، الذي هو عدمُ العلمِ بالحقِّ.

وأمَّا الذين أنعمَ الله عليهم: فهم الذين سَلِمُوا من هذين الوصفينِ، فإنَّهم عَلِمُوا الحقَّ واتبعُوه وانقادُوا له، فلذلكَ لم ينجُ غيرهم، فلا يكونُ العبدُ على الصِّراطِ المستقيمِ حتَّى يكون عالماً بالحقِّ في جميعِ أقوالِه وأحوالِه وأعمالِه، ومتَّبعاً لذلك منقاداً له، ومن جَهِلَ الحقَّ، أو عَرَفَه وعَمِلَ بخلافِ مقتضى علمِه ففيه من خِصَالِ الغضبِ والضَّلالِ بحسبِ ذلك، ولهذا قال سفيانُ بنُ عُيينَةَ وغيرُه من السَّلفِ: من فَسَدَ من علمائِنا ففيه شَبَهٌ من اليهودِ، ومن فَسَدَ من عُبَّادِنا ففيه شَبَهٌ من النَّصارَى.

فإنَّ أخلاقَ اليهودِ - كما تقدَّم -: كتمانُ ما أنزلَ الله، وتحريفُه، والافتراءُ عليه، إذا كان في ذلك غرضٌ فاسدٌ، وهذا ظاهرٌ فيمن شابهَهم من علمائِنا، ومن فَسَدَ من العُبَّادِ أشبَه النَّصارى في تعبدِه بهواه، من غير تقيّدٍ بما شرعَه الله، وغلَا في الشُّيوخِ فأنزلَهم منزلةَ الرُّبوبيَّةِ، وأطاعَهم في كلِّ ما أَمرُوا به مطلقاً، وجاوزَ ذلك إلى نوعٍ من الحلُولِ والاتحادِ، إلى غيرِ ذلك من خِصَالِ

النَّصارَى الذَّميمةِ[1].

ومما ينبغي أن يعلم: أنَّ هذه الأمَّةَ وَسَطٌ عَدلٌ خِيارٌ، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] فدِينهم وسطٌ بين الغالِي والجافِي، ولذلك يقال: إنَّ موسى عليه السَّلام بُعِثَ بشريعةِ الجلالِ، والمسيحَ عليه السَّلام بُعِثَ بشريعةِ الجمالِ، ومحمَّدٌ ﷺ بُعِثَ بشريعةِ الكمالِ، الجامعةِ بين الشَّريعتين، والآخذةِ بمحاسنِ الملَّتينِ[2].

ولهذا يَغلِبُ على التَّوراةِ الشِّدةُ والانتقامُ، ويَغلِبُ على الإنجيلِ الرِّفقُ واللينُ، والقرآنُ يجمعُ بين الأمرينِ، ويضعُهما في موضعِهما، كما قال تعالى في وَصْفِ أصحابِ محمَّدٍ ﷺ: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

واليهودُ والنَّصارَى يصفون الله بالنَّقائصِ، والمسلمون يَنفون عن الله النَّقائصَ، ويُثبتونَ له صفاتَ الكمالِ.

واليهودُ أهانَت الأنبياءَ وقتلُوهم، والنَّصارَى غَلَوا فيهم وعبدُوهم، والمسلمون توسَّطُوا فأعطوهم حقوقَهم.

واليهودُ يزعمُون أنَّ ما شرعَه الله تعالى لا ينسخُه أبداً، والنَّصارَى يزعمُون أنَّ لأحبارِهم ورهبانِهم نسخ شرائعِهم، والمسلمُون يقولُون: ما أمرَ الله به لا ينسخُه إلا الله، فله الخلقُ والأمرُ، فكما لا يخلقُ غيره، لا يأمرُ غيره.

واليهودُ يبالغُون في طهارةِ أبدانِهم مع نجاسةِ قلوبِهم، والنَّصارَى يدينُون بالنَّجاسَاتِ، والمسلمُون وسطٌ، يطهِّرُون أبدانَهم طهارةً وسطاً، ويبالغُون في تطهيرِ قلوبِهم.

---

(١) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٣٥-٤٤١).

(٢) انظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (٢/ ٤٥٧-٤٥٩).

واليهودُ يحرِّمُون كثيراً من الطَّيباتِ، والنَّصارَى يستحلُّون الخبائثَ، والمسلمُون يُحلُّون الطِّيباتِ، ويُحرِّمُون الخبائثَ.

واليهودُ يعلَمُون ولا يعمَلُون، فعندهم عِلْمٌ لكن بلا عَمَلٍ صَالِحٍ، ولا أخلاقٍ زكيَّةٍ، فهم مغضوبٌ عليهم، والنَّصارَى يعمَلُون ولا يعلَمُون، فعندهم عَمَلٌ وأخلاقٌ بلا معرفةٍ، فهم ضالُون، والمسلمُون عندهم العِلْمُ والعَمَلُ، فهم أهلُ الصِّراطِ المستقيمِ(١).

❖ ❖ ❖

لمَّا قَسَم تعالى الخَلْقَ إلى هذه الأقسامِ الثَّلاثةِ: ذَكرَ المنعمَ عليهم وفاعلُ الإنعامِ، وذَكرَ المغضوبَ عليهم، فلم يذكر فاعلَ الغضبِ، وكذلك الضَّالين، **وفي هذا عِدَّةُ فوائد:**

أحدُها: أنَّ هذا جاءَ على طريقةِ القرآنِ المألوفةِ، من أنَّ أفعالَ الإحسانِ والرَّحمةِ والجُودِ تُضافُ إلى الله تعالى، فيذكر فاعلَها منسوبةً إليه، ولا يَبْنِي الفعلَ معها للمفعولِ، فإذا جاءَ إلى ذِكْرِ أفعالِ العدلِ والجزاءِ والعقوبةِ حذفَ الفاعلَ وبنَى الفعلَ معها للمفعولِ، فيُضافُ إلى اسمِه سبحانَه أشرفَ مسمَّى أفعالِه، وهو الفضلُ دون العدلِ، ولهذا نظائرُ كثيرة في القرآنِ:

منها: قولُه عن الخليلِ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨ - ٨٠]، وقولُه عن الجنِّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

الفائدةُ الثَّانية: أنَّ ذكرَ فاعلِ النِّعمةِ يتضمَّنُ الذِّكْرَ والشُّكرَ، وهما أصلان

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح» لابن تيمية (٣/ ١٠٠-١٠٦).

عظيمان؛ لأنَّ ذِكْرَ النِّعمةِ شكرٌ، وذِكْر المنعمِ شكرٌ.

الفائدةُ الثَّالثة: [ ][1]، قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فأُضيفت النِّعمُ إليه، وأمَّا الغضبُ على من يستحقُّ الغضبَ فإنَّه يكونُ من اللهِ، وملائكتِه، وأنبيائِه، ورسلِه، وعبادِه المؤمنين، فإنَّهم يغضبُون لغضبِ الله، فناسبَ إبهام فاعلِ الغضبِ لذلك.

الفائدةُ الرَّابعة: أنَّ في حذفِ فاعلِ الغضبِ من الإشعار بإهانة المغضوبِ عليه، وتحقيرِه، وتصغيرِ شأنِه، ما ليسَ في ذِكْرِه، وفي ذِكْرِ فاعلِ النِّعمةِ من إكرامِ المُنعمِ عليه، والإشادةِ لذكرِه، ورفعِ قدرِه، ما ليسَ في حذفِه.

فإذا قيلَ فيمن أكرمَه ملك عظيمٌ وشرَّفَه ورفَع قدرَه: هذا الذي أكرمَه السُّلطانُ، وعظَّمَهُ، وأعطَاهُ = كان ذلك أبلغ من قولِك: هذا الذي أُكرِم وأُعطِي، وقولُك في حقٍّ من أُهين وسُخِطَ عليه: هذا المهانُ المسخوطُ = أبلغ في الاحتقارِ من قولِك: هذا الذي سَخِطَ السُّلطانُ عليه[2].

❖ ❖ ❖

فإن قيلَ: لم ذَكَرَ أهلَ الغضبِ باسمِ المفعولِ، وأهلَ الضَّلالِ باسمِ الفاعلِ؟

قيل: لأنَّ الغضبَ لا يفعلُه الإنسانُ بنفسِه، وإنَّما يُفعلُ به، بخلافِ الضَّلالِ، فإنَّه هو اكتسبَه واختارَه، كما قالَ تعالَى: ﴿فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى

---

(١) بياض بالأصل بمقدار ثلاث كلمات، ولعل محل البياض: (أن الله سبحانه هو المنفرد بالنعم) كما في «مدارج السالكين» لابن القيم (١/ ٣٦).

(٢) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٣٥-٣٦)، و«بدائع الفوائد» كلاهما لابن القيم(٢/ ٤٢٠-٤٢٣).

﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، ولهذا استحقُّوا العقوبةَ عليه، وفي هذا دلالةٌ على أنَّ للعِبادِ فعلاً وقدرةً، كما في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (١).

❖ ❖ ❖

وإنَّما قدَّم المغضوبَ عليهم على الضَّالين لوجُوهٍ:

منها: أنَّهم متقدِّمون عليهم في الزَّمانِ.

ومنها: أنَّ ذمَّهم هو الأصلُ، والضَّالون فرعٌ عنهم، فإنَّ الإنجيلَ فرعٌ على التَّوراةِ، وتابعٌ لها.

ومنها: أنَّهم الذين كانوا يلُون النَّبيَّ ﷺ من أهلِ الكتابين، فإنَّ اليهودَ كانوا جيران المدينةِ، وكان النَّصارَى نائين عنه، ولهذا أكثر ما يُخاطَبُ في القرآنِ اليهودُ.

ومنها: أنَّ اليهودَ أشدُّ كفراً من النَّصارَى وأغلظُ؛ لأنَّ كفرَهم عن عِنَادٍ وبغيٍ، ولذلكَ استحقُّوا الغضبَ عليه، فالتَّحذيرُ من سلوكِ سبيلِهم والبعد منها أهمُ وأحقُّ بالتَّقديمِ، فإنَّه ليسَ عقوبة مَنْ عَلِمَ وعانَدَ كعقوبةِ من جَهِلَ.

ومنها: أنَّ المغضوبَ عليهم ضِدُّ المنعمِ عليهم؛ إذ الغضبُ ضِدُّ الإنعام؛ فلذلكَ قَرَنَ بينهُما، فإنَّ هذه السُّورة مثانِي، والمثانِي هو ما يُذكر فيه الشيءُ ومقابلُه (٢).

❖ ❖ ❖

وقولُه تعالى: ﴿غَيْرِ﴾ قرأ الأكثرون بكسرِ الرَّاءِ، ورُوي عن ابنِ كثيرٍ أنَّه

---

(١) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٤٢-٤٤٣).

(٢) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٤١-٤٤٢).

قرأ بالنَّصبِ[١] وعلى القِراءةِ المشهورةِ ففيها قولان:

أحدُهما: بدلٌ، فيكونُ قولُه: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بدلاً من قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾.

ورُدَّ بوجوهٍ:

الأَوَّلُ: أنَّ البدلَ هو المقصودُ بالذِّكرِ دون ما قبلَه، فإنَّه كالتَّوطئةِ والتَّمهيدِ له، وهذا لا يصلُح ههُنا؛ لأنَّ المقصودَ بالذِّكرِ هو ذكرُ المنعمَ عليهم، فكيفَ يكونُ ما بعدَه بدلاً؟ فيكونُ هو في نِيَّةِ الطَّرحِ.

والثَّاني: أنَّ البدلَ لو اقتصرَ عليه دونَ ما قبلَه لكانَ الكلامُ مستقيماً، وهُنا لو اقتصرَ على قولِه: (صراط غير المغضوب عليهم ولا الضالين) لم يَحصل به تمامُ المقصودِ على ما لا يَخفَى، إذ المقصودُ وَصْفُ الصِّراطِ بأنَّه صِرَاطُ المنعَمِ عليهم، المغاير لأهلِ الغضبِ والضَّلالِ.

والثَّالثُ: أنَّ لفظةَ (غير) لا يُعقلِ ورودُها بدلاً، وإنَّما تردُ استثناءً أو بدلاً أو حالاً؛ لأنَّها لم تُوضع مستقلةً بنفسِها، بل تابعةً لغيرِها، ولهذا لا يُقال: جاءنِي غير زيد، ومررتُ بغير عمرٍو، إلا قليلاً، والبدلُ لا بُدَّ أن يكونَ مستقلاً بنفسِه؛ لأنَّه المقصودُ، والأَوَّلُ وسيلةٌ إليه، بخلافِ حالِ الصِّفةِ مع الموصوفِ.

والقولُ الثَّاني - وهو المشهورُ- : أنَّها صفةٌ.

وأُورد عليه: أنَّ الصِّفةَ تابعةٌ للموصوفِ، و(غير) نكرةٌ، فكيفَ يُوصفُ بها المعرفة؟

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٩٠).

وأُجيب من وجهين:

أحدُهما: أنَّ (غير) هنا تعرَّفت بالإضافةِ، وهذا جوابُ من يقولُ إنَّها إذا وقعت بين متضادَين تعيَّنت بالإضافةِ، فاستفادَت التعريفَ لزوالِ إبهامِها حينئذٍ.

وسِرُّ ذلك: أنَّ (غير) هي نفس [ ](١) ما تكون تابعةً له، وضِدُّ ما هي مضافة إليه، فهي واقعةٌ على متبوعِها وقوعَ الاسمِ المترادِفِ على مرادفِه، فإذا كان متبوعُها نكرة لم تكن إلا نكرة، وإن أُضيفت، كما تقولُ: (رجل غيرك فعل كذا)، وإن كان متبوعُها معرفةً لم تكن إلا معرفة، كما إذا قُلتَ: (المحسن غيرُ المسيءِ محبوبٌ معظَّم)، ومنه هذه الآية.

فعلَى هذا القولِ هي معرفةٌ إن أتتَ بعدَ معرفةٍ، وإلا فلا، وعلى المعروفِ إن وقعتَ بين ضِدَّين تعرفَت وإلا فلا(٢).

وأمَّا على قراءةِ النَّصبِ ففيها قولَان مشهورَان:

أحدُهما: أنَّها حالِيةٌ، والمعنَى: صراطَ الذين أنعمتَ عليهم في حالِ كونِهم غيرَ مغضوب عليهم ولا ضالين.

وفيه نظرٌ، إذ المنعَم عليه لا يكونُ مغضوباً عليه ولا ضالاً، فلا يُمكن الجمعُ بينَهُما.

والثَّاني: أنَّه استثناء، وعلى هذا فهل هو استثناءٌ منقطعٌ أو متَّصلٌ؟ فيه قولان، وعليهما ينبني: هل المغضوبُ عليهم والضَّالون من المنعمِ عليهم أم لا؟

---

(١) في الأصل زيادة: (ما هي) والكلام مستقيم بدونها، فكأنها مقحمة، والله أعلم.

(٢) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٢٩-٤٣٤).

ويتفرَّع من ذلك مسألةُ: الكافرِ هل عليه نعمةٌ؟

وفيه قولان معروفان، والصَّوابُ أنَّ النِّعمةَ على الكافرِ نعمةٌ مقيَّدةٌ لا عامَّة مطلقة، وقد بيَّن الله النَّوعين في قولِه: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ﴾ إلى قوله: ﴿كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥ - ١٧] فأثبتَ الكرامةَ ونفاهَا باعتبارين، فكذلك النِّعمةُ، فهي نعمةٌ مقيدةٌ على الكافرِ؛ لكونِه بدَّلها كفراً، فصارت نقمةً في حقِّه.

وأمَّا المؤمنُ فإنَّ النِّعمةَ عليه تامَّةٌ؛ لأنَّ نعمَه الدُّنيويَّةِ متصلةٌ بالنِّعم الأُخرويَّةِ، وإتمامُ النِّعمةِ يكونُ بغفرانِ الذُّنوبِ، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]، وقد استنبطَ القُرَظِيُّ من هذه الآية أنَّ الوُضوءَ مكفِّرٌ للذُّنوبِ، كما وردَت به الأحاديثُ الصَّحيحةُ، وأخذَه من قولِه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ الآية [الفتح: ١][1].

وفي التِّرمذيِّ[2] مرفوعاً: «**إنَّ تمامَ[3] النِّعمةِ: النَّجاةُ[4] من النَّارِ، ودخولُ الجنَّةِ**».

وأُورد على كونِه استثناءً أنَّه عطف عليه النَّفي، ولا يُعطفُ النَّفي على الاستثناءِ.

وأُجيب: بأنَّ الاستثناءَ فيه معنَى النَّفي، أو تكون (لا) زائدةً، لا نافيةً،

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٣/ ٢٥)، وقد أشار ابن رجب إلى هذا الاستنباط من محمد بن كعب القرظي في «لطائف المعارف» (ص: ٢٨٠)، و«اختيار الأولى» (ص: ٤٦).

(٢) من طريق أبي الورد بن ثمامة عن اللجلاج عن معاذ به، وقال الترمذي: (حديث حسن).

(٣) في «الجامع» للترمذي: (من تمام).

(٤) في «الجامع» للترمذي: (الفوز).

وحكى بعض الكوفيين أنَّه قال[١]: (غير) هنا حرفٌ لا اسمٌ، فلذلك عطف عليها (لا)، وردَّه ابنُ درستويه بأنَّ (غير) تُعرب، والحروفُ لا تُعربُ.

وفي النَّصبِ وجهٌ آخر: أن يكونَ صِفَةً على القطعِ، بمعنَى المدحِ، بإضمارِ ناصبٍ، نحو: أعني، أو أمدح.

❖ ❖ ❖

فإن قيل: فهلَّا قيل: غيرِ المغضوبِ عليهم وغيرِ الضَّالين، أو لا المغضوبِ عليهم ولا الضَّالين؟

قيل: أمَّا الأوَّل فقد قرأ عمرُ[٢]: (غيرِ المغضوب عليهم وغيرِ الضَّالين)، وأمَّا على القراءةِ المتواترةِ فعنه أجوبةٌ:

أحدُها: أنَّ (لا) أقلُ حروفاً.

والثَّاني: [أنَّ فيها][٣] تخلصاً من تكرَارِ اللَّفظِ.

والثَّالث: أنَّ النُّطقَ بلفظِ (غير) مرَّتين من غيرِ فصلٍ إلا بكلمةٍ واحدةٍ يثقلُ على اللّسانِ.

الرَّابع: أنَّ (لا) إنَّما يُعطفُ بها بعد النَّفي، فالإتيانُ بها مؤذنٌ بنفي الغضبِ عن أصحابِ الصِّراطِ المستقيمِ، كما نُفِيَ عنهم الضَّلالُ.

وأمَّا (غير) فهي وإن أفهمت هذا فلا ريبَ أنَّ (لا) أدخل في النَّفي منها،

---

(١) كذا.

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٩٢).

(٣) في الأصل: (أنها فيه).

فالإتيانُ بها بعد لفظةِ (غير) يحقِّقُ معنَى النَّفي في (غير) ويثبتُه[١].

وأمَّا الثَّاني، فجوابُه: أنَّ (لا) يُعطفُ بها بعدَ الإيجابِ، نحو: (جاءني زيدٌ لا عمرو)، ولفظةُ (غير) تابعةٌ لما قبلها، وهي صفةٌ -كما تقدَّم تقريرُه-، وإخراجُ الكلام هنا مخرجَ الصِّفةِ أحسن من إخراجِه مخرجَ العطفِ؛ لأنَّه [لو][٢] أُخرجَ الكلامُ مخرجَ العطفِ، وقيل: (صراط الذين أنعمت عليهم لا المغضوب عليهم) لم يُفد أكثر من نفي إضافةِ الصِّراطِ إلى المغضوبِ عليهم، كما هو مقتضَى العطف، فيكون إثباتاً للصِّراطِ للمنعمِ عليهم، ونفياً له عن المغضوبِ عليهم، [ ][٣] ولا الضَّالين، **فأفادَ ذلك شيئين**:

أحدُهما: أنَّهم منعمٌ عليهم.

والثَّاني: أنَّهم غير مغضوبٍ عليهم.

فأفادَ ما يفيدُه العطفُ مع زيادةِ الثَّناءِ عليهم ومدحِهم، فإنَّه تضمَّن صفتين: صفةً ثبوتيَّةً وهي كونهم مُنعَماً عليهم، وصفةً سلبيَّةً وهي كونهم غير مستحقين لوصفِ الغضبِ، وأنَّهم مغايرون لأهلِه، ولذلك جاءت (غير) صفةً، ولم تجيء استثنائيَّةً.

وفيه فائدةٌ أخرى: وهي أنَّ أهلَ الكتابِ ادَّعوا أنَّهم هم المنعم عليهم دون أهلِ الإسلامِ، فكأنَّه قيل [لهم][٤]: المنعمُ عليهم غيرُكم لا أنتم، وقيل للمسلمين: المغضوبُ عليهم غيرُكم لا أنتم، فالإتيانُ بلفظةِ (غير) في هذا

---

(١) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٤٥).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وانظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٢٨).

(٣) بياض في الأصل بمقدار نصف سطر، ولعله: (وأما قوله: (غير المغضوب عليهم)

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وهي في «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٢٨).

السياق أحسنُ وأدلُّ على إثبات المغايرة [ ] [١].

كما تقولُ: هذا غلامُ زيدٍ لا عمرو، وأكدت نفي الإضافةِ عن عمرٍو، بخلافِ قولِه: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فإنَّه يبين نفي صفةِ الغضبِ والضَّلالِ عنهم، كقولِك: غلامُ الفقيهِ غيرُ الفاسقِ ولا الكاذبِ، فكأنَّك جمعتَ بين إضافةِ الغلامِ إلى الفقيهِ دون غيرِه، وبين نفي الصِّفَةِ المذمومةِ عن الفقيهِ[٢].

❖ ❖ ❖

فإن قيل: لم أتى بلفظةِ (لا)؟ وهلَّا اكتفَى بواوِ العطفِ، فقيل: غير المغضوب عليهم والضَّالين؟

فالجوابُ: أنَّه له فوائدُ:

إحداها: أنَّ ذكرَ (لا) تأكيدٌ للنَّفي الذي تضمَّنتُه (غير)، فلولا ما فيها من معنَى النَّفي ما عُطِفَ عليها مع الواو[٣]، فصارَ ذلك في قوةِ (لا المغضوبِ عليهم ولا الضَّالين) أو: (غيرِ المغضوبِ عليهم وغيرِ الضَّالين).

الثَّانية: أنَّ المرادَ المغايرةُ الواقعةُ بين النَّوعين، وبين كلِّ نوعٍ بمفردِه، فلو لم يذكر (لا) وقيل: (غير المغضوب عليهم والضَّالين) أَوْهَمَ أنَّ المرادَ ما غايَرَ المجموعَ المركبَ من النَّوعين، لا ما غايَرَ كلَّ نوعٍ بمفردِه، فإذا قيل: (ولا الضَّالين) كان صريحاً في أنَّ المرادَ: صراطَ غير هؤلاء، وغير هؤلاء.

---

(١) بياض في الأصل بمقدار نصف سطر.

(٢) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٢٧-٤٢٩).

(٣) العبارة في «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٤٤): (فلولا ما فيها من معنى النفي لما عطف عليها بـ«لا» مع «الواو»...).

ولهذا فرَّق الفُقهاءُ بين أن يقولَ: والله لا كلمت زيداً وعَمْراً، أو يقولَ: لا كلمت زيداً ولا عَمْراً[١].

الثَّالثة: دفعُ توهّم أنَّ (الضالين) وصفٌ للمغضوبِ عليهم، وأنَّهما صنفٌ واحدٌ، وُصِفُوا بالغضبِ والضَّلالِ، ودخلَ العطفُ بينهما كما يدخلُ في عطفِ الصِّفاتِ بعضِها على بعضٍ، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ الآيات [المؤمنون: ١]، وقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ الآيات [الأعلى: ١]، فلما دخلت (لا) عُلِمَ أنَّهما صِنفان متغايران، مقصودان بالذِّكْرِ[٢].

وقيل: دخلت (لا) لئلا يتوهَّم عطفُ (الضالين) على (الذين أنعمت عليهم). قاله مَكِيٌّ[٣].

وقيل: (لا) زائدة، قالَه أبو عُبيدٍ[٤]، وابنُ جَريرٍ[٥].

وهما بعيدان، وهذا كلُّه على قولِ البصريين أنَّ (لا) ههنا حرفُ نفي، وأمَّا الكوفيون فعندهم أنَّ (لا) ههنا اسمٌ بمعنى (غير) مضافٌ إلى (الضَّالين).

❖ ❖ ❖

---

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة ()، و«الفروق» للقرافي (٣/ ١٣٥).

(٢) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٤٣-٤٤٦)، وما بعد هذا زاده المؤلف.

(٣) «الهداية إلى بلوغ النهاية» (١/ ١١٣).

(٤) كذا، ولعل الصواب: (أبو عبيدة)، انظر: «مجاز القرآن» (١/ ٢٥).

(٥) ابن جرير إنما حكى هذا القول عن بعض أهل البصرة (١/ ١٩٠)، وهو يقصد أبا عبيدة، واختار ابن جرير في الآية القول الأول الذي ساقه المؤلف، ومذهب ابن جرير عدم وجود حرف زائد لا معنى له في الكلام، قال في «تفسيره» (١/ ٤٤٠- ط: شاكر): (وغيرُ جائز إبطال حرف كان دليلا على معنى في الكلام. إذْ سواءٌ قيلُ =

وثبتَ في «الصَّحيحين»[(١)] عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «**إذا أمَّن الإمامُ فأمِّنُوا، فإنَّه من وافقَ تأمينُه تأمينَ الملائكةِ غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبِه**».

وروى أبو داودَ[(٢)] من طريقِ الفِريابيِّ قال: حدَّثنِي صَبِيحُ بنُ مُحْرِزٍ الحمصيُّ حدَّثنِي أبو المُصبِّح المَقْرَائيُّ قال: كنَّا نجلسُ إلى أبي زُهير النُّميريِّ -وكان من الصَّحابة- فيحدِّثُ بأحسن الحديثِ، فإذا دعَا الرَّجلُ منَّا بدُعاءٍ، قال: اختِمُوهَا بآمين، فإنَّ آمين في الدُّعاءِ مثلُ الطَّابَعِ على الصَّحيفةِ. قال أبو زهيرٍ: وأُخبِرُكم عن ذلك، خرجنا ذاتَ ليلةٍ مع رسولِ الله ﷺ نَمْشِي، فأتينَا على رجلٍ في خيمةٍ قد ألحفَ في المسألةِ، فوقفَ رسولُ الله ﷺ يسمعُ منه، فقال رسولُ الله ﷺ: «**أوْجَبَ إن خَتَمَ**» فقال رجلٌ من القومِ: بأيِّ شيءٍ يختِمُ؟ قال: «**بآمين، فإنَّ من ختمَ بآمين فقد أوجَبَ**». فانصرفَ الرَّجلُ الذي سألَ رسولَ الله فأتَى الرَّجلَ، فقال: اختم بآمين وأبشِر.

= قائل: هو بمعنى التطوُّل [في ط: التركي ١/ ٤٦٧: (البطول)]، وهو في الكلام دليل على معنى مفهوم - وقيلُ آخرَ، في جميع الكلام الذي نطق به دليلا على ما أريد به: وهو بمعنى التطوُّل [في ط: التركي ١/ ٤٦٧: (البطول)])، علق الأستاذ محمود شاكر على هذه الكلمة بقوله: (والتطول، في اصطلاح الطبري وغيره: الزيادة في الكلام بمعنى الإلغاء... وأراد الطبري أن ينفي ما لج فيه بعض النحاة من ادعاء اللغو والزيادة في الكلام، فهو يقول: إذا كان للحرف أو الكلمة معنى مفهوم في الكلام، ثم ادعيت أنه زيادة ملغاة، فجائز لغيرك أن يدعي أن جملة كاملة مفهومة المعنى، أو كلامًا كاملا مفهوم المعنى - إنما هي زيادة ملغاة أيضًا. وبذلك يبطل كل معنى لكل كلام، إذ يجوز لمدع أن يبطل منه ما يشاء بما يهوى من الجرأة والادعاء).

(١) «صحيح البخاري» (٧٨٠)، و«صحيح مسلم» (٤١٠).

(٢) «سنن أبي داود» (٩٣٨).

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الآثار .
- فهرس الكتب .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

البقرة

آل عمران

النساء

المائدة

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الكتب

فهرس الأعلام

فهرس الموضوعات

الفهارس العامة